

الفصل الرابع

تحليل سياسات التعليم الجامعي

تمهيد:

المحور الأول : سياسة القبول.

أولاً : الوضع الراهن لسياسة القبول في مصر.

ثانياً : دور الدولة في تطوير سياسة القبول.

ثالثاً : مدى استجابة سياسة القبول للأبعاد المجتمعية.

المحور الثاني : سياسة التمويل.

أولاً : الوضع الراهن لسياسة التمويل.

ثانياً : دور الدولة في تطوير سياسة التمويل.

ثالثاً : مدى استجابة سياسة التمويل للأبعاد المجتمعية.

المحور الثالث: سياسة تطوير البحث العلمي .

أولاً : الوضع الراهن للبحث العلمي في مصر.

ثانياً : دور الدولة في تطوير البحث العلمي .

ثالثاً : مدى استجابة سياسة تطوير البحث العلمي للأبعاد المجتمعية .

خاتمة

الفصل الرابع

تحليل سياسات التعليم الجامعى

تمهيد :

تعد منظومة التعليم الجامعى منظومة متكاملة لها مدخلاتها ، وعملياتها ، ومخرجاتها ؛ حيث تمثل الرافد الأخير للعملية التعليمية قبل التحاق الأفراد لسوق العمل . فهى الرصيد الذى يغذى العملية الإنتاجية باحتياجاتها من الكوادر البشرية ؛ للنهوض بأعباء التنمية ، والنمو الاقتصادى المنشود^(١).

وتحتاج هذه المنظومة إلى توجيه ، وتنظيم يتم من خلال مجموعة من السياسات ، التى تعرف بسياسات التعليم الجامعى . وتقوم هذه السياسات على مجموعة من الأهداف ، من المفترض أن تتوافق مع أهداف المجتمع بأبعاده المجتمعية المختلفة ، أى تكون بينهما علاقة تأثير وتأثر.

ولأهمية التعليم الجامعى ، أصبح من الأهمية تحليل سياساته التعليمية ؛ فى ضوء الواقع الراهن المكتظ بالعديد من المتغيرات المجتمعية المؤثرة ، وصولاً لمعرفة مدى تحقيق هذه السياسات لطموحات وغايات المجتمع من التعليم العالى والجامعى . وستتناول الدراسة تحديداً تحليل كل من سياسة القبول ، والتمويل ، وتطوير البحث العلمى على أساس أن سياسة القبول تحكم ، وتوجه ، وتنظم قبول الطلاب بالجامعات ؛ تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، والعدالة الاجتماعية ، ومبدأ الديمقراطية ، والمساواة بين الجميع فى الحصول على تعليم متميز . من هنا ترتبط هذه السياسة بالبعد السياسى ، والاجتماعى على أساس أن كل الأنظمة السياسية والاجتماعية فى مختلف المجتمعات المعاصرة من المفترض أن تقوم على هذه المبادئ . أما التمويل فيمثل بعداً اقتصادياً هاماً للتعليم بصفة عامة والتعليم العالى والجامعى بصفة خاصة . فالإنفاق الكافى على التعليم يحقق تطوره ، وكفاءته ، ومن ثم كفاءة مخرجاته.. وترتبط سياسة تطوير البحث العلمى ، بالبعد الثقافى ، باعتبار أن المجتمع العلمى القائم على البحث العلمى المتطور تطوراً سريعاً هو مجتمع يتميز بأناؤه بثقافة علمية ، تتطلب الإلمام بالقدر الكافى من

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ ، الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية) ، مرجع سابق ، ص ٩٢.

المعارف العلمية ؛ وصولاً إلى مستوى "العلم كثقافة" بالمفهوم الكيفى ، وبما يستلزم من اندماج وتفاعل التفكير العلمى ، ومناهجه مع المكونات الأخرى لثقافة المجتمع^(١).

ولكن الحقيقة أن مجتمعاتنا - النامية - بعيدة عن الحد الأدنى المطلوب لحدوث التراكم الكمى للثقافة العلمية ، ولأى تحول كيفى للعلم كثقافة ، وعليه فإننا مازلنا نعانى من الأشكال القديمة لثلاثية التخلف : الفقر ، والجهل ، والمرض . من هنا نحتاج إلى تحليل سياساتنا المتعلقة بالبحث العلمى ؛ للعمل على تطويرها بما يناسب التغيرات المتلاحقة ؛ وصولاً لمجتمع علمى متميز على قدر كبير من الثقافة .

المحور الأول : سياسة القبول :

يتوقف تقدم أية أمة ، ونهضتها ، على قدرتها على تحقيق العدالة ، والمساواة بين أبنائها . ويعد حق التعليم بشكل عام ، وإتاحة الفرصة المتساوية لجميع أبناء الوطن للحصول على التعليم الجامعى طالما كانت لديهم الرغبة ، والقدرة الذهنية أحد المحركات الرئيسة لتحقيق العدالة ، والمساواة ، وهو ما يكون دافعا لعملية النهضة والتنمية^(٢).

وجدير بالذكر أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن نجاح الطالب ، وتقدمه فى مرحلة التعليم الجامعى لا تقتصر فقط على المعرفة والقدرات التى يكتسبها فى مرحلة التعليم الثانوى ، ولكن لا بد أن يشمل أيضا المهارات والقدرات بجانب الميول والحوافز المحركة للطاقات . وبناء على ذلك سعت العديد من الدول إلى صياغة سياسات ، ونظم أكثر تطورا ، ومرونة لتقييم الطالب فى مرحلة التعليم الثانوى ، واختباره للقبول بمرحلة التعليم الجامعى ، والتى تأخذ فى الاعتبار المهارات ، والميول ، والحوافز الفردية . كل ذلك يشير إلى ضمان معدل نجاح أكبر للطلاب فى مرحلة التعليم الجامعى ، ونسب رسوب وتسرب من مرحلة التعليم الجامعى أقل ، بالإضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية ، والمادية المتاحة فى مرحلة التعليم الجامعى^(٣).

(١) سعيد إبراهيم عبد الفتاح طعيمة : التعليم والمجتمع العلمى فى ضوء التحديات المعاصرة..دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

(٢) عماد صيام : سياسات القبول الجامعى بين العدالة ومشكلات التنمية ، المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، التعليم العالى فى مصر،خريطة الواقع واستشراف المستقبل ،مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ ، ص ٥٢٩ .

(٣) وزارة التربية والتعليم ، ووزارة التعليم العالى : المؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى وسياسات القبول بالتعليم الجامعى ، المجلد الأول ، توجيهات مقترحة للتطوير، القاهرة من ١٠-١٢ مايو ٢٠٠٨م ، ص ٤٥ .

وتعد سياسة القبول بالجامعات من السياسات التعليمية الهامة ؛ وذلك لكونها توجه العمل داخل نظام القبول بالجامعات ، ومن خلالها يتم تحديد المعايير التى يتم بناء عليها توزيع الطلاب على الجامعات^(١).

ويمثل الطلاب أهم مدخلات مؤسسات التعليم على الإطلاق ، فهم أداة مؤسسات التعليم الجامعى فى تحقيق أهدافها ، وفى سعيها لإحراز الجودة . كما أن توافق نظم القبول والتوجيه مع استعدادات الطلاب ، وميولهم شرط جوهري يحدد مستوى جودة المدخلات من الطلاب ، تلك التى تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على كفاءة ، ونوعية الخريجين التى تمثل شرطا أساسيا فى تحديد مقدار إنتاجية التعليم^(٢).

وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى القبول بالجامعات تم إنشاء مكتب التنسيق - كجزء من سياسة القبول فى مصر - وتتلخص مهمته فى توزيع الناجحين فى نهاية المرحلة الثانوية على الكليات المختلفة حسب المجموع . من هنا استقرت اقتناعات بأن معيار القبول فى الجامعة هو نتائج الثانوية العامة ، باعتبارها المدخل الوحيد للحرم الجامعى^(٣).

وتعنى سياسة القبول ، مجموع عمليات الإنتقاء ، والتصنيف ، التى يخضع لها الطلاب فى النظام التعليمي ، حتى يتم التحاقهم بالتعليم العالى . فهى أسلوب يتضمن المعايير ، والاسس المشتقة من أهداف التعليم العالى والجامعى ، والتى على ضوئها يتم توجيه الطلاب للدراسة بالتعليم العالى فى التخصصات المختلفة^(٤).

(١) رجب عليوة على حسن ، ومحمد عبدالله محمد عبدالله : تصور مقترح لتطوير بعض جوانب التعليم العالى فى ضوء الخبرات العالمية المعاصرة ، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، بعنوان "أنظمة التعليم فى الدول العربية...التجاوزات والأمل" ، فى الفترة من ٥-٦ مايو ٢٠٠٩ ، المجلد الأول ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ٢٠٠٩ ، ص ١٧٧.

(٢) سحر محمد أبو راضى محمد : مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة..دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بنها ، ٢٠١١م ، ص ١٢٦.

(٣) أمانى قنديل : سياسة التعليم الجامعى فى مصر: الأبعاد السياسية والاقتصادية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ٤١٩.

(٤) محمد خميس حرب : التخطيط لتطوير سياسة القبول بالتعليم العالى فى مصر ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٨م ، ص ١٧.

أولاً: الوضع الراهن لسياسة القبول فى مصر:

يتضح الوضع الراهن لسياسة القبول من خلال عرض الدراسة لتحديات سياسة القبول ، ومعيار هذا القبول فى التعليم العالى والجامعى ، ودور الدولة فى تطوير سياسة القبول ، والذي يتمثل فى الآتى:

١-التحديات الراهنة التى يواجهها التعليم العالى والجامعى فيما يتعلق بسياسة القبول:

أ- زيادة نسبة المقيدى بالتعليم العالى والجامعى :

الجدول التالى يوضح زيادة عدد الطلاب المقيدى بالجامعات المصرية فى الفترة من عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ على النحو الآتى :

جدول (٢٢): الطلاب المقيدون والخريجون بالجامعات الحكومية والخاصة طبقاً للنوع خلال فترة (٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣).

البيان	٢٠١٠ / ٢٠١١	٢٠١١ / ٢٠١٢	٢٠١٢ / ٢٠١٣
إجمالى الجامعات الحكومية والخاصة	المقيدون	الخريجون	المقيدون
الجملة	١٧٢٢٩٦٨	٣٢٦٢٩٨	١٧١٤١٢٣
طلبة	٨٩٤٩٩٠	١٤٩٣٤٧	٨٨٨١٣٤
طالبات	٨٢٧٩٧٨	١٧٦٩٥١	٨٢٥٩٨٩
إجمالى الجامعات الحكومية			
الجملة	١٦٤٩٩٨٦	-	١٦٢٧٣٣٩
طلبة	٨٤٩٩٢١	-	٨٣٦٢١١
طالبات	٨٠٠٠٦٥	-	٧٩١١٢٨
الخاصة			
الجملة	١٦٥٤٤٥٥	-	٨٨٨٥٣٥
طلبة	٨٤٩٩٢١	-	٨٣٦٢١١
طالبات	٨٠٠٠٦٥	-	٧٩١١٢٨

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : بيان بالطلاب المقيدون والخريجون بالجامعات الحكومية والخاصة طبقاً للنوع خلال الفترة (٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣) ، الكتاب الإحصائى السنوى - التعليم ، إصدار سبتمبر ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

يتضح من الجدول السابق زيادة عدد الطلاب المقيدى بالجامعات المصرية ، فبلغ عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ نحو (١٦٤٩٩٨٦) ، ثم زاد عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ نحو (١٦٥٤٤٥٥). وكان عدد الطالبات المقيدات أعلى من الطلبة ، حيث بلغ عدد الطالبات عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ (٨١٧٤٨٠) فى حين كان عدد الطلبة (٨٣٦٩٧٥) .

ب-تزايد الطلب المجتمعى على التعليم العالى والجامعى :

تزايد هذا الطلب خاصة فيما يتعلق بالبرامج ، والأساليب التعليمية غير النمطية فى غالبية الدول ؛ نتيجة النمو السكانى ، وتغير متطلبات سوق العمل مع عدم قدرة الطاقة

الإستيعابية للتعليم العالى الحكومى على إشباع هذا المطلب المتزايد ، ويتضح هذا النمو السكانى من خلال الجداول والرسوم البيانية التالية :

جدول (٢٣): الزيادة فى تعداد السكان أعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤)

البيان	يونيو ٢٠١٢	مايو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٣	يناير ٢٠١٤	معدل التغير (%)	
					شهري	سنوي
ذكور	٤٢١١٥	٤٣١٨٣	٤٣٢٦٩	٤٣٧٩٦	٠,٢	٢,٧
إناث	٤٠٢٦٤	٤١٣١٩	٤١٤٠٦	٤١٩٨٧	٠,٢	٢,٨
إجمالى الجمهورية	٨٢٣٧٩	٨٤٥٠٢	٨٤٦٧٥	٨٥٧٨٣	٠,٢	٢,٨
الكثافة السكانية الكلية	٨١,٩	٨٣,٩	٨٣,٩	٨٦,١	-	-
نسمة / كم ^٢						

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : مصر فى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس ٢٠١٤.

نجد من خلال الجدول السابق أن هناك زيادة سكانية بلغت عام ٢٠١٢ حوالى (٨٢٣٧٩) ، ثم زادت إلى (٨٤٦٧٥) عام ٢٠١٣ ، ثم إلى (٨٥٧٨٣) عام ٢٠١٤ . فكانت هناك زيادة فى الكثافة السكانية الكلية^(١).

جدول (٢٤): عدد المواليد والوفيات عام ٢٠١٢/٢٠١٣

البيان	فبراير ٢٠١٢	نوفمبر ٢٠١٢	يناير ٢٠١٣	أكتوبر ٢٠١٣	فبراير ٢٠١٣	نوفمبر ٢٠١٣	معدل التغير (%)	
							شهري	سنوي
عدد المواليد	١٨٣,٢	٢١٨,٣	١٧٠,٩	٢٣٨,٩	١٧٥,٥	٢١٨,٢	٢,٧	٤,٢
عدد الوفيات	٤٣,٢	٣٩,٨	٣٤,٢	٤٠,٨	٤٠,٤	٣٨,٢	١٨,١	٦,٥
الزيادة الطبيعية	١٤٠,٠	١٧٨,٥	١٣٦,٧	١٩٨,١	١٣٥,١	١٨٠,٠	١,٢	٣,٥

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة الصحة والسكان : بيان بتطور عدد المواليد والوفيات عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ، القاهرة ، ٢٠١٢.

يتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة طبيعية للسكان فكانت فى نوفمبر ٢٠١٢ (١٧٨,٥) ثم وصلت إلى (١٨٠,٠) فى نوفمبر ٢٠١٣ بمعدل تغير (- ٣,٥) ؛ مما يدل على وجود زيادة سنوية فى تعداد المواليد.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : مصر فى أرقام ٢٠١٤، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، إصدار مارس ٢٠١٤ ، ص ٤.



شكل (٢٩): إجمالى عدد سكان أنحاء جمهورية مصر العربية ٢٠١٣ / ٢٠١٢

- المصدر: : وزارة الصحة والسكان ، جمهورية مصر العربية : بيان بتطور عدد المواليد والوفيات عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ، القاهرة ، ٢٠١٢ .



شكل (٣٠): إجمالى عدد المواليد والوفيات ٢٠١٣ / ٢٠١٢

- المصدر: : وزارة الصحة والسكان ، جمهورية مصر العربية : بيان بتطور عدد المواليد والوفيات عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

من الأشكال البيانية السابقة يتضح زيادة عدد السكان من (٨٢،٤) فى يناير ٢٠١٢ إلى (٨٤،٧) فى يناير ٢٠١٣. إضافة إلى أن إجمالى عدد السكان فى يناير ٢٠١٣ بلغ حوالى (٨٣،٧) مليون نسمة ، أى أن معدل النمو السنوى للسكان فى يناير ٢٠١٣ بلغ حوالى (٢،٢%) وفى عام ٢٠١٢ حوالى (١،٧%) . ومن المتوقع أن ينمو معدل القيد الإجمالى من (٢٧،٧%) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى (٣٥%) عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ وفقا للخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالى والتي تتضح فى الجدول التالى ، الذى يعرض إسقاطات تطور القيد فى التعليم العالى والجامعى من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢. ومن المتوقع مع هذه الزيادة الكبيرة

فى السكان أن تلجأ سياسة القبول إلى زيادة أعداد المقبولين والمقيدين بالتعليم العالى والجامعى بشكل كبير عام بعد الآخر مما سيؤثر بالسلب على جودة العملية التعليمية .

جدول (٢٥): اسقاطات تطور القيد فى التعليم العالى والجامعى من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

٢٠٢٢ / ٢٠٢١				٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	
التصور ٢		التصور ١			
القيد	معدل القيد الإجمالى	القيد	معدل القيد الإجمالى	القيد	معدل القيد
٣٨٨٨٨٠٠٠	%٤٠,٠٠٠	٣٣٩٤٠٠٠	%٣٥,٠٠	٢٦٤٢٠٠٠	%٢٧,٧٣
%٤٧		%٢٩		الزيادة بالنسبة المئوية	

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى : الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالى أعوام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ - ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ ، القاهرة .

هناك العديد من الأسباب التى تقف وراء زيادة الإقبال على التعليم العالى والجامعى ، والتى تتمثل فى الآتى :

- ١- الزيادة الديموغرافية فى الفئة العمرية الملتحقة بالتعليم العالى والجامعى ^(١) .
- ٢- الزيادة الكبيرة فى الالتحاق بالمراحل قبل الجامعية (التعليم الثانوى العام) .
- ٣- النظرة الاجتماعية لخريجى التعليم العالى والجامعى ^(٢) .
- ٤- الدعم الكبير الموجه لطلاب الجامعة الذى يشمل على سبيل المثال مجانية الإقامة ، والغذاء . إضافة إلى أن مناهج التعليم الثانوى لا تزود الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل ؛ مما يجعل الطلاب الذين لا يستطيعون الالتحاق بالدراسة الجامعية يواجهون صعوبة فى كسب معاشهم ؛ ولهذا فإن الالتحاق ببرامج التعليم العالى والجامعى ، هى السبيل الوحيد لاكتساب هذه المهارات الهامة ^(٣) .
- ٥- حصول خريجى التعليم العالى والجامعى على الدخل الأعلى عن غيرهم ؛ مما يشجع عدداً أكبر من الأفراد على السعى إلى الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى ، وكلها عوامل

(١) عماد صيام : سياسات القبول الجامعى بين العدالة ومشكلات التنمية ، مرجع سابق ، ص ٥٣٠ .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، ووزارة التعليم العالى : المؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى وسياسات القبول بالتعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٨ .

ساعدت على مضاعفة إجمالى نسب القيد بالتعليم العالى والجامعى . فى حين ينخفض نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى والجامعى من مؤسسات التعليم الثانوى الفنى ؛ لأن أغلب هؤلاء الخريجين يدخلون سوق العمل دون السعى لإتمام التعليم العالى^(١).

ت- عدد الجامعات والخريجين وأعضاء هيئة التدريس:

من التحديات التى يواجهها سياسة القبول فى مصر ، قلة عدد الجامعات والمعاهد بأنواعها أمام الطلب المجتمعى المتزايد على التعليم العالى والجامعى ؛ حيث يضم قطاع التعليم العالى فى مصر عام ٢٠١٢/٢٠١١ (٢٣) جامعة حكومية عدا جامعة الأزهر، و(٤٥) كلية تكنولوجيا، و(١٣) معهداً متوسطاً حكومياً، و(١٩) جامعة خاصة بما فيها الجامعة الأمريكية، و(٣) أكاديميات، و(١٢٢) معهداً عالياً خاصاً، و(١٠) معاهد متوسطة خاصة، و(٥) معاهد متنوعة خاصة^(٢).

كذلك قلة عدد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لأعداد الطلاب ؛ مما يؤثر فى جودة العملية التعليمية ، فبلغ إجمالى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الحكومية حوالى (٧٧) ألف عضو عام ٢٠١٢/٢٠١١، يليهم جامعة الأزهر بنسبة (١٠،٤%) ثم الجامعات الخاصة بنسبة (٥،٤%) ، والأكاديميات بنسبة (١،٧%) وذلك عام ٢٠١٢/٢٠١١. إضافة إلى انخفاض إجمالى الخريجين بالتعليم العالى المنتمين للجامعات الحكومية حيث بلغ عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ حوالى (٤٨٤،٤) ألف مقارنة بنحو (٤٩٠،٣) ألف طالب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. أما إجمالى خريجي الدراسات العليا لعام ٢٠١٠/٢٠١١ فيبلغ حوالى (١٠٨) ألف خريج .(٩٥،٤%) من إجمالى خريجي الدراسات العليا ينتمون إلى الجامعات الحكومية، و(٢،٧%) ينتمون لجامعة الأزهر، و(١،٧%) ينتمون للجامعات الخاصة الأكاديميات^(٣). ويتضح ذلك من الأشكال البيانية والجداول الآتية :

(١) وزارة التعليم العالى ، جمهورية مصر العربية : ملخص التقرير الوطنى ، وحدة التخطيط الاستراتيجى ،

٢٠٠٨ ، القاهرة ، ص ٨.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، جمهورية مصر العربية : مصر فى أرقام ٢٠١٤، مرجع سابق ،

ص ١٤.

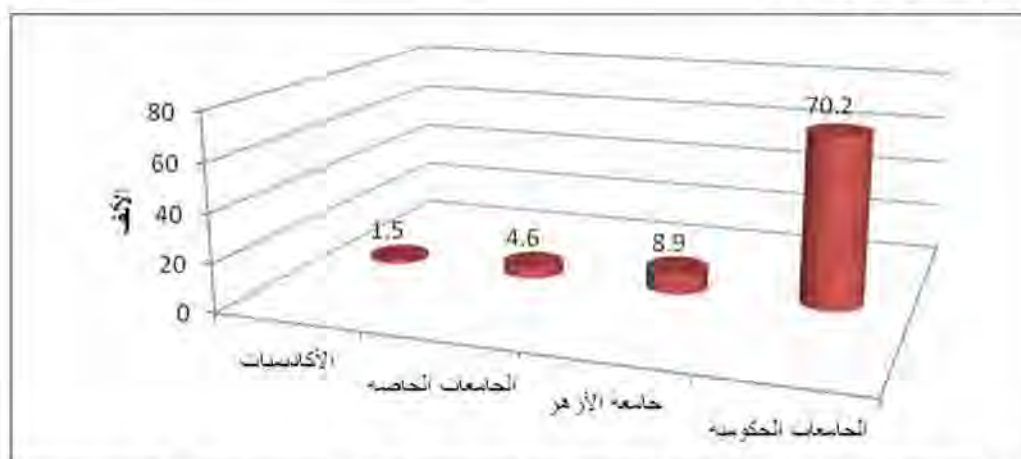
(٣) المرجع السابق ، ص ١٧.

جدول (٢٦): عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم بالجامعات الحكومية والخاصة عام

٢٠١٢/٢٠١١

الجامعات	عدد	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	معيد	جملة
الجامعات الحكومية	٢٢ جامعة	١٣٥٢٧	١٠٦٢٤	٢٠٢٨٩	١٦٥٢٠	١٥٧٨٧	٧٧٢٧٧
الجامعات الخاصة	١٩ جامعة	٨٨١	٦١٨	١٦٠٠	٩٦٨	٢٢٢٦	٦٢٠٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، مصر فى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس ٢٠١٤.



شكل (٣١): توزيع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وفقا لمؤسسات التعليم العالى والجامعى

لعام ٢٠١٢/٢٠١١

- المصدر: وزارة التعليم العالى ، جمهورية مصر العربية : الإحصاء السنوى للتعليم العالى، مركز المعلومات والتوثيق، مكتب الوزير، وزارة التعليم العالى، القاهرة ، ٢٠١١.

جدول (٢٧): إجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب القوة

الفعلية) ونسبتهم إلى الطلاب النظاميين بجامعات ج.م.ع فى الأعوام

(٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٢/٢٠١٣)

نسبة الجملة إلى الطلاب	نسبة هـ. ت إلى الطلاب	الطلاب النظاميون	أعضاء هيئة التدريس			السنوات
			الجملة	مدرس مساعد ومعيد	هيئة التدريس	
			الجملة	الجملة	الجملة	
١٧ : ١	٣١ : ١	٨٥٠٠٥٢	٥٠٧٦٨	٢٢٥٩٠	٢٧٢٢٦	٢٠١١ / ٢٠١٠
١٧ : ١	٣١ : ١	٨٥٠٠٥٢	٥٠٧٦٨	٢٢٤٨٦	٢٧٢٨٢	٢٠١٢ / ٢٠١١
١٨ : ١	٣٣ : ١	٨٩٥٠٣١	٥٢٧٢٣	٢٤٦٧٤	٢٨٠٤٩	٢٠١٣ / ٢٠١٢
١٧ : ١	٣٣ : ١	٩١٨٥٢٦	-	-	-	-

- المصدر: المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء: بيان بإجمالى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب القوة الفعلية) ونسبتهم إلى الطلاب النظاميين بجامعات ج.م.ع فى الأعوام (٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٢/٢٠١٣) ، المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٢٨ - ٣٣٠.

من خلال بيانات الجدول السابق نجد أن متوسط نسب الطلاب إلى عضو هيئة التدريس بالجامعات الحكومية خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١) نحو (١: ٣١) ، أى (٣١) طالب لكل عضو هيئة تدريس . وتعد هذه النسبة مرتفعة . ويزداد الأمر سوءا بالنظر إلى متوسط نسبة معاونى هيئة التدريس إلى الطلاب ؛ حيث بلغت حوالى (١ : ٣٨) . أما فى عام (٢٠١٢/٢٠١٣) فوصلت النسبة إلى (١ : ٣٣) أى (٣٣) طالب لكل عضو هيئة تدريس . أما متوسط نسبة معاونى هيئة التدريس إلى الطلاب فى نفس العام بلغت حوالى (١ : ٣٧) . ومقارنة تلك النسب فى الدول المتقدمة نجد أن نسب الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس فى المجر (١ : ٢٢) ، وبولندا (١ : ٩) ، وأيسلندا (١ : ٨) ، والنمسا (١ : ١٩) ، والمملكة المتحدة (١ : ١٤) والولايات المتحدة (١ : ١١) ، والسويد (١ : ١٦) ، وفرنسا (١ : ١٧) ، وكوريا (١ : ١٦) ، ولبنان (١ : ٢٤) ، والجمهورية العربية الليبية (١ : ١٨) وجمهورية إيران الإسلامية (١ : ٢٦) ، والأردن (١ : ٢٥) ، والبحرين (١ : ١٤) ، واليابان (١ : ١٦) ، وأسبانيا (١ : ١١) ، والسعودية (١ : ٢٦) وتركيا (١ : ٢٨) . ومثل هذه النسب تعنى أن نسب الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعى المصرى أعلى من مثيلاتها فى التعليم الجامعى بالدول المتقدمة والدول الأقل تقدما^(١).

٢- معيار القبول بالتعليم العالى والجامعى :

مرت سياسة القبول بالتعليم العالى والجامعى فى مصر منذ الإنشاء الرسمى للجامعة المصرية عام ١٩٥٢ م ، حتى الوقت الراهن بعدة تغيرات ، تتمثل فى التغيرات الآتية:

فى الفترة من ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧١ :

إعتمد معيار القبول من عام ١٩٥٢ م حتى عام ١٩٥٥ م على المجموع الكلى لدرجات الطلاب فى الشهادة الثانوية ، كمعيار أساسى للمفاضلة بين الطلاب المتقدمين للتعليم العالى والجامعى^(٢) .

واستخدم بعد عام ١٩٥٥ م معيار آخر وهو مجموع درجات الطلاب فى المواد المؤهلة للقبول فى الكليات المختلفة . لذا يلزم على الطالب الذى يرغب فى الالتحاق بإحدى الكليات ، أن يدرس

(١) على أحمد مذكور: التعليم العالى فى الوطن العربى الطريق إلى المستقبل ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م ، ص ٣١ .

(٢) أحمد حسن الصغير: التعليم الجامعى فى الوطن العربى ..تحديات الواقع ورؤى المستقبل ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م ، ص ١٥٥ .

بعض المقررات فى الثانوية العامة . ويعتمد قبوله بها على مجموع درجاته فى هذه المقررات ، مقارنة بزملائه المتقدمين للكلية نفسها . ونتج عن هذا التعديل تركيز الطلاب على المواد المؤهلة للكلية ، التى يرغبون فى الإلتحاق بها ، وإهمال باقى المواد - ذات الوزن الأقل - مما أثر على مستويات تحصيل الطلاب فى امتحان الشهادة الثانوية ؛ فاضطر المسؤولون تعديل هذا المعيار فى العام التالى مباشرة عام ١٩٥٦م ؛ حيث اعتمد على كل من المجموع الكلى لدرجات الطلاب فى امتحان الشهادة الثانوية ، ومجموع درجاتهم فى المواد المؤهلة^(١) . ثم قام المجلس الأعلى للجامعات عام ١٩٥٧ م بتعديل معيار القبول فى مختلف الكليات تبعا للقواعد التالية:

أ- يتخذ المجموع الكلى للدرجات أساسا للمفاضلة بين الطلاب فى جميع الكليات ، كما كان متبعاً من قبل.

ب- ضرورة أن يكون الطالب المتقدم للقبول بكلية محددة ناجحا فى المواد المؤهلة للقبول بهذه الكلية^(٢) . وبعد التوسع فى إنشاء عدد من الكليات والمعاهد العليا فى بعض المحافظات، بهدف خدمة أبناء الأقاليم المحيطة بها أصدر المجلس الأعلى للجامعات قرارا فى عام (١٩٦٩) بتطبيق قاعدة القبول الجغرافى بالكليات والمعاهد الكائنة فى محافظات الوجه البحرى ، وكان يقضى بتطبيق القواعد التالية:

- يكون قبول الطلاب الناجحين فى الشهادة الثانوية العامة من إحدى المحافظات الكائنة بها إحدى الكليات مقصورا على تلك السياسة دون غيرها من الكليات المناظرة فى المحافظات الأخرى.

- إذا كان مجموع الطالب لا يؤهله للكلية الكائنة فى محافظته ، بينما يؤهله لكلية مناظرة أخرى ، فيمكن قبوله فى الكلية الأخيرة ضمن التنسيق العام إذا كانت من بين رغباته ، ووفقا لترتيب الرغبات.

(١) مصطفى عبد الحميد حسن عنانى : التحولات المجتمعية فى مصر وانعكاساتها على التعليم العالى فى الربع الأخير من القرن العشرين..دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٠م ، ص ١٠٧.

(٢) محمد خميس حرب : التخطيط لتطوير سياسة القبول بالتعليم العالى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٢.

- فى حالة تنقل ولى الأمر، واعتماد الكلية المقبول بها الطالب فى محافظته لمستندات النقل ، يمكن نقل الطالب إلى الكلية المناظرة تبعا لنقل والده إذا كان مستوفيا لشروطها^(١).

فى الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ٢٠١٠ :

شهد المجتمع المصرى خلال تلك الفترة مجموعة من التحولات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، كان لها انعكاس واضح على النظام التعليمى فى مصر. فحدثت تغيرات طفيفة فى التعليم الثانوى العام على الرغم من صدور العديد من القرارات والقوانين المنظمة له . ففى عام (١٩٧٤) صدر القرار (١٣٩) لعام (١٩٧٤) بشأن إدخال تعديل على نظام امتحانات الشهادة الثانوية العامة ، حيث تم إدخال مواد ذات المستوى الخاص إلى السنة الثالثة بالمرحلة الثانوية العامة ، وكان الطالب يعتبر ناجحا فى هذه المواد إذا حصل على (٥٠%) من درجة المادة ، وتضاف درجة مواد المستوى الخاص إلى مجموع الطالب عند النظر فى القبول ، وهذه المواد اختيارية بالنسبة للطالب ، فإن نجح فيها تضاف درجاتها إلى مجموعه الكلى دون أن تزيد من النهاية العظمى للمجموع الكلى ، وإن رسب فيها فلا تنقص من مجموعه شيئا . ثم صدر القرار الوزارى (١٦٧) لعام (١٩٧٦) بشأن إجراء تعديل جزئى فى نظام التشعيب ، حيث تكون الدراسة فى الصف الأول عامة ، وتنقسم الدراسة فى الصف الثانى إلى القسمين العلمى والأدبى ، وتستمر الدراسة فى القسم الأدبى فى الصف الثالث، بينما تنقسم فى القسم العلمى إلى شعبتين العلوم والرياضيات . وصدر القانون (١٣٩) لسنة (١٩٨١) ، والذى حدد أهداف التعليم الثانوى العام ، والتي تتمثل فى إعداد الطلاب للحياة جنبا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم العالى والجامعى ، والمشاركة فى الحياة العامة ، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية ، والسلوكية ، والقومية^(٢).

كما كان القانون (٢٣٣) لسنة (١٩٨٨) الذى ينص فى المادة (٢٦) منه على أن تكون الدراسة فى الصفين الأول والثانى الثانوى عامة لجميع الطلاب ، وتخصصية إجبارية فى الصف الثالث^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢) وزارة التربية والتعليم : القانون رقم (١٣٩)، لسنة ١٩٨١.

(٣) وزارة التربية والتعليم : القانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨.

وتبعه قرار (١٩٧) لسنة (١٩٨٩) بشأن تقسيم العام الدراسى إلى فصلين دراسيين ،
وصدر قرار آخر (١٨٩) لسنة (١٩٩٠) لنفس الشأن ، الذى عدل بالقرار (١٥١) لسنة
(١٩٩١)^(١).

واتجهت السياسة التعليمية فى فترة الثمانينات إلى الحد من الطلب الاجتماعى غير
الرشيد على التعليم الجامعى ، واتجهت هذه السياسة إلى التوسع فى التعليم الفنى ، واعتباره
بمثابة مجرى تحويلى عن التعليم الثانوى العام ، والذى يؤدى إلى الجامعة . فصدرت الوثيقة
التي حملت عنوان : "السياسة التعليمية فى مصر عام ١٩٨٥" لتعلن عن الاتجاه إلى : " رفع نسب
المقبولين فى التعليم الفنى بأنواعه ، وخفضها فى التعليم الثانوى العام ؛ بحيث تصل عام
(٢٠٠٠) إلى (٦٥%) فى التعليم الفنى و(٣٠%) فى التعليم الثانوى العام على الأكثر". ولقيت
هذه السياسة مقاومة من المتعلمين وأولياء الأمور. أما عقد التسعينات من هذا القرن فشهد تحولا
جذريا فى سياسة التعليم فى مصر. والمتصفح للوثائق الصادرة فى هذا الشأن يستطيع أن يلمس
التغير الواضح خاصة فى سياسة التعليم الجامعى حيث نص على : "توسيع فرص القبول
والفصل بين الشهادة العلمية والوظيفة. ذلك لأن التعليم الجامعى يعتبر الرصيد الاستراتيجى
لمصر، والذى يتحقق عن طريقه الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية ، ويحمل هذا الاتجاه
التوقف عن محاصرة الإنسان المصرى ، ومقاومة رغبته فى الحصول على الدرجة الجامعية ،
والتي تعد فى مصر شهادة اجتماعية يتزوج بها المرء ، ويحقق بها وضعه الاجتماعى"^(٢).

وصدر القانون (٢) لسنة (١٩٩٤)، وبموجبه أصبحت الدراسة فى الصف الأول عامة
لكل الطلاب ، وتخصصية فى الصفين الثانى والثالث على أن يتم الحصول على شهادة إتمام
الدراسة الثانوية العامة على مرحلتين : الأولى فى الصف الثانى ، والثانية فى الصف الثالث ،
ويجتاز الطلاب كل مرحلة منهما من خلال امتحان واحد^(٣).

فى الفترة من عام ٢٠١١ م حتى عام ٢٠١٤ م :

قامت ثورة ٢٥ يناير، وأثناء تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكم البلاد ، أصدر
مجلس الشعب فى ٩ من مايو ٢٠١٢ قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون

(١) وزارة التربية والتعليم : القانون رقم (١٥١) ، لسنة ١٩٩١.

(٢) نادية جمال الدين : سياسة التعليم الجامعى فى مصر بين حصاد الرغبات والاستجابة لتحديات
العصر.. رؤية ناقدة ، مؤتمر التعليم العالى فى مصر، بعنوان تحديات القرن الواحد والعشرين ، جامعة
المنوفية من ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦م ، ص ٦.

(٣) وزارة التربية والتعليم : القانون رقم (٢) ، لسنة ١٩٩٤.

التعليم الصادر بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ ، بإجراء الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة فى نهاية السنة الثالثة ثانوى^(١).

وقد اعتمدت سياسة القبول فى الجامعات ، حتى وقتنا الحاضر على مجموع الطالب فى امتحان إتمام التعليم الثانوى العام ، من خلال عقد هذا الامتحان بصفة سنوية ، وتقوم بتنظيمه وزارة التربية والتعليم . والطلاب الذين يجتازون هذا الامتحان بنجاح يتقدموا لشغل أماكن بالتعليم العالى والجامعى عن طريق مكتب التنسيق المركزى ، وهو المكتب الذى يتولى توزيع الطلاب على مؤسسات معينة آخذا فى الاعتبار المعايير الآتية:

١- الحد الأقصى لعدد الطلاب المقرر قبولهم فى كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى ، والذى عادة ما يقرر هذا العدد وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى للجامعات. فالمجلس يقرر السياسة العامة للقبول ، ومعايير ، وعدد الطلاب المقبولين فى كل تخصص ، وكلية ، وجامعة .

٢- ترتيب مجاميع الطلاب المرشحين الراغبين فى القيد ببرامج التعليم العالى نفسها.

٣- ترتيب رغبات الطلاب المرشحين^(٢).

أما الجامعات الخاصة ، فلها الحرية فى عقد امتحانات قبول فى إطار الحد الأدنى من المجاميع لكل تخصص حسب ما يحدده المجلس الأعلى للجامعات . فامتحانات القبول ، التى تعدها الجامعات الخاصة ، هى أساسا اختبارات فى مستوى الكفاءة فى اللغات الأجنبية ؛ لضمان أن يكون لدى المتقدمين الحد الأدنى من المستوى المطلوب لمتابعة الدراسة باللغة الأجنبية ، ويمكن للطلاب فى حالة الجامعات الخاصة أن يتقدموا لمؤسسات وبرامج عديدة^(٣).

وحدد المجلس الأعلى للجامعات أعداد الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة المصرية بشعبتيها (الأدبى والعلمى) عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ (نظام حديث - نظام قديم) عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد ، وذلك فى إطار السياسة العامة ، التى تنتهجها الدولة ،

(١) الجريدة الرسمية ، العدد (١٨) مكرر (ب) ، ٩ / ٥ / ٢٠١٢ م.

(٢) البنك الدولى : التعليم العالى فى مصر ، منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى ، ٢٠١١ ، ص ١٥٣ ، متاح على الرابط التالى www.oecd.org/publishing/corrigenda.

(٣) عبد الرحمن أبو المجد رضوان : التعليم الجامعى الخاص: الواقع وتحديات المستقبل.. النموذج المصرى ، مرجع سابق ، ٥٧.

والاعتبارات ، والمبادئ الأساسية ، التى استقر عليها المجلس الأعلى للجامعات عند تحديد الأعداد المقرر قبولها ، ونظام قواعد القبول ، مع مراعاة مايلى:

١- تحديد أعداد مستقلة لكل نوع (حديث - قديم) للقبول بكليات ومعاهد الجامعات الحكومية المصرية فى ضوء نسبة أعداد كل نوع من إجمالى أعداد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة المصرية .وتحديد حد أدنى مستقل لكل نوع (حديث - قديم) للقبول بكليات ومعاهد الجامعات الحكومية المصرية ، بحيث لا يقل الحد الأدنى للنظام القديم فى كل قطاع عن متوسط آخر ثلاث سنوات للحد الأدنى للقطاع.

٢- قبول نسبة (٥٠%) من إجمالى عدد الطلاب المقرر قبولهم كطلاب نظاميين بالجامعات المصرية الحكومية فى العام الجامعى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات كطلاب منتسبين ، وفقا لنظام الانتساب الموجه ، وذلك بالكليات التى تطبق نظام الانتساب الموجه.

٣- قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة المصرية لغات (فرنسى) عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد بشعب اللغة الفرنسية ببعض كليات الجامعات المصرية (طبقا للحد الأدنى لهذه الكليات وبشرط ألا يقل المجموع الكلى لدرجات اللغات الثلاثة عن ٦٥%) ، ووفقا للأعداد والكليات ، التى يحددها المجلس الأعلى للجامعات ، بناءً على موافقة الجامعة والكلية المعنية .

٤- قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة المصرية لغات (ألمانى) عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد بشعب اللغة الألمانية ببعض كليات الجامعات المصرية (طبقا للحد الأدنى لهذه الكليات ، وبشرط ألا يقل المجموع الكلى لدرجات اللغات الثلاثة عن ٦٥%) ، ووفقا للأعداد والكليات ، التى يحددها المجلس الأعلى للجامعات بناءً على موافقة الجامعة ، والكلية المعنية .

وفى هذا القرار الوزارى تم وضع معيار القبول بالنسبة للآتى:

- الشهادة الثانوية الأزهرية.
- الشهادات الفنية .
- الشهادات الثانوية العامة العربية المعادلة .
- الشهادات الثانوية الأجنبية المعادلة .
- وضع قواعد عامة .
- وضع قواعد التوزيع الجغرافى .

- وضع قواعد التوزيع الإقليمى.
- وضع قواعد تقليل الإغتراب.
- قواعد ، وشروط قبول الطلاب المصريين المكفوفين الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة المصرية ، والشهادات الثانوية العامة المعادلة فى الدول العربية بالجامعات المصرية.
- قواعد ، وشروط قبول الطلاب المصريين المعاقين الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة المصرية ، والشهادات الثانوية العامة المعادلة من الدول العربية بالجامعات المصرية .
- قواعد اختبارات القدرات^(١).

وبعد رصد معايير القبول خلال الفترات الزمنية السابقة من عام ١٩٥٢م حتى عام ٢٠١٤م . نجد أنها لم تتغير ، فكلها قامت على معيار وحيد لقبولهم بتلك المؤسسات ، وهو المجموع النهائى للطلاب فى امتحانات الثانوية العامة . فبالرغم من وجود تعديلات دستورية أخيرة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، كان من المفترض أن يكون هناك صدى لها على سياسة القبول بالتعليم العالى والجامعى ، أقلها أن تتسم عملية انتقاء الطلاب بالعلمية ، والموضوعية ، والاهتمام بامتلاكهم القدرات ، والاستعدادات اللازمة لمواصلة الدراسة بمؤسسات التعليم العالى والجامعى ، إلا أن الواقع يدل على وجود قصور بتلك السياسة التعليمية .

ثانياً: دور الدولة فى تطوير سياسة القبول:

وضعت الدولة سياسات لتطوير التعليم العالى والجامعى ، والتي يتم تحقيقها فى ضوء أهداف خطة العام المالى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ وتتبلور فى الآتى :

- ١- إيجاد ، وتفعيل نظام جديد للقبول فى التعليم العالى ؛ بحيث لا يعتمد على محدد وحيد فى دخول الطلاب إلى مرحلة التعليم العالى لضمان التحاق الطلاب المؤهلين . وهذا ما اقترحتة الحكومة عام ٢٠٠٨؛ حيث اقترحت نظام جديد للقبول بالتعليم العالى يقوم على الخطوات الآتية :

- تقديم جذع مشترك موحد يشمل مواد دراسية ، وأنشطة تحقق التكامل ، والمرونة بين تخصصات التعليم الثانوى العام والفنى.

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٤٢ تابع (أ) فى ٢٢ يونية ٢٠١٤.

- تطبيق نظام التقويم الشامل فى المرحلة الثانوية لكل ما اكتسبه الطالب من معارف ، ومهارات ، واتجاهات ، وقيم عبر دراسته لهذه المرحلة ، بما يحقق فاعلية العملية التربوية داخل حجرة الدراسة وخارجها ، ويدعم دور المدرسة الفاعل.
- تطبيق التقويم الشامل فى كل سنة من السنوات الدراسية الثلاث بالمرحلة الثانوية .
- عقد امتحان الطالب فى نهاية السنة الثالثة الثانوية ؛ للحصول على شهادة إتمام المرحلة الثانوية (بشقيها العام والفنى) ، ويعتبر نجاحه فى التقويم الشامل فى العام نفسه شرطاً لدخوله الامتحان مع مراعاة نسبة الحضور والانتظام.
- اعتماد القبول فى التعليم العالى على معيارين هما :

■ نتيجة شهادة إتمام المرحلة الثانوية بوصفها أحد معايير القبول وليست المعيار الوحيد.

■ اختبارات قياس قدرات ، ومهارات ، وميول الطلاب العامة والنوعية .

- التأكيد على استمرار مكتب تنسيق القبول كآلية لتوزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالى ، بناء على رغباتهم ، ووفقاً لمجموع اعتبارى ، يتكون من نسبة من نتيجة امتحان إتمام المرحلة الثانوية ، ونسبة من نتيجة اختبار قياس القدرات ، وذلك ضماناً لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص .

٢- الارتفاع بمعدل القيد بالتعليم الجامعى لم محافظات الفيوم ، والوادى الجديد ، والبحر الأحمر ، ومطروح ، وجنوب سيناء؛ حيث هى الأقل من حيث معدلات القيد، والتي بلغت (٦،٦% ، ٥،٣% ، ٣،٩% ، ٣،٣% ، ١،٨%) على التوالى.

٣- زيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالى الفنى والتقنى ؛ حيث بلغت (٤،١٨%) من جملة المقيدين بالتعليم الجامعى والعالى بالعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مع التوسع فى الكليات التكنولوجية . وترى الدراسة أن هذه الخطوة تحتاج إلى الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى - وليس الثانوى العام فقط الذى يؤهل للجامعات - باعتباره جزء من منظومة التعليم ، التى تلعب دوراً أساسياً فى تشكيل المهارات الفنية ، والتقنية للعاملين ؛ مما يمكنهم من مواكبة مستجدات التكنولوجيا وتطوراتها المستمرة ، بما يتواءم مع متطلبات العمل ، كذلك التواكب مع متطلبات قطاع الأعمال ومستخدميه . فيعد المتحکم الرئيسى فى درجة تنافسية قطاع الأعمال وقدرته على الوفاء بمتطلبات سوق العمل . خاصة وأنه التعليم الذى يهدف إلى

- إكساب الفرد قدرا من المعلومات الفنية والمهارات العملية ، التى تمكنه من إتقان عمله ، وتنفيذه على الوجه الأكمل ، والذي يؤدى إلى إكساب المتدربين المهارات العملية ، والمعارف التى سيستخدمونها فى حرفة ما ، أو مهنة ، أو مجموعة من الحرف ، أو المهن.
- ٤- زيادة الأعداد الطلابية المقيدة بالأقسام والكليات العملية لترتفع نسبتها من (٢٦,٢%) إلى أكثر من (٣٠%) عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
- ٥- زيادة أعداد الجامعات الحكومية والخاصة من (٣٨) جامعة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى (٤٥) جامعة عام ٢٠١٤/٢٠١٥، عن طريق تحويل فروع الجامعات بالمحافظات إلى جامعات مستقلة (فرع الوادى الجديد ، فرع العريش ، فرع مرسى مطروح)^(١). يتضح ذلك من خلال الآتى :

جدول (٢٨): تطور مؤشرات الأداء فى التعليم العالى والجامعى من عام (٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٤/٢٠١٥).

البيان	٢٠١٢/٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤ مستهدف
عدد الجامعات	٣٨	٤٣	٤٥
عدد الطلاب فى الجامعات الحكومية	١٢٨٩٠٨٧	١٣٢٢٣٨٣	١٥٨٨٠٦٠
عدد الطلاب فى الجامعات الخاصة	٧٤٢٢٥	٧٤٤٨٨	٨٩٣٨٦
جملة أعداد الطلاب فى الجامعات	١٣٦٣٣١٢	١٣٩٧٨٧١	١٦٧٧٤٤٦
عدد الطلاب فى المعاهد الخاصة	٣٥٦٤٤٩	٣٥٣٧١٣	٤٢٤٤٥٦
عدد الطلاب فى المعاهد المتوسطة	٢٦٠٠٠	٢٦٦٣٢	٣١٩٥٨
جملة أعداد الطلاب فى المعاهد	٢٨٢٤٤٩	٣٨٠٣٤٥	٤٥٦٤١٤
إجمالى أعداد الطلاب	١٧٤٥٧٦١	١٧٧٨٢١٦	٢١٣٣٨٦٠
معدل الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى (%)	٣٥	٣٥	٣٥
نسبة الإنشآت بالتعليم الجامعى (%)	٥١	٥١	٥٤

• المصدر : وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، القاهرة، ٢٠١٤.

ثالثاً: مدى استجابة سياسة القبول للأبعاد المجتمعية:

على الرغم من مرور المجتمع المصرى بالعديد من المتغيرات الكفيلة بإحداث تطوير، وتعديل كلى لسياسة القبول بالتعليم العالى والجامعى ، إلا أنه لم يلحظ أى صدى لمثل هذه التغيرات المتعددة فى سياسة القبول بالتعليم العالى والجامعى فى مصر. فما زالت سياسة القبول

(١) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ ، الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية) ، مرجع سابق ، ص ٩٧.

تعتمد على المجموع الكلى لدرجات الطلاب فى امتحان الشهادة الثانوية كمعيار أساسى فى المفاضلة بين الطلاب ، وتقبل جميع الطلاب الناجحين فى الشهادة الثانوية . وبالتالي لم تتواكب تلك السياسة مع التغيرات الحادثة فى المجتمع المصرى والعالمى .

ففيما يتعلق بمدى استجابة سياسة القبول للبعد السياسى :

نجد أنه نتيجة لعدم الاستقرار السياسى فى مصر ، كان هناك تغير فى السياسات العامة ، ومنها السياسات التعليمية الجامعية ، والتي تعد سياسة القبول جزء منها . ويتضح ذلك فى إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالتعليم الثانوى العام تمهيدا للقبول بالتعليم العالى والجامعى ، وقوانين أخرى تتعلق بنظام القبول بالجامعات ، فجاءت على النحو الآتى :

١- إصدار قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٢ بالحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة على مرحلة واحدة فى نهاية السنة الثالثة ثانوى ، إستجابة لمطالب المجتمع المصرى فى التخفيف من أعباء الثانوية العامة النفسية ، والمادية لتكون فى عام واحد بدلاً من عامين ، فأصبح معيار القبول فى التعليم العالى والجامعى معتمداً على مجموع درجات الطلاب فى هذه السنة .

٢- إصدار قرار وزارى آخر من وزارة التعليم العالى فى ٥ يوليو ٢٠١٢ رقم (١٥٧٠) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ١٣ / ٦ / ٢٠١٢ بشأن العودة للقبول بنظام الانتساب الموجة بالكليات الجامعية بدءاً من العام الجامعى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، لتيسير العملية التعليمية .

٣- إصدار قرار وزارى رقم (١٩٣٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن معيار القبول بالجامعات للعام الجامعى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ .

وبالرغم من إصدار العديد من القوانين المتعلقة بسياسة القبول - والتي ذكرناها سابقا - إلا أن سياسة القبول فى مصر ما زالت حتى الآن تعتمد على معيار النتائج النهائية لدرجات الثانوية العامة . أما تحديد نوعية الكلية ، أو المعهد الذى سيذهب إليه الطالب ، فيتم من خلال مكتب التنسيق دون اعتبار لرغباته ، أو قدراته التى يجب أن ينمىها نظام التعليم العالى والجامعى . وبالتالي ستؤدى هذه السياسة ، التى لم ، ولن تتغير إلى السلبات الآتية :

عدم حصول كل الطلاب فى شهادة الثانوية العامة على فرص متساوية فى الإعداد ، والتأهيل لدخول امتحانها :

وذلك بسبب الدروس الخصوصية ، وتكلفتها ، ونوعية المدارس الثانوية (حكومية/خاصة/أجنبية) ، التى تقدم مستويات متفاوتة من الخدمة التعليمية ، التى تهدر مبدأ

تكافؤ الفرص ؛ بمعنى أنه ربما كانت نتائج امتحانات الثانوية العامة تعكس وجود اختلافات فى الظروف العائلية ، و/أو جودة المدرسة ، و/أو القدرة المادية على أخذ الدروس الخصوصية فى جميع المواد الدراسية . فهذه الامتحانات لا تضع الطلاب فى الأماكن المناسبة لهم ، كما أنها تتجاهل قدراتهم الكامنة ، ولا يمكن التعويل عليها فى التنبؤ بأدائهم الأكاديمى التالى^(١).

وبالتالى نجد خلل ، وقصور فى امتحانات إتمام الدراسة الثانوية العامة ، وهو ما توصلت له دراسة محمد خميس حرب (٢٠٠٨) على النحو الآتى :

١- عدم دقة امتحان الثانوية العامة فى تقويم الأهداف العامة لمرحلة الثانوية العامة .
فهى امتحانات تعبر عن تحقق جزء من أهداف التعليم الثانوى ، والتى تنحصر فى قياس مدى تحقق أهداف مقررات الصفيين الثانى والثالث الثانويين فقط على أحسن تقدير .

٢- الاقتصار على درجات امتحان الثانوية العامة كمعيار للالتحاق بالتعليم العالى أوجد عدة ظواهر سيئة ، فأصبح الامتحان غاية فى حد ذاته ، مما أدى إلى تحول الأهداف التعليمية بالمرحلة الثانوية إلى تمكين الطالب من اجتيازه . كما دعم هذا الامتحان ظاهرة الدروس الخصوصية ، وساهم فى انتشارها ، وتوغلها فى العملية التعليمية ، حتى أصبحت ظاهرة عامة . فلقد أصبح هدف الطلاب الحصول على أعلى الدرجات التى تمكنهم من القبول بإحدى كليات القمة ، وبالتالي يلجأون إلى الدروس الخصوصية لتقوم بدورها فى مساعدة الطلاب على تخطى هذه العقبة ، والحصول على أعلى الدرجات ، فضلا عن تسبب امتحان الثانوية العامة فى انتشار حالات القلق النفسى ، والشد العصبى بين الطلاب وذويهم ، نظرا لما له من مكانة مهمة فى تحديد مستقبلهم^٢ .

من هنا نجد أن سياسة القبول المتبعة فى مصر لم تعد سياسة صالحة لوضع الطلاب على مسار الدراسة المناسبة ، ووضعهم فى المكان المناسب ؛ لعدم قدرتها على التنبؤ بأدائهم الأكاديمى فى الجامعة ؛ حيث تدل المؤشرات التى يقدمها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، والطلاب على عدم وجود علاقة قوية بين نتيجة امتحان إتمام التعليم الثانوى العام ، وبين أداء الطالب بعد ذلك فى الجامعة.

(١) عماد صيام : سياسات القبول الجامعى بين العدالة ومشكلات التنمية ، مرجع سابق، ص ٥٤٣.

(٢) محمد خميس حرب : التخطيط لتطوير سياسة القبول بالتعليم العالى فى مصر ، مرجع سابق ، ٥٤.

وجود سلبيات تتمثل فى الاعتماد على مكتب التنسيق المختص بتوزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالى والجامعى:

برغم الحيادية ، والقبول المجتمعى لآلية مكتب التنسيق ، وموضوعية الأسلوب المتبع ، وسهولة التطبيق بجانب محدودية تكلفة هذا النظام مقارنة بأنظمة أخرى ، فإنه غالباً ما يكون على حساب ميول الطالب ، واستعدادته ، وقدراته . فقد أدى هذا النظام وما زال إلى التحاق طلاب بكليات ، وأقسام لا يرغبون فيها ، أو لا يملكون الاستعداد لها ، أو هما معا^(١)

فيتم توزيع الطلاب على إحدى المؤسسات التعليمية الجامعية ، فإذا كان عدد الطلاب الذين أبدوا رغبة فى الالتحاق ببرنامج معين أكبر من عدد الأماكن التى تخصصها المؤسسة لهذا البرنامج ، فعندها يتم توزيع العدد الزائد من الطلاب على أماكن ببرامج أخرى داخل المؤسسة نفسها ، ولا يكون أمام الطلاب خيار لتحديد رغبة ثانية ، أو ثالثة سواء بالنسبة للمؤسسة ، أو البرنامج . واشتكى كثير من الطلاب من أنهم قد تم إلحاقهم ببرامج ليس لديهم رغبة قوية فيها ، أو استعداد كبير لها ، وهى برامج فى اعتقادهم لا تحسن من فرصهم للتوظيف بعد التخرج.

وجود سلبيات نتيجة الاعتماد على درجات الثانوية العامة للقبول فى التعليم العالى والجامعى:

نجد أن سياسة القبول فى التعليم الجامعى وفق نظام الدرجات فى الثانوية العامة ، والاعتماد على هذا المعيار وحده أدى إلى تناقص الجودة الأكاديمية^(٢). فمجموع الطالب فى امتحان الثانوية العامة لا يعبر سوى عن شئ واحد ، وهو أن الطالب قد أجاد حفظ ، واستيعاب مجموعة من المواد المقررة عليه فى الصفين الثانى ، والثالث الثانوى ، وليس فى هذا ما يضمن تفوق الطالب فى الدراسة بالكلية ، أو المعهد الذى سوف يرشح له . من هنا فإن امتحان الشهادة الثانوية العامة عبارة عن اختبار تحصيلى يكشف عما تم تحصيله من مواد دراسية معينة ، وليس امتحاناً يكشف عن القدرات والاستعدادات ، وهو بذلك لا يصلح للتوجيه الدراسى ، أى أنه غير مناسب كمعيار وحيد يتم القبول بالتعليم العالى على أساسه^(٣).

(١) وزارة التربية والتعليم ، ووزارة التعليم العالى : المؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى وسياسات القبول بالتعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢) على أحمد مذكور: تطوير التعليم العالى فى الوطن العربى الطريق إلى المستقبل فى :منى البرادعى وسامى السيد (تحرير) : روى تطوير التعليم العالى فى مصر، كتاب منتدى التعليم العالى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٦ .

(٣) محمد خميس حرب : التخطيط لتطوير سياسة القبول بالتعليم العالى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

كما أن اعتبار المجموع النهائى لدرجات الثانوية العامة هو المعيار الوحيد لتحديد نوعية الكلية ، التى يذهب إليها الطالب دون أدنى اعتبار لرغباته ، أو ميوله ، أو قدراته التى يجب أن ينمىها نظام التعليم قبل الجامعى ، ويراعىها نظام الإلتحاق بالجامعة ، يُعدُّ انتهاكاً حقيقياً لمبدأ تكافؤ الفرص ، والتى لا يستقيم معها دعوة أن مكتب التنسيق هو الضمان الوحيد لمواجهة حالات الفساد ، أو المحسوبية عند التوزيع ؛ حيث يذهب الطلاب فى الغالب إلى كليات لا تتناسب وميولهم الحقيقية ، وتهدر قدراتهم ، التى يمكن أن يُبرزوا فيها قدراً من التميز يحقق ذاتهم ويفيد أوطانهم^(١).

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة القبول للبعد الاقتصادى :

فقد أدى عدم الاستقرار السياسى فى مصر إلى تدهور الاقتصاد ؛ مما أدى إلى عدم قدرة الدولة على التوسع فى إنشاء المزيد من الجامعات ؛ لقبول الأعداد المتزايدة من الطلاب الناتجة عن الزيادة السكانية المستمرة . ومن ثم الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم ، مع قلة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم أمام هذه الزيادة الطلابية ، مما سيؤثر على جودة العملية التعليمية ، ومن ثم جودة المخرج العلمى .

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة القبول للبعد الاجتماعى :

نجد أن القيم فى المجتمع المصرى تغيرت ، وفستت الأخلاقيات بشكل واضح ، ويتضح ذلك فى انتشار ظاهرة الغش فى امتحانات الثانوية العامة ، وتأثيرها فى القضاء على تكافؤ الفرص بين الطلاب فى مرحلة التقييم النهائية للقبول بالجامعات . فقد تصاعدت حالات الغش الفردى ، والجماعى مصحوباً أحياناً بعنف من الأهالى ضد المراقبين . وتطورت الابتكارات الجديدة للغش وفقاً لأحدث التطورات التكنولوجية ، خاصة عن طريق الهواتف المحمولة الذكية المتصلة بخدمة "بلاك بيرى" ، المتصلة بالإنترنت ، وسماعات البلوتوث ، والنظارات الطبية ، والأقلام الضوئية . واستخدام مواقع التواصل الاجتماعى ، والتى ظهرت بوضوح فى امتحانات الثانوية العامة بمصر فى العام الدراسى ٢٠١١ / ٢٠١٢ ، وما يليها . وتم استخدامها فى تسريب الامتحانات عبر مواقع التواصل الاجتماعى "تويتر" ؛ مما يقضى على تكافؤ الفرص بين الطلاب فى مرحلة التقييم النهائية ، والقبول بالكليات المرغوبة ، ويؤدى إلى القضاء على الثوابت الأخلاقية فى المجتمع .

(١) عماد صيام : سياسات القبول الجامعى بين العدالة ومشكلات التنمية ، مرجع سابق ، ص ٥٤٤ .

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة القبول للبعد الثقافى :

نجد أن سياسة القبول القائمة حتى وقتنا الحالى لا تعتمد على قدرات ، وإمكانيات الطلاب العقلية التى تتناسب والجامعات التى يقبلون بها ، بل تعتمد على المجموع النهائى لامتحانات الثانوية العامة ، وهى امتحانات لا تشتمل على كل مستويات المعرفة ؛ أى لا تقيس المستويات المعرفية العليا ، بل تقيس مستويات المعرفة الدنيا . فهى تؤكد على الحفظ ، والاستظهار فقط ؛ مما يؤدى فى النهاية إلى تخريج منتج تعليمى لا يملك المهارات ، والقدرات التى يحتاجها المجتمع العلمى المتقدم القائم على الإبداع ، والابتكار .

المحور الثانى : سياسة التمويل:

تعد سياسة تمويل التعليم العالى والجامعى المرتكز الأساسى لإحداث التطوير المطلوب ، كما أنها مقياس حقيقى لمدى الاهتمام به من قبل المجتمع ، دولة وأفرادا . فيعد الإنفاق على التعليم أحد المؤشرات التى تفيد فى تحديد المستوى الكيفى لنظام التعليم بمؤسساته وهياكله المالية والإدارية^(١).

والتمويل فى أيسر صوره يعنى تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة ، والتخطيط ، والإشراف على إدارتها ؛ بهدف القيام بمشروع معين ، والمحافظة على استمراريته ، وتطويره ؛ لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أو أكثر كفاءة ، وفعالية^(٢).

وإذا كانت الجامعة تعد معقلا للفكر الإنسانى ، وقاطرة التقدم المعرفى ، والتكنولوجى فى المجتمع المعاصر باعتبارها مؤسسة علمية تهدف إلى تحقيق التحديث ، والتقدم المنشود ، والذى يتناسب مع الحاجات المتطورة الاجتماعية ، والتربوية للمجتمع الذى توجد فيه ، فإن ذلك يتطلب اهتمام الدولة بها عن طريق تدعيمها ماديا ومعنويا ، بما يؤدى إلى تطوير بنيتها ، وتطوير آلياتها ، حتى يتحقق التميز العلمى ، والبحثى والثقافى فى الجامعة. وإذا كان التعليم الجامعى فى كل أنحاء العالم هو النبع المتجدد ؛ لتخريج الكوادر البشرية اللازمة لجميع

(١) صلاح سالم زرنوقة : الجامعات والعمليات التنموية ، مؤتمر التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، أعمال المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلد الثانى، ٢٠٠٦، ص ١٣٨٩.

(٢) عبد الرحمن بن أحمد الصائغ : تمويل التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية..أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، عمان ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٠م ، ص ٦٣١.

المجالات ، والميادين سواء ميادين الإنتاج ، أو الخدمات ، أو الإستثمار ، فإن الحاجة إلى تمويله لمسايرة التقدم الهائل في ثورة المعلومات بصورة دائمة ومستمرة^(١).

وترتبط قضية تمويل التعليم الجامعي بالتوجهات التي تحكم حركة المجتمع . من هنا فإن توفير موارد مالية كافية للجامعات يساعدها على أداء أدوارها بفاعلية في ذلك المجتمع^(٢).

حيث تشير كل الدراسات إلى أن تمويل التعليم الجامعي يعد ضرورة تربوية ملحة ، وتشغل بال معظم دول العالم ؛ لما يمكن أن يقوم به التعليم الجامعي من تحسين مستوى المعيشة ، وإعداد الأفراد للعيش في عالم متغير ، وتوجيههم للقيام بمسئولياتهم تجاه أنفسهم وتجاه المجتمع^(٣).

كما تربط دراسة أخرى بين التعليم الجامعي ، ومدى الإنفاق عليه ، وبين حضارة المجتمع وتقدمه ؛ حيث يسهم التعليم الجامعي الجيد في إعداد الأفراد لتولي مسئولياتهم في المجتمع وفي سوق العمل ؛ لأن التعليم الجامعي ، وسوق العمل وجهان لعملة واحدة كل منهما يتوقف على التمويل الذي يرفع من مستوى كفاءة التعليم الجامعي من ناحية ، ويلبي متطلبات السوق من ناحية أخرى^(٤) .

كما أن تمويل التعليم الجامعي يعد ضرورة اقتصادية ، وفي هذا تشير كل الدراسات إلى أن الإنفاق على التعليم الجامعي يعد استثمارا يعود على المجتمع بمنتج بالغ الأهمية هو الإنسان المتعلم القادر على التعلم الذاتي ، واكتساب مهارات متعددة . لذلك فإن مجمل ما ينفقه المجتمع على التعليم ، يمثل استثمارا ليس فقط بالمفهوم التقليدي للإستثمار بمعنى بناء المدرجات ،

(١) سمير محمد عبد الوهاب : إدارة التعليم الجامعي في مصر...دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة ، أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية ، بعنوان : " التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة في الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ ، المجلد الأول ٢٠٠٦ ص ٧١٦ - ٧١٧ .

(٢) خليل حماد، وسعيد البشير: تمويل التعليم العالي في الدول العربية..طرق غير تقليدية..دراسة حالة الأردن ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص (٣) ، أمانة اتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، عمان، ٢٠٠٠م ، ص ٥٩٢-٥٩٢ .

(٣) المرجع السابق، ص ٦٢٨ .

(٤) سمير محمد عبد الوهاب : إدارة التعليم الجامعي في مصر...دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٧٢٠ .

والمكاتب ، والمعامل . ولكن حتى الإنفاق الجارى على التعليم يمثل أيضا جزءاً من هذا الإستثمار ، الذى تؤتى ثماره على المدى المتوسط والطويل^(١).

وفى تقرير أعد حول العوائد من الاستثمار فى التعليم العالى والجامعى ، نجد أنه يشير إلى أن العائد من الإستثمار فى هذا النوع من التعليم يظهر فى عمل الأفراد ، وزيادة إنتاجيتهم ليس هذا فحسب ، بل تتعدد الفوائد ، التى تعود على الفرد كما تتعدد الفوائد التى تعود على المجتمع ، وينعكس هذا بدوره على التنمية الاقتصادية ، وزيادة الدخل القومى العام فى المجتمع. ويوصى التقرير بضرورة أن تزيد الدولة من الإستثمار فى التعليم العالى والجامعى من منطلق أن له مردود ، وعوائد على المجتمع بأسره^(٢).

كما أن تمويل التعليم العالى والجامعى يعد ضرورة سياسية من حيث اهتمام الدولة بمجانية التعليم الحالى والجامعى ، وإقرارها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وتؤكد على ذلك إحدى الدراسات ، والتى توصلت إلى عدم صحة الفرض القائل بأن مجانية التعليم الجامعى تأتى على رأس العوامل ، التى تؤثر فى خفض كفاية النظام التعليمى ، وأوصت بضرورة إلزام الدولة بمجانية التعليم ، والبحث عن مصادر تمويل أخرى لدعم التعليم فى المجتمع^(٣).

وتواجه معظم الدول النامية - ومنها مصر خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ - أزمة اقتصادية طاحنة ، تمثلت فى تعثر النمو الاقتصادى والتضخم ، وزيادة الأسعار ، وزيادة أعباء الديون ، وترافق هذا مع زيادة عدد السكان ، وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم . وانعكس كل هذا على افتقار الجامعات للتمويل ، الذى يرقى بمستوى التعليم الجامعى . ويقوده لمواكبة العصر^(٤).

وتعد عملية توفير الموارد المالية اللازمة لتطوير التعليم الجامعى من أهم المشكلات ، التى تواجه الجامعات المصرية ؛ حيث يؤكد الواقع الفعلى أن التمويل الحكومى هو المصدر

(١) إسماعيل صبرى عبد الله : التعليم العالى .. المجانية والتطور، كراسات استراتيجية ، السنة السادسة ، العدد (٤٤) ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٦

(2) Borland, Jeff & Others ; Returns To Investment in Higher Education, Report To the Vice Chancellor , The University of Melbourne, 2000, p. 2.

(٣) هادية محمد أبو كيلة : دراسات فى تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار الوفاء لندى الطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م ، ص ١٥٥

(٤) محمد على عزب : تمويل التعليم الجامعى فى مصر ملامح الأزمة وسبل المواجهة .. دراسة مستقبلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، العدد (٦٣) ، أبريل ٢٠٠٩ ، ص ١٢-١٣.

الوحيد ، الذى تعتمد عليه الجامعات الحكومية المصرية ، وأن هناك نقصاً فى الموارد اللازمة ؛ لتقديم تعليم جامعى على درجة عالية من الكفاءة ^(١). خاصة وأن التمويل الحكومى هو التمويل المستمد من حصيلة الضرائب ، وهو ما يطلق عليه فى كثير من الدول "التمويل العام" ، ويقدم هذا التمويل للتعليم الجامعى عن طريق الحكومة المركزية ، أو عن طريق المشاركة بينها ، وبين الحكومات المحلية ^(٢).

إضافة إلى أن العملية التمويلية فى الجامعات ليست سهلة ، فهناك تعقيدات فى اعتمادات الموازنات ، إذ عادة تميل الجامعات إلى تضخم ميزانياتها ؛ ولهذا تخضع تقديراتها للمناقشات ، والمساومات فى مستويات متعاقبة : مجالس الكليات ، ومجالس الجامعات ، والمجلس الأعلى للجامعات ، فوزير التعليم العالى ، فوزارة المالية . كما تخضع الإنفاقات ، وتسجيل الحسابات للنظم ، التى تسنها الدولة ، وتشرف عليها سلطات رقابة داخلية وخارجية . وهذه التعقيدات سرعان ما تنتهى بانتهاء الموافقة ، والإذن بممارسة التصرفات المالية دون الرجوع فى كل خطوة إنفاقية إلى مرجعيات خارجية ^(٣).

أولاً: الوضع الراهن لسياسة التمويل :

نجد أن ما خصص من ميزانية للتعليم العام بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة كان محدوداً لقلة الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة ، إذ أن هناك ضغطاً كبيراً على تلك الموارد فى ظل نمو النفقات العامة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات ، فأصبح هناك عجزاً مالياً متكرراً يعكس محدودية الموارد المتاحة فى ظل تزايد احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة . الأمر الذى يحد من إمكانية زيادة التمويل من الموازنة العامة ، الذى يمكن أن يوجه نحو التعليم الجامعى ^(٤).

(١) أحمد إسماعيل حجي : اقتصاديات التربية والتخطيط التربوى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م ، ص ١٨٦.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٧.

(3) Institute of National Planning and UNDP Egypt; Human Development Report 2010, youth in Egypt: Building our Future, INP Publications, Cairo, 2010, p. 37.

(4) World Bank ؛ Improving Quality Equality and Efficiency in the Education Sector: Fostering a Competent Generation of Youth, Education Sector Policy Note, Human Development Group, Middle East and North Africa Region, World Bank, 2007, p. 61.

وهناك العديد من المشكلات الاقتصادية خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، والتي أدت إلى تدهور الاقتصاد المصرى ؛ مما أدت إلى التأثير على تخطيط ، وتدير الموازنة العامة للدولة ، ومن ثم تخطيط ميزانية التعليم ، ومن هذه المشكلات - كما وضعناها فى الفصل السابق - ظهور اختلالات هيكلية ، تمثلت فى العجز فى ميزان المدفوعات ، والموازنة العامة للدولة ، كذلك ارتفاع معدلات التضخم ، وانخفاض مستوى الإنتاجية ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها المختلفة ، وانخفاض قيمة بعض العملات ، وارتفاع المستوى العام للأسعار ، وما صاحب ذلك من زيادة المصاريف الجارية والرأسمالية . وكل هذا أثر على الميزانية العامة للتعليم الجامعى^(١).

ويمثل العجز فى توفير الاعتمادات المالية قيودا على صانعى السياسة التعليمية ، وقيودا أمام تطوير التعليم ، وأنظمتها ، وسياساته ؛ لذا يجب أن يتوافر المال الكافى الذى يغطى الاحتياجات ، التى يتطلبها التطوير كيفما كان نوعها . وللتعرف على واقع سياسة التمويل فى مصر نتطرق الدراسة إلى تحليل تطور موازنات التعليم الجامعى ، ومعوقات سياسة التمويل ، ودور الدولة فى تطوير هذه السياسة . وقبل التعرف على الواقع الراهن لسياسة تمويل التعليم الجامعى نتطرق الدراسة بدايةً إلى التعرف على العوامل ، التى تحدد حجم الإنفاق العام فى مصر ومكوناته .

تحديد حجم الإنفاق العام فى مصر :

وصل حجم الإنفاق العام فى مشروع موازنة عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ حوالى (٦٣٥،٤) مليار جنية وهو حجم مرتفع بحوالى (٢٤،٢%) عن عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ ويزداد هذا الحجم عاما بعد آخر ويعود هذا إلى وجود مجموعة من العوامل تتحكم فى عملية تحديد حجم الإنفاق العام ، التى تتمثل فى الآتى:

ارتفاع مستويات الدخل:

نجد أن مستوى الإنفاق العام يتناسب طرديا مع زيادة مستوى دخل الفرد. فارتفاع مستويات الدخل يشكل ضغطا على الحكومة من أجل مزيد من الخدمات ، التى يجب أن تتناسب مع هذه المستويات المرتفعة فى الدخل ؛ مما يتطلب مزيد من الإنفاق الحكومى^(٢).

(١) محمد على عزب : تمويل التعليم الجامعى فى مصر ، ملامح الأزمة وسبل المواجهة.. دراسة مستقبلية ، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن واقع الإنفاق العام فى مصر ، السنة السادسة ، العدد (٦٧) ، ديسمبر ٢٠١٢ ، ص ٤.

توزيع الدخل :

يتطلب انخفاض درجة المساواة فى توزيع الدخل مزيد من الإنفاق على السلع والخدمات العامة ، خاصة المتعلقة بمساندة الفئات الفقيرة،والذى يأخذ عدة أشكال مثل: دعم الصحة والتعليم،ويمتد ليشمل دعم الغذاء بالإضافة إلى الدعم النقدى المباشر لهذه الفئات الفقيرة^(١).

النمو السكانى :

تتطلب زيادة عدد السكان مزيدا من الخدمات،ومن ثم مزيدا من الإنفاق العام لتغطية زيادة الطلب على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى ،والتي تعتبر مسئولية الدولة بشكل أساسى وخاصة فى الدول النامية،ومن ثم تزايد أعباء تلك الخدمات فى ظل انخفاض مستويات دخول الأفراد^(٢).

حجم الموارد المتاحة :

وهو ما يعرف بقيود الموازنة .فى ظل ضغوط الإنفاق على الحكومة لتحديد توجهات الإنفاق بما هو متاح من موارد،وهو ما تعكسه مؤشرات العجز بموازانات الدول المختلفة والجهود المستمرة لتقليله إلى فى بعض الحالات الاستثنائية كما فى بعض دول الخليج والدول الاسكندنافية^(٣).

مكونات الإنفاق العام فى مصر:

يتكون الإنفاق العام (الاستخدامات) فى مصرفى ثلاثة مكونات رئيسية هى:

المصروفات العامة:

وتشمل الأجور، وتعويضات العاملين ، شراء السلع والخدمات ، الفوائد ، والدعم ، والمنح ، والمزايا الاجتماعية ، ومصروفات أخرى ، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) . وإذا حدث ارتفاع فى المصروفات العامة ، فيعود ذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع .

(١) عبد الله شحاتة : الاقتصاد السياسى لتحديد أولويات الإنفاق العامة... رؤية عامة ، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، ٢٠١١ متاح على الرابط التالى : <http://www.pidegypt.org>

(٢) سلوى العنترى : أولويات الإنفاق العام على التعليم ، جريدة الأهرام ، السنة (١٣٨) ، العدد (٤٦٤٩٣) ، بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٤ متاح على الرابط التالى : www.ahram.org.eg

(٣) منتدى البدائل العربى للدراسات A.F.A : تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر، القاهرة ٢٠١٤ ، ص ٤.

الغذائية المستوردة ، والمرتبطة فى مجملها بالسلع التموينية ، فضلا عن متطلبات الزيادات الحتمية فى الأجور ، وتكاليف تطبيق الحد الأدنى للأجور، وأداء فوائد الدين العام ، وفقا لمواعيد استحقاقها ، وزيادة الأعباء التى تتحملها الخزانة العامة للمساهمة فى صناديق المعاشات^(١).

وتستحوذ المصروفات العامة على النصيب الأكبر من إجمالى الإنفاق العام ، وتتمثل أهم عناصر المصروفات وفقا للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة فى الخدمات العامة والنظام العام ، وشئون السلامة العامة ، والشئون الاقتصادية ، وحماية البيئة ، والإسكان ، والمرافق المجتمعية ، والصحة ، والشباب ، والثقافة ، والشئون الدينية ، والتعليم ، والحماية الاجتماعية ، والأنشطة الوظيفية المتنوعة^(٢).

ووفقا للتصنيف الوظيفى ، فإن الخدمات العامة ، ومنها التعليم والصحة ، والحماية الاجتماعية تستحوذان على أكثر من نصف المصروفات العامة . فالتعليم يستحوذ على نسبة تتراوح (١٧،٨%) فى مشروع موازنة ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ويتضح ذلك فى الجدول التالى :

جدول (٢٩): التوزيع النسبى للمصروفات العامة على التعليم وفقا للتصنيف الوظيفى خلال الفترة (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣)

البيان	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٢ / ٢٠١١	٢٠١٣ / ٢٠١٢
التعليم	١١,٣	١٢,٣	١٢,٠	١٠,٥	١٢,٠

• المصدر: جمهورية مصر العربية وزارة المالية : بيان عن التوزيع النسبى للمصروفات العامة على التعليم ، القاهرة ، ٢٠١٣.

يتضح من الجدول السابق وجود زيادة بسيطة فى نسبة المصروفات المخصصة للإنفاق على التعليم ؛ حيث بلغت عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ حوالى (١١,٣) ، ثم زادت إلى (١٢,٠) عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ بزيادة قدرها (٠,٧) . ويتضح كذلك من خلال النظر إلى حجم الإنفاق العام على التعليم فى مصر فى السنوات الست الأخيرة كنسبة من مجموع النفقات العامة أن حجم الإنفاق العام على التعليم يميل إلى الاستقرار ، وإن كانت قد تخللته بعض فترات انخفاض . فقد بلغ حجم الإنفاق العام على التعليم فى موازنة السنة المالية ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ حوالى (٣٠,٧) مليار

(1) World Bank; Inequality of Opportunity in Educational achievement, Report No. 70300 – EG. Washington D.C. World Bank, Arab Republic of Egypt, 2012, P.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن واقع الإنفاق العام فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣.

جنية ، بينما بلغ حجم هذا الإنفاق فى ميزانية العام المالى ٢٠١٣ / ٢٠١٤ حوالى (٨٢,٥) مليار جنية ، بما يمثل زيادة بين هذين العامين المالىين بنسبة (١٤٤,٨%) . وعند المقارنة بين نصيب التعليم من الإنفاق العام فى هذه الفترة نجد أنه يميل إلى الركود والثبات حول نسبة (١٢%) من الإنفاق العام فى معظم الأحوال. ويتضح ذلك من الجدول التالى الذى يبين تطور حجم الإنفاق على التعليم فى السنوات الست المذكورة .

جدول (٣٠) : حجم الإنفاق على التعليم فى أعوام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٤

العام المالى	حجم الإنفاق بالقيمة المطلقة	الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام
٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	٣٠,٧ مليار جنية	١١,٥ %
٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٣٧,٣ مليار جنية	٩,٩ %
٢٠١٠ / ٢٠١١	٤٨,٤ مليار جنية	١٢,٣ %
٢٠١١ / ٢٠١٢	٥١,٣ مليار جنية	٨,٦ %
٢٠١٢ / ٢٠١٣	٦٤,٥ مليار جنية	١٢ %
٢٠١٣ / ٢٠١٤	٨٢,٥ مليار جنية	١١,٩ %

• المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى للموازنة العامة للسنوات من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١٣/٢٠١٤ ، القاهرة ، ٢٠١٣ ..

حيازة الأصول المالية :

وتشمل مساهمات للهيئات الاقتصادية ، ومساهمات فى شركات قروض متنوعة ، ومساهمات فى مؤسسات دولية ، ومساهمات فى صندوق الهيكلية ، وأخرى^(١).
سداد أقساط القروض^(٢).

١- تطور موازنات التعليم الجامعى فى مصر:

بعد عرض حجم ومكونات الإنفاق العام فى مصر تستعرض الدراسة موازنات التعليم الجامعى بدءًا من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٤ وصولاً لمعرفة طبيعة ، وواقع الإنفاق على التعليم العالى والجامعى نتيجة التغيرات الاقتصادية المتلاحقة - التى قامت الدراسة بتحليلها فى الفصل الثالث- وكانت على النحو التالى :

(١) منتدى البدائل العربى للدراسات A.F.A: تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر، مرجع سابق ، ص ٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٧.

عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩:

بدأ الإنفاق العام على التعليم يأخذ منحى منخفضاً فى السنوات الأخيرة فى إطار توجه الدولة إلى التوسع فى نشر التعليم الخاص ، وخفض نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم . وذلك من خلال عدد من مؤشرات الإنفاق العام الذى يوجه إلى التعليم . فحسب البيان المالى للموازنة العامة لعام " ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ " نجد أن الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالى الإنفاق الحكومى فى مصر عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو (١١,٩%)^(١).

عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠:

يتضح الإنفاق على التعليم فى مصر خلال هذا العام من خلال الجدول التالى

جدول (٣١) : التوزيع العددي والنسبي للإنفاق الحكومى على التعليم ٢٠٠٩ / ٢٠١٠

جهات الإنفاق	الإنفاق	نسبة الإنفاق من إجمالى الإنفاق على التعليم	نسبة الإنفاق من إجمالى الإنفاق الحكومى العام
التعليم العالى	١١٧٣٢٠٨٢	٢٤,٦	٣,٦
الأزهر ^(*)	٤٤١٨٢١٧	٩,٣	١,٤
التعليم قبل الجامعى	٣١٥٦٠٠٠٠	٦٦,١	٩,٧
إجمالى الإنفاق على التعليم	٤٧٧١٠٢٩٩	١٠٠	١٤,٧
الإنفاق الحكومى العام	٣٢٣٩١٧٠٠٠	—	—

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : بيان بالتوزيع العددي والنسبي للإنفاق الحكومى على التعليم ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ متاح على الرابط التالى :

www.msrintranet.capmas.gov.eg



شكل (٣٢): نسبة الإنفاق من إجمالى الإنفاق على التعليم عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى للموازنة العامة لعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، القاهرة، ٢٠٠٨.

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى للموازنة العامة لعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، عام ٢٠٠٨ ، ص ٧٣.

(*) الإنفاق على الأزهر يمثل الإنفاق على التعليم قبل الجامعى فقط.

ويتم حساب مقدار الإنفاق على الطالب المقيد بالتعليم العالى بقسمة مقدار الإنفاق على التعليم العالى / على إجمالى عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى . أما مقدار الإنفاق على الطالب كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلى ، فيحسب بقسمة مقدار الإنفاق على الطالب المقيد بالتعليم العالى على / نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى مضروباً فى ١٠٠.

عام ٢٠١١/٢٠١٢:

بلغ إجمالى إنفاق الدولة على التعليم فى مصر عام ٢٠١٢/٢٠١١ (٥٣،٩) مليار جنيه. وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى (بدون التعليم الأزهرى) من إجمالى الإنفاق العام على التعليم نحو (٧٤،٩%) ، فى حين بلغت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى (بدون التعليم الأزهرى) نحو (٢٥،١%). وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى (٢٠،٧%) و (١٠،٩%) نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٢/٢٠١١. من هنا كان من أهم التحديات التى تواجه التعليم الجامعى فى مصر هى ارتفاع تكلفته^(١).

بلغت نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى (بدون التعليم الأزهرى) نحو (٢٥،١%) و (٢٠،٧%) كانت نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعى إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى، و (١٠،٩%) نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بنحو (٢٩،٦%) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وبلغ إجمالى إنفاق الدولة على التعليم (بدون التعليم الأزهرى) عام ٢٠١٢/٢٠١١ (٥٣،٩) مليار جنيه مقارنة بنحو (٢٨،١) مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والرسم البيانى التالى يوضح تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعى وقبل الجامعى إلى إجمالى الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١١/٢٠١٢)^(٢).

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم فى مصر.. حقائق وآراء ، السنة السابعة

، العدد (٦٨) ، مارس ٢٠١٣، ص ٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣.



شكل (٣٣): تطور نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي وقبل الجامعي إلى إجمالي الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة من ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ - ٢٠١١ / ٢٠١٢.

- المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالي : الإحصاء السنوي للتعليم العالي، مركز المعلومات والتوثيق، مكتب الوزير، ٢٠١٣.

وكانت (٣،٧%) نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بنحو (٤%) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وكانت (٠،٩%) نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بنحو (١،٢%) عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٦.^(١)

عام ٢٠١٢/٢٠١٣:

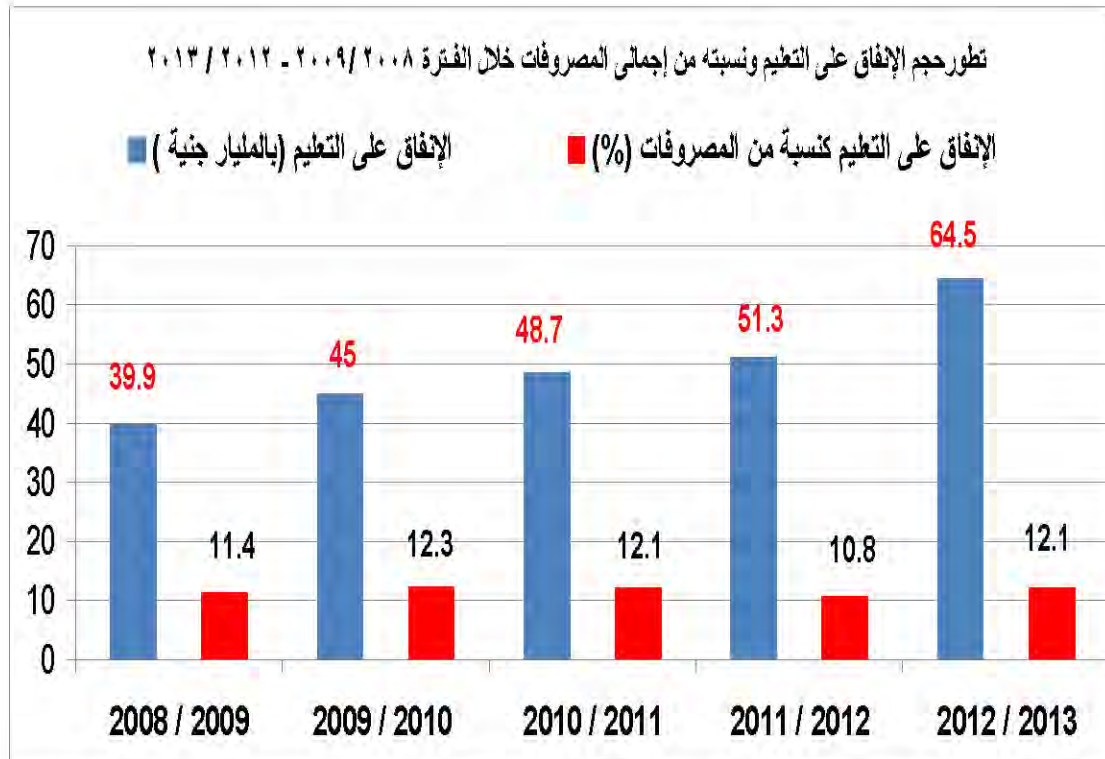
في هذا العام ارتفع الإنفاق الحكومي على التعليم ليصل إلى (٦٤،٥) مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل (٥١،٣) مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٢/٢٠١١، وذلك بنسبة زيادة بلغت (٢٦%) . أي بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في موازنة عام ٢٠١٣/٢٠١٢ (٣،٦%) مقابل (٣،٥%) خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠.^(٢) فقد استحوذ كل من التعليم والصحة على حوالي (١٧،١%) من إجمالي المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفي في مشروع موازنة عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣. وفي نفس المشروع تم إنفاق حوالي (٣٩،٧%) من إجمالي الإنفاق على البعد الاجتماعي. فيتم توجيهه إلى الدعم يليه التعليم بنسبة (٢٢،٦%) ثم مساندة وتدعيم نظم المعاشات والضمان الاجتماعي بنسبة (١٧،٧%). فزاد الإنفاق على التعليم خلال الفترة (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣) لتصل

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم في مصر.. حقائق وآراء ، مرجع سابق ، ص ٧.

(٢) جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، عام ٢٠١٣ م ، ص ١٥.

إلى حوالى (٦٤,٥) مليار جنيه أى بما يمثل حوالى (١٢,١%) من إجمالى المصروفات مقابل حوالى (٣٩,٩) مليار جنيه عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ أى بما يمثل حوالى (١١,٤%)^(١).

وجدير بالذكر أن الزيادة التى شهدتها حجم الإنفاق على التعليم فى مشروع موازنة عام ٢٠١٢/٢٠١٣ قد ساهم فيه الترشيد الذى تستهدفه مشروع الموازنة على دعم المواد البترولية.



شكل (٣٤): تطور حجم الإنفاق على التعليم ونسبته من إجمالى المصروفات خلال الفترة (٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣)

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ، ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

يتضح من الشكل البيانى السابق زيادة حجم الإنفاق على التعليم ؛ حيث بلغ حوالى (٣٩,٩) مليار جنيه عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ، ثم زاد عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ليصل إلى (٦٤,٥) . إضافة إلى أن الإنفاق على التعليم الحكومى وصلت نسبته إلى (٢٦%) ، أما التعليم الأزهري ، فوصلت نسبته (٢%) ، والتعليم الخاص (١٨%) ، وذلك عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ، ويتضح ذلك من خلال الشكل البيانى التالى :

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن واقع الإنفاق العام فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤ .



شكل (٣٥): التوزيع النسبى للإنفاق على التعليم وفقاً لنوعه لعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية: مصرفى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس ٢٠١٤، ص ١١٣

كذلك يوضح الجدول التالى الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

جدول (٣٢): الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ - ٢٠١٢ / ٢٠١٣.

الوحدة : بالليون جنية		
٢٠١٣ / ٢٠١٢	٢٠١٢ / ٢٠١١	البيان
٥٣٣٧٨٤,٨	٤٩٠٥٨٩,٧	الإنفاق العام للدولة
٦٤٠٣٤,٥	٥١٧٧٠,٧	الإنفاق العام على التعليم
١٢,٠	١٠,٦	نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الإنفاق العام (%)
٤٢٦٨٦,٥	٣٤٣٣٦,٤	الإنفاق على التعليم قبل الجامعى
٦٦,٧	٦٦,٢	نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعى إلى الإنفاق على التعليم (%)
١٣٧٢٨,٤	١١٠٨٦,٤	الإنفاق على التعليم الجامعى
٢١,٤	٢١,٤	نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعى إلى إجمالي الإنفاق على التعليم
٧٦١٩,٦	٦٣٤٧,٩	أوجه إنفاق أخرى على التعليم
١١,٩	١٢,٣	نسبة أوجه الإنفاق الأخرى على التعليم إلى الإنفاق العام على التعليم

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، مصرفى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس ٢٠١٤، ص ١٣٦.

يتضح من الجدول السابق زيادة حجم الإنفاق العام على التعليم ، حيث بلغ عام ٢٠١٢/٢٠١١ حوالى (٤٩٠٥٨٩,٧) ، أما حجم الإنفاق على التعليم الجامعى فى نفس العام حوالى (١١٠٨٦,٤) ، ثم زاد عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ إلى (٥٣٣٧٨٤,٨) فيما يتعلق بحجم الإنفاق العام على التعليم ، وإلى (١٣٧٢٨,٤) فيما يتعلق بحجم الإنفاق على التعليم الجامعى .

عام ٢٠١٣/٢٠١٤ :

تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو (٨٢,٥) مليار جنيه للتعليم مقارنة بـ (٦٦,٦) مليار جنيه فى الربط المعدل لموازنة السنة المالية الحالية بزيادة (١٥,٩) مليار جنيه بمعدل نمو (٢٣,٩%)، ومن ثم فإن هذا القطاع يستوعب (١١,٩%) من حجم المصروفات فى الموازنة العامة للدولة البالغة (٦٩٢,٤) مليار جنيه. كما يشكل نسبة (٤,٠%) من الناتج المحلى الإجمالى^(١). وهو ما يبرز اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوى (التعليم). وقد ورد فى مواد دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ المتعلقة بالتعليم على إلزام الدولة بتخصيص نسبة لا تقل عن (٧%) من الناتج القومى الإجمالى للإنفاق الحكومى على التعليم، وذلك بواقع (٤%) للتعليم قبل الجامعى، و(٢%) للتعليم الجامعى، و(١%) للبحث العلمى. على أن تتصاعد تلك النسب تدريجياً حتى تتوافق مع المعدلات العالمية. مع تأكيد إلزام الدولة بمجانية التعليم، وضمان توفيره بمراحله أو مؤسساته المختلفة، ووفقاً لمعايير الجودة العالمية^(٢).

وجاء فى دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ما ينص على إلزام الدولة بالإنفاق على التعليم العالى والجامعى، وما يخصص لهذا الإنفاق فجاء فى المادة (٢١) ما ينص على: " أن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا يقل عن (٢%) من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً، حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كذلك جاء فى المادة (٢٣٨) ما ينص على: " أن الدولة تضمن تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومى على التعليم والتعليم العالى، والصحة، والبحث العلمى المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به على أن تلتزم به كاملاً فى موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧^(٣).

الجدول (٣٣) : إنفاق الدولة على التعليم وفقاً لمشروع موازنة ٢٠١٢ / ٢٠١٣ ومشروع موازنة ٢٠١٣ / ٢٠١٤

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٢ / ٢٠١٣	مشروع موازنة ٢٠١٣ / ٢٠١٤
قطاع التعليم	٦٦٥٨٤,٠	٨٢٤٥٢,٠

• المصدر: وزارة المالية، جمهورية مصر العربية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

(١) جمهورية مصر العربية، وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) سلوى العنترى : أولويات الإنفاق العام على التعليم، مرجع سابق.

(٣) جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، ط (٢)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، المادة (٢١) والمادة (٢٣٨)، ٢٠١٤.

يتضح من الجدول السابق زيادة الإنفاق على التعليم فى مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث بلغ (٦٦٥٨٤،٠) ، ثم وصل الإنفاق على قطاع التعليم إلى (٨٢٤٥٢،٠) فى مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتتضح أيضا هذه الزيادة بالنظر إلى الجدول التالى الذى يوضح التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة على التعليم بناء على الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ على النحو الآتى :

الجدول (٣٤): التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة على التعليم بناء على الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٣/٢٠١٤

البيان	٢٠١٣ / ٢٠١٤ مشروع موازنة (١)	٢٠١٣ / ٢٠١٢	التغير (بالمليون جنية)
التعليم		الموازنة (٢)	الموازنة المعدلة (٣)
	٨١,٢٥١	٦٤,٠٣٤	١٧,٢١٧
		٦٤,٠٣٤	١٧,٢١٧

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٧١

وجاءت المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ على النحو التالى :

الجدول رقم (٣٥): المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

البيان	الأجور وتحويلات العاملين	شراء السلع والخدمات	النفقات	الدعم والتمويل والبرامج الاجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية	٢٠١٣ / ٢٠١٤ مشروع الموازنة	٢٠١٣ / ٢٠١٤ موازنة	٢٠١٣ / ٢٠١٤ موازنة معدلة	٢٠١٣ / ٢٠١٤ على
التعليم	٦٧,٥١٣	٥,٤٤٩	٣٥	١٧٣	٢٩٦	٧,٦٨٥	٨١,٢٥١	٦٤,٠٣٤	٦٤,٠٣٤	٥٦,٤٠٩

• المصدر: وزارة المالية، جمهورية مصر العربية: البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤، ص ٧٢.

والجدول رقم (٣٦) : الاعتمادات التى رصدت فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ لتحقيق البعد الاجتماعى فى إطار السياسة المالية والاجتماعية للدولة

البيان		مشروع موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤		موازنة معدلة ٢٠١٣/٢٠١٢ (بالمليون جنية)	
التعليم :		جزئى	كلى	جزئى	كلى
توفير متطلبات العملية التعليمية سواء التعليم الأساسى أو التعليم قبل الجامعى أو التعليم الجامعى، وتأكيداً من الدولة على أن التعليم حق للجميع وإيماناً منها أن التعليم هو المدخل الأساسى للإنتاج والتنمية وكذلك توفير متطلبات تطبيق كادر المعلمين وأعضاء هيئة التدريس بكل من الجامعات المصرية وجامعة الأزهر			٨٢٤٥٢,٠		٦٦٥٨٤,٠

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ١٠٢.

جدول رقم (٣٧) : نسب بنود البعد الاجتماعى إلى الإنفاق العام بعد استبعاد سداد أصل وخدمة الدين العام

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٣/ ٢٠١٤	موازنة ٢٠١٢/ ٢٠١٣ (بالمليون جنية)
قطاع التعليم	٨٢٤٥٢,٠	٦٦٥٨٤,٠
نسبته لضافى الإنفاق العام	٪١٥,٧	٪١٧,٧

• المصدر: وزارة المالية، جمهورية مصر العربية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤.

إضافة لما سبق تستعرض الدراسة الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة ، كذلك طبقاً للحساب الختامى للدولة فى أعوام (٢٠١٠/٢٠٠٩ – ٢٠١٣/٢٠١٤) من خلال الجداول الآتية :

جدول (٣٨) : الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقا للموازنة العامة للدولة (٢٠٠٩ / ٢٠١٠ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤).

البيان	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٢ / ٢٠١١	٢٠١٣ / ٢٠١٢	٢٠١٤ / ٢٠١٣
الإنفاق العام للدولة	٣٢٣٩١٧	٤٠٣١٦٨	٤٩٠٥٩٠	٥٣٣٧٨٥	٦٨٩٣٢٧
الإنفاق العام على التعليم	٤٠٩٧٣	٤٦٥٣٩	٥١٣٨٠	٦٣٥٥٧	٨٠٨٦٠
الإنفاق العام على التعليم / الإنفاق العام %	١٢,٦	١١,٥	١٠,٥	١١,٩	١١,٧
الإنفاق العام على التعليم الجامعي	٩٥٠٨	١٠٢٣٤	١١٠٨٦	١٣٧٢٨	١٨٠٨٠
الإنفاق العام على التعليم الجامعي / الإنفاق العام %	٢,٩	٢,٥	٢,٣	٢,٦	٢,٦
نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي / إجمالي الإنفاق على التعليم %	٢٣,٢	٢٢,٠	٢١,٦	٢١,٦	٢٢,٤

• المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي - التعليم ، إصدار سبتمبر ٢٠١٤ .

يتضح من الجدول السابق زيادة نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي بالنسبة لإجمالي الإنفاق على التعليم إلى حوالى (٢٣,٢ %) عام ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ ، ثم قلت نسبة الإنفاق فى الأعوام التالية حتى وصلت إلى حوالى (٢٢,٤ %) عام ٢٠١٣ / ٢٠١٢ .

جدول (٣٩) : الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقا للحساب الختامى للدولة (٢٠٠٩ / ٢٠١٠ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤).

البيان	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٢ / ٢٠١١	٢٠١٣ / ٢٠١٢	٢٠١٤ / ٢٠١٣
الإنفاق العام للدولة	٣٥١٥٠٠	٣٦٥٩٨٧	٤٠١٨٦٦	٤٧٠٩٩٢	٥٨٨١٨٨
الإنفاق العام على التعليم	٤٣٣٩٨	٤٩٠٤٩	٥٢٨٠١	٦١٦٧٢	٦٦١٨٠
الإنفاق العام على التعليم / الإنفاق العام %	١٢,٣	١٣,٤	١٣,١	١٣,١	١١,٣
الإنفاق العام على التعليم الجامعي	١٠٠٠٥	١١١١٣	١١٩٣٢	١٣٠٣٩	١٧٤٨٢
الإنفاق العام على التعليم الجامعي / الإنفاق العام %	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٣,٠
نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي / إجمالي الإنفاق على التعليم %	٢٣,١	٢٢,٧	٢٢,٦	٢١,١	٢٦,٤

• المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي - التعليم ، إصدار سبتمبر ٢٠١٤ .

يتضح مما سبق أنه بالرغم من اهتمام الدولة بالإنفاق على التعليم ، إلا أن الاعتمادات الخاصة بالتعليم الجامعى فى الموازنة العامة للدولة أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء باحتياجات التعليم الحديث. إضافة إلى أن عدم كفاءة استخدام الموارد المالية المخصصة للتعليم العالى ، والتوظيف غير الملائم لهذه الموارد سيؤدى إلى تبديد هذه الموارد المحدودة . الأمر الذى سوف يفضى إلى تزايد متطلبات التمويل لا لرفع كفاءة التعليم الجامعى ، واستحداث تخصصات جديدة تساعد على اللحاق بركب التنمية ، وارتفاع مستوى الجودة فى التعليم العالى ككل ، وتفعيل أداء مؤسساته الجامعية وغير الجامعية ، والاهتمام بجوانب تطوير المناهج التعليمية ، وإنما للوفاء بمتطلبات ثانوية بعيدة كل البعد عن ما تفرضه التقنيات الحديثة للتعليم ، ومستجدات الثورة المعرفية والتكنولوجية . من هنا يظهر ضعف العلاقة بين زيادة تمويل التعليم الجامعى والمخرجات النهائية له ، والمتمثلة فى خريجى الجامعات فى مختلف التخصصات العلمية. تتجلى أيضا مظاهر عدم كفاءة الإنفاق العام على التعليم العالى فى مصر، فى كيفية توزيع موازنة التعليم العالى على النفقات الجارية والاستثمارية ؛ فتبعا لتقرير التنمية البشرية عام (٢٠١٠) نجد أن (٧٨%) من موازنة التعليم العالى تذهب للنفقات الجارية ، بينما تستحوذ النفقات الرأسمالية على (٢٢%) فقط ، والأعجب من هذا أن أكثر من (٧٥%) من النفقات الجارية مخصصة لأجور العاملين سواء كانوا إداريين ، أو أكاديميين . إضافة إلى أن إهدار الجانب الأكبر من المعونات ، والمنح الدولية ، وعدم الاستفادة منها بما يخدم تطوير التعليم والارتقاء به فى النواحى المختلفة كان من أسباب انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية المتاحة لقطاع التعليم العالى^(١).

فلا توجد صيغة مثالية لتحديد المعدل الأمثل للإنفاق العام ؛ لذا من المفيد أن تخصص الحكومة على الأقل نسبة (٢٠%) من موازنة الدولة لقطاع التعليم . مع الأخذ فى الاعتبار أن نصيب التعليم العالى من موازنة التعليم ككل كبيرة ؛ حيث تمثل حوالى (٢١,٧%) عام (٢٠١٢/٢٠١١) ؛ مما يسفر عن زيادة ملموسة فى الموارد المخصصة للتعليم من جانب الحكومة^(٢).

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سابق، ص ٢٣.

- ENCC: The Seventh Egyptian Competitiveness Report, "Green Egypt: A Vision for Tomorrow", 2010, p. 53

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : مصرفى أرقام، (٢٠١١)، (٢٠١٢) ، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية ، مارس ٢٠١٢/٢٠١١.

مما سبق ترى الدراسة أنه بالرغم من زيادة الإنفاق الحكومى على التعليم العام ، والتعليم العالى والجامعى كل عام إلا أن سياسة التمويل فى مصر مازالت تعاني من قلة الإنفاق ، مما سيؤثر على جودة العملية التعليمية ، وترجع أسباب هذا الإنخفاض إلى العوامل الآتية :

١- أسباب ديموجرافية متمثلة فى الزيادة السكانية الناجمة عن زيادة عدد المقيدى ، وإنخفاض عدد الوفيات ؛ مما أثر على زيادة تكلفة التعليم خاصة فى ظل اقتصاد غير منظم ، وغير مخطط.

٢- زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ؛ مما أحدث ضغطا على مؤسسات التعليم العالى ، وعلى الحكومة المصرية ؛ لتوفير مصادر تمويل ملائمة.

٣- الاعتماد على الإنفاق الحكومى بصفة أساسية ، وعدم توفير بدائل أخرى.

٤- ضعف النمو الاقتصادى ، حيث لا يمكن الفصل بين تمويل التعليم الجامعى ، والوضع الاقتصادى ، فبقدر النمو الاقتصادى ونمو الإنفاق العام تكون زيادة الأموال التى تصرف على التعليم الجامعى^(١).

٥- التغيرات السياسية المتمثلة فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وثورة ٣٠ يونية ٢٠١٣ ، التى أدت إلى تدهور الاقتصاد فى مصر ، ومن ثم انخفاض التمويل الحكومى . فأصبح هناك إختلالات هيكلية ، وتشوهات اقتصادية تمثلت فى الآتى :

- تراجع مستوى النمو الحقيقى.

- تفاقم عجز الموازنة .

- تفاقم المديونية الخارجية.

- تفاقم وضع ميزان المدفوعات.

- تفاقم أزمة البطالة مع وجود العمالة الأجنبية^(٢).

٦- نتيجة التغيرات الثقافية المتمثلة فى التقدم العلمى ، والمعرفى المتسارع حدثت تغيرات حياتية سريعة ينبغى على التعليم الجامعى مواكبتها ، تتمثل فى زيادة حجم المعلومات ،

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٦٢ .

(٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : تقارير معلوماتية عن واقع الإنفاق العام فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

وظهور تخصصات ، ونماذج معرفية جديدة من خلال العلوم البيئية التى لم تكن موجودة من قبل ، وأثرت هذه التغيرات على التعليم الجامعى باعتباره الوسيلة الفعالة فى مواجهة تلك التغيرات من خلال إعداد جيل قادر على الإبداع والالتحاق بسوق العمل العالمى فى حالة تطبيقه مفاهيم انتقال العمالة على المستوى الدولى^(١).

٧- زيادة كلفة التعليم الجامعى؛ حيث تؤثر رسم سياسة البرامج المالية واتخاذ القرارات التربوية، وتلقى بظلالها على بعض جوانب القصور فى الهياكل التمويلية ، وهى فى تزايد مستمر فى كل دول العالم نظرا لزيادة متوسط تكلفة الطالب الجامعى.

٨- الهدر فى التعليم الجامعى ، ولها عدة جوانب متمثلة فى الآتى:

أ- التفاوت الشديد فى نسبة الطلبة لكل عضو هيئة تدريس.

ب- ظهور العديد من التكاليف غير المنطقية لخدمات غير تعليمية تقدم لجميع الطلبة مثل الإسكان ، والتغذية ، والوجبات المدعمة.

ت- تقديم منح التفوق لجميع الطلاب فى ضوء ارتفاع مجاميع الثانوية العامة.

ث- بقاء الطالب بالجامعة إذا تكرر رسوبه ، وثبت عجزه لعدم القدرة ، أو عدم الرغبة.

ج- ثمة إفراط فى وظائف غير القائمين بالتعليم (الوظائف الإدارية ، والمعاونة) وهذه تستنزف نسبة كبيرة من ميزانية الأجور والمرتبات.

ح- ثمة جزء كبير من ميزانية التعليم الجامعى مخصصة للإنفاق على أشياء غير خاصة بالتعليم مثل دعم المنح الطلابية، ودعم الكتاب الجامعى ، وتقديم المعونات المالية..... إلخ^(٢).

٩- المجانية المطلقة ، والتى أدت إلى الإقبال المتزايد على التعليم على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية طمعا فى الحصول على مكانة اجتماعية عالية ؛ مما أدى إلى زيادة العبء التمويلي على التعليم الجامعى.

١٠- ضعف الكفاءة الداخلية للتعليم ؛ حيث تردى مخرجاته ، وأصبح هناك خلل بين سوق العمل ، ومستوى التنمية من ناحية ومخرجات التعليم من ناحية أخرى ، وانعكس هذا على

(١) صلاح سالم زرنوقة : الجامعات والعمليات التنموية ، مرجع سابق ، ص ١٣٨٩.

(٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: روعة خلفية عن مشاكل التعليم الجامعى فى مصر، يناير ٢٠٠٧، ص ٤ .

ضعف إنتاجية العمالة ، واختلال هيكل الأجور. وأصبحت البلدان العربية معزولة عن الثقافة العمالية ، وغير مشاركة في التنمية الإنسانية العربية.

١١- سوء توزيع مخصصات التعليم الجارية ، والتي تتمثل في كون موازنات التعليم العالي ، التي تتقدم بها وزارة التعليم العالي المسؤولة سنويا لاتمثل الاحتياجات التصاعدية للأقسام والكليات والمؤسسات التعليمية. كما أنها لا ترتبط بتقييم أدائها أو مخرجاتها التعليمية ، ويوجد الكثير من المعوقات أمام حرية المؤسسات التعليمية في التصرف في موازنتها الداخلية ، أو نقل الاعتماد من بند لآخر بالرغم من نص القانون على حق المؤسسة في ذلك فهذه الإساءة في توزيع مخصصات التعليم العالي تسهم بالطبع في أزمة تمويل التعليم شكل أو بآخر.

١٢- ضعف الاستثمار في التعليم الجامعي ؛ حيث تواجه أشكال الاستثمار في رأس المال البشري المختلفة بما فيها التعليم العالي صعوبات في التمويل ؛ نتيجة لعدم توافر المعلومات المناسبة في فرص الاستثمار في التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة^(١).

ولتحقيق نظام كفاء لتوزيع الموارد ، ولتشجيع الاستخدام الفعال للموارد العامة على الحكومة أن تستحدث مزيجا من آليات توزيع الموازنة القائمة على الأداء ، وبناء على هذه الآليات يتم تقديم حوافز مالية مقابل تحسين نتائج مؤسسات التعليم العالي ، وتتمثل هذه الآليات في عدة أشكال منها:

١- صيغ التمويل القائمة على المخرجات: وتعني أن يتم استخدام مؤشرات المخرجات التعليمية لتحديد صيغة التمويل ، بأن تتلقى الجامعات أموالا مقابل أعداد الطلاب الذين يتخرجون منها ، وأحيانا تتلقى مبالغ أكبر مقابل الخريجين الذين ينتمون إلى تخصصات دراسية معينة.

٢- نظام القسائم: وفيه يتسلم الطلاب قسائم بقيمة معينة تسمح لهم بسداد الرسوم الدراسية في أية مؤسسة للتعليم العالي يتم اختيارها بواسطة الطلاب أنفسهم، والغرض

(١) خليل حماد ، وسعيد البشير: تمويل التعليم العالي في الدول العربية.. طرق غير تقليدية.. دراسة حالة الأردن ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد المتخصص (٣) ، أمانة اتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، عمان ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م ، ص ص ٥٩٢-٥٩٢.

من هذه الآلية هو زيادة المنافسة بدرجة أكبر بين مؤسسات التعليم العالي ، وهذه الآلية يتم من خلالها إتاحة الدعم الحكومي للطلاب بشكل غير مباشر.

٣- آلية عقود الأداء: وهي من الآليات المبتكرة لتوزيع الموارد ، وفيها توقع الحكومة اتفاقيات تنظيمية مع مؤسسات التعليم العالي ؛ لتقرير الأهداف المتبادلة القائمة على أداء هذه المؤسسات.

٤- التمويل التنافسي: فيتم من خلاله منح التمويل للخطط ، التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة القومية للدولة ، وتساعد على تحقيق تحسن ملحوظ في أداء مؤسسات التعليم العالي^(١).

٢- الإنفاق العائلي على التعليم العالي والجامعي :

لا شك أن الإنفاق العائلي يشكل أحد المصادر الرئيسة لتمويل التعليم العالي والجامعي . فبحث " الدخل والإنفاق والاستهلاك " الذي يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجرائه يعد المصدر الوحيد المتاح في هذا المجال. فيقوم بتقدير متوسط الإنفاق السنوي للأسرة المصرية حسب بنود الإنفاق المختلفة ، ولا يتم تقسيم الإنفاق على التعليم إلى "تعليم قبل جامعي" و "تعليم جامعي وعالي" ، وإنما يتم تقسيمه حسب بنود الإنفاق الفرعية ؛ مصروفات ، ورسوم دراسية ، دروس خصوصية ، مجموعات تقوية ، ملابس ، وشنط مدرسية ، كتب مدرسية ، وأدوات كتابية ، مصاريف انتقالات ، ومصاريف تعليمية أخرى...^(٢).

ويتضح الإنفاق العائلي للأسرة المصرية من البيانات التالية :

- زاد متوسط الإنفاق السنوي للأسرة المصرية (بالجنية) على التعليم من عام لآخر، فوصلت على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ إلى (١٠٥٥،٤) بنسبة (٤،٠%) . أما في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، فبلغت نسبتها حوالي (٣،٩%) وعام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بلغت نسبتها (٣،٤%) ، ويتضح ذلك في الجداول والأشكال البيانية الآتية :

(١) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج : اقتصاديات التعليم ، المركز العربي للبحوث التربوية ، الكويت ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ص ٧١.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تمويل التعليم العالي في مصر.. رصد الواقع- دراسة التجارب - مصادر التمويل المقترحة ، برامج القضايا الاجتماعية ، جمهورية مصر العربية ، مارس ٢٠١٠م ، ص ٢٩.

جدول (٤٠) : متوسط الإنفاق السنوى للأسرة (بالجنية) والتوزيع النسبى للإنفاق على التعليم وفقا لمحل الإقامة لعام ٢٠١٣ / ٢٠١٤

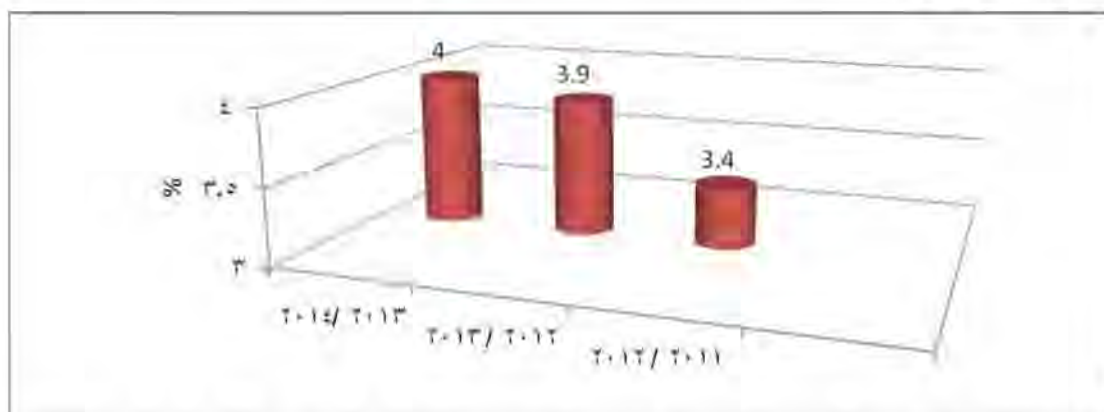
البيان	حضر		ريف		جملة الجمهورية	
	متوسط الإنفاق	%	متوسط الإنفاق	%	متوسط الإنفاق	%
	١٦٢٨,٢	٥,٤	٥٨٤,٢	٢,٥	١٠٥٥,٤	٤,٠

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣ / ٢٠١٤، القاهرة، ٢٠١٣ ص ٢٢.

جدول رقم (٤١) : التوزيع النسبى لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى (بالجنية) للأسرة على التعليم وفقا لمحل الإقامة فى الأعوام ٢٠١١ / ٢٠١٢ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤

البيان	٢٠١٣ / ٢٠١٢			٢٠١٢ / ٢٠١١		
	حضر	ريف	جملة الجمهورية	حضر	ريف	جملة الجمهورية
	٥,٤	٢,٥	٤,٠	٥,٤	٢,٢	٢,٩
	٤,٦	٢,٠	٣,٤			

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣ / ٢٠١٤، ص ٦١.



شكل (٣٦) : التوزيع النسبى لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى للأسرة على التعليم وفقا لمحل الإقامة فى ٢٠١١ / ٢٠١٢ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣ / ٢٠١٤.

- أما بالنسبة لمتوسط الإنفاق السنوى للأسرة المصرية على التعليم ، وفقا للأقاليم الجغرافية ، فقد حظيت المحافظات الحضرية بمتوسط إنفاق أعلى من محافظات الحدود فقد بلغت

(٢٠٩٨،١) بنسبة (٦،٢%) فى حين بلغت فى محافظات الحدود (٧٨٢،٢) بنسبة (٢،٧%). وحظيت فى ريف وجه بحرى بمتوسط إنفاق أعلى من ريف وجه قبلى ، فبلغت فى ريف وجه بحرى (٧٢٦،٠) بنسبة (٢،٩%) فى حين بلغت فى ريف وجه قبلى (٣٩٠،٨) بنسبة (١،٩%). وهذا التفاوت فى الإنفاق يعكس ظاهرتين أساسيتين: الأولى هى ضعف الإقبال على التعليم فى محافظات الحدود وريف وجه قبلى . والظاهرة الثانية : تتعلق بعدم توافر فرص متكافئة للتعليم بين المحافظات ، فيكون الاهتمام به فى محافظات الحضر ، وريف الحضر أعلى منه فى محافظات الحدود والوجه القبلى ، مما يؤدى إلى إهمال الدولة فى الإنفاق عليه ، ومن ثم إهمال الأسرة أيضا. وتتضح هذه البيانات السابقة فى الجدول التالى :

جدول (٤٢): متوسط الإنفاق السنوى للأسرة والتوزيع النسبى له على التعليم وفقا للأقاليم الجغرافية لعام ٢٠١٣ / ٢٠١٤

البيان	المحافظات الحضرية	حضروجه بحرى	ريفوجه بحرى	حضروجه قبلى	ريفوجه قبلى	محافظات الحدود	جملة الجمهورية
متوسط الإنفاق على التعليم	٢٠٩٨،١	١١٧٨،٢	٧٢٦،٠	١٤٤٥،٩	٣٩٠،٨	٧٨٢،٢	١٠٥٥،٤
التوزيع النسبى للإنفاق السنوى على التعليم	٦،٢	٤،٣	٢،٩	٥،٤	١،٩	٢،٧	٤،٠

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٢٦

وبالنظر إلى متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى للأسرة (بالجنية) على التعليم وفقا للفئات العشرية لعام ٢٠١٣ / ٢٠١٤. فبلغت لمن هم (أقل ١٠% إنفاقا) (*) (٤٢،٧) بنسبة (١،٨%). فى حين بلغت لمن هم (من ٩٠ - ١٠٠% إنفاقا) (*) (٩٥٧،١) بنسبة (٦،٠%) ويتضح ذلك من خلال الجدول والرسم البيانى التالى :

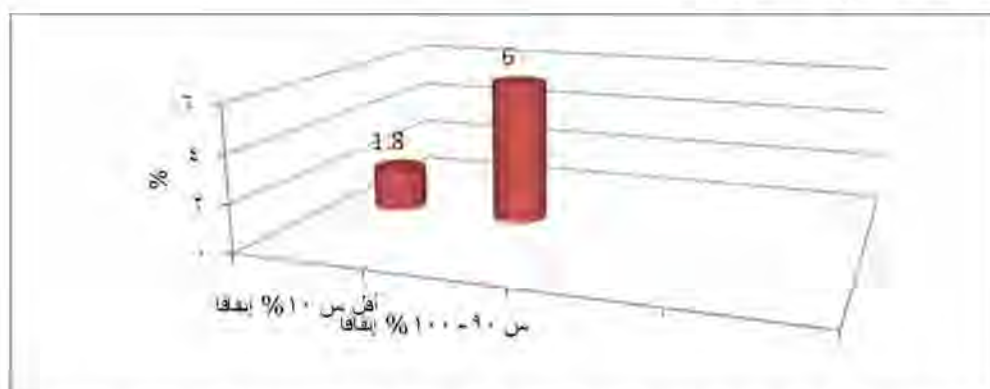
(*) أقل ١٠% إنفاقا تمثل أدنى مستوى معيشى لإنفاق الأسر.

(*) من (٩٠% - ١٠٠%) إنفاقا تمثل أعلى مستوى معيشى لإنفاق الأسر.

جدول رقم (٤٣) : متوسط نصيب الفرد من الإنفاق السنوى للأسرة (بالجنية) للتعليم وفقا للفئات العشرية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤

البيان	أقل/١٠ إنفاقا	من ١٠-٢٠ أقل من	من ٢٠-٣٠ أقل من	من ٣٠-٤٠ أقل من	من ٤٠-٥٠ أقل من	من ٥٠-٦٠ أقل من	من ٦٠-٧٠ أقل من	من ٧٠-٨٠ أقل من	من ٨٠-٩٠ أقل من	الجملة
التعليم	٤٢,٧	٧٣,٣	٩٣,٩	١١٢,٣	١٤١,٧	١٦٤,١	١٩٥	٢٧٠,٩	٣٨٧,٦	٩٥٧,١
	١,٨	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٤,٠	٤,٦	٦,٠

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٤٢.



شكل (٣٧): التوزيع النسبى لمستويات الإنفاق الأسرى على التعليم وفقا للشرحة الدنيا والعليا لعام ٢٠١٣/٢٠١٤

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٤٣.

يتضح مما سبق أنه كلما ارتفع المستوى المعيشى للأسرة ، كلما زادت نسبة إنفاقها على خدمة التعليم ، كذلك على الخدمات الاجتماعية الأخرى ، كالصحة ، والثقافة ، والترفيه.

٣- تطور نصيب الطالب من اعتمادات موازنات الجامعات المصرية :

يوضح الجدول التالى تطور نصيب الطالب من اعتمادات موازنات الجامعات المصرية من عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ إلى عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ على النحو التالى :

جدول (٤٤) : اعتمادات موازنات جامعات جمهورية مصر العربية والمقيدون المنتظمون ونصيب الطالب منها (٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١١ / ٢٠١٢) .

السنوات	الاعتماد بالألف جنية	عدد الطلاب المقيدون المنتظمين	نصيب الطالب بالجنية
٢٠١١ / ٢٠١٠	١١٨٨١٧٥١	٨٥٠٩٠٠	١٣,٩٦
٢٠١٢ / ٢٠١١	١٢٣١٢٧٦٠	٨٩٧٢٢٣	١٣,٧٢

• المصدر: المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء : بيان اعتمادات ، المجلس الأعلى للجامعات ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

يوضح الجدول السابق تطور نصيب الطالب من اعتمادات موازنات جامعات مصر من ١٣,٩٦ عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ إلى ١٣,٧٢ عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ ، وتعد هذه النسبة أقل بكثير عند مقارنتها بمثيلاتها عالميا . مما يدل على ضعف الإنفاق على التعليم الجامعى .

٣- تحديات ومعوقات سياسة التمويل:

تعانى سياسة التمويل من مجموعة من المعوقات تتمثل فى الآتى:

- ١- ضعف موازنة الخريجين لمتطلبات سوق العمل ، وهو ما يرجع إلى انخفاض مستوى الخريج فى بعض التخصصات ، وعدم ملاءمته لاحتياجات المجتمع ، ومتطلبات سوق العمل ، وضعف الربط والتنسيق بين الشركات الصناعية ومؤسسات التعليم العالى .
- ٢- معاناة الجامعات الحكومية والمعاهد العليا بشدة من نقص الموارد لزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالى مع نقص الموارد والإمكانات داخل المؤسسات التعليمية ؛ بالرغم من زيادة الإنفاق على التعليم كل عام - كما وضحنا سابقاً- مما كان له بالغ الأثر على مستوى جودة العملية التعليمية فى معظم مؤسسات التعليم العالى الحكومية، حيث صارت الجامعات الحكومية مزدحمة ، وتعانى من نقص حاد فى الموارد من ناحية أعضاء هيئة التدريس ، والبنية الأساسية ، والأجهزة ، والمواد التعليمية . فإذا اجتمعت الزيادة السريعة فى عدد المقيدون بالتعليم العالى مع نقص الموارد أدى ذلك إلى المزيد من التدهور فى جودة التعليم . ومن المؤشرات الرئيسية على جودة التعليم نسبة عدد الطلاب إلى عدد أعضاء هيئة التدريس ، فالزيادة فى نسبة عدد الطلاب مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس كانت أكبر فى مصر منها فى أية دولة أخرى من الدول الرئيسية فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط^(١) .

(١) البنك الدولى: "التعليم العالى فى مصر"، منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى، ٢٠١١، ص ٢٨٢ على الرابط التالى www.oecd.org/publishing/corrigenda .

ثانياً: دور الدولة فى تطوير سياسة التمويل:

قامت الدولة بوضع سياسات كمحاولة لتطوير سياسة التمويل فى ضوء أهداف خطة العام المالى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ^(٢) وتتبلور فى الآتى :

- ١- زيادة نصيب التعليم العالى من الإنفاق ، وإيجاد وتفعيل آلية جديدة لتمويل مؤسسات التعليم العالى تحدد التكلفة للطالب ، وتضمن حصوله على تعليم متميز يفى بشروط الجودة ، والقدرة على المنافسة.على أن تحدد هذه التكلفة لكل تخصص فى كل مؤسسة طبقاً لطبيعتها ورسالتها المعلنة،وليس مجرد اعتماداً على أعداد الطلاب الملتحقين بها.
- ٢- تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم العالى ، ومتطلبات سوق العمل من خلال شراكات فعالة ، ومستمرة مع أصحاب العمل والكيانات المجتمعية المعنية بالمهن ، وزيادة الأعمال.
- ٣- الارتقاء بالخدمات المقدمة للطلاب من مرافق الإعاشة (المدن الجامعية) ، والأنشطة (الملاعب والمساحات المفتوحة) إضافة إلى إيجاد آلية لتوفير دعم مالى مناسب للطلاب بغرض استكمال الدراسة ، والتوسع فى إنشاء مكاتب التوظيف ، ومتابعة الخريجين .
- ٤- العمل على تنفيذ الاستثمارات المستهدفة فى التعليم الجامعى والعالى خلال خطة التنمية للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ ، والتى تبلغ نحو (٥٢٢٢) مليون جنية ، ويوضح الجدول التالى تلك الاستثمارات^(١).

(٢) هذه الخطة أخذت من الرابط التالى : www.mop.gov.eg

(١) وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥
الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية)، مرجع سابق، ص ٩٣.

جدول رقم (٤٥): الاستثمارات الحكومية فى التعليم الجامعى والعالى بحسب البرامج الرئيسية للعام المالى ٢٠١٤ / ٢٠١٥^(١).

البرنامج / بالمليون جنية	خطة ٢٠١٤ / ٢٠١٥ موزعة على مصادر التمويل			جملة
	تمويل خزانة عامة (محلى)	منح/ذاتى قروض	مشاركة القطاع الخاص	
ضمان الجودة والاعتماد	٢١٨	—	—	٢١٨
المنشآت الجامعية	١٦٨٦,١	٤٧٦,٣	—	٢١٦٢,٤
جامعات جديدة	٨٥٤,١	١٠١,١	—	٩٥٥,٢
جامعات قديمة	٨٣٢	٣٧٥,٢	—	١٢٠٧,٢
منشآت أخرى	٠,٢	—	—	٠,٢
مستشفيات جامعية	٤٧٥,٥	٤٨٠,٧	١٠٥٠	٢٠٠٦,٢
جامعات جديدة	١٢٩	١٠٧,٢	—	٢٣٦,٢
جامعات قديمة	٣٤٦,٥	٣٧٣,٥	١٠٥٠	١٧٧٠
البعثات	٥٩٩	١٢	—	٦١١
صندوق تطوير التعليم	—	—	—	٢٢٣,٩
جملة البرامج	٢٩٧٨,٨	٩٦٩	١٠٥٠	٥٢٢١,٧

- المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، متاح على الرابط التالى : www.mop.gov.eg
- وتشمل هذه الاستثمارات الآتى :

أ- البعد المكانى لاستثمارات التعليم العالى والجامعى : تبلغ الاستثمارات المستهدفة للتعليم العالى والجامعى حوالى (٥) مليار جنية فى خطة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ منها (٨٩١,٢) مليون جنية استثمارات غير موزعة مكانيا بنسبة (١٧,٨%) من إجمالى الاستثمارات. وتتمثل المشروعات غير الموزعة فى برامج البعثات (٦١٠) مليون جنية، والجودة والتأهيل للاعتماد (٢١٨) مليون جنية، وتطوير قواعد البيانات (٨) مليون جنية، ومركز القياس والتقويم ومشروعات أخرى (٥٥,٢) مليون جنية. أما الاستثمارات الموزعة مكانيا فتتراوح ما بين (١١٩٧,٧) مليون جنية فى محافظة الإسكندرية بنسبة (٢٤%) من الاستثمارات الموزعة مكانيا إلى (٣,٠) مليون جنية فى محافظة شمال سيناء بنسبة (٠,١%) من الاستثمارات الموزعة^(٢)

(١) المرجع السابق ، ص ٩٦.

(٢) منتدى البدائل العربى للدراسات A.F.A: تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤.

ب- الاستثمارات الموجهة للعدالة الاجتماعية : تشير اتجاهات الاستثمارات العامة الموجهة لتحقيق العدالة الاجتماعية في خطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى أن مرافق مياه الشرب والصرف الصحي تبلغ (٢٢,٣%) والإسكان الاجتماعي (٢١,١%) يستأثران بحوالي نصف هذه الاستثمارات ؛حيث يعتبر توفير مسكن ملائم ومده بالمرافق الأساسية حق أساسي لكل المواطنين بغض النظر عن مستويات دخولهم.كما تستحوذ خدمات التعليم العالي والجامعي والتعليم قبل الجامعي على (١١,١%) و(٩%) على التوالي ،وبرامج التنمية المحلية على (١٠,٢%) من جملة الاستثمارات الموجهة للعدالة الاجتماعية ،ويحصل قطاع الصحة على (٨,٤%) من هذه الاستثمارات أما باقي الخدمات الاجتماعية (الثقافية ،والشباب والرياضة،والتضامن الاجتماعي،والأزهر الشريف ...) فتستحوذ على (٥,٥%) فضلا عن (١٢,٤%) موجهة لاستكمال مشروعات الخطة العاجلة وتطوير المناطق العشوائية ^(١). ويتضح ذلك من خلال الشكل الآتي :



شكل (٣٨): التوزيع النسبي للاستثمارات العامة في العدالة الاجتماعية خلال خطة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

- جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ، متاح على الرابط التالي : www.mop.gov.eg.

وجاءت خدمات التعليم سواء قبل الجامعي والتعليم العالي والجامعي لتستحوذ على حوالي (٢٠%) من الاستثمارات الموجهة للعدالة الاجتماعية ، بإجمالي استثمارات قدرها (٩)

(١) شيماء عبد الله : الاستثمارات الموجهة للعدالة الاجتماعية ، بوابة روزاليوسف ، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٤
متاح على الرابط التالي : www.rosaelyoussef.com

مليار جنيه (٥٠٠) مليار جنيه للتعليم العالى والجامعى و(٤٠٠) مليار جنيه للتعليم قبل الجامعى - هذا بالإضافة إلى (٢٢٤) مليون جنيه فى خطة صندوق تطوير التعليم و(١٠٥٥) مليار جنيه لمشروعات تنمية برامج التعليم قبل الجامعى مدرجة ضمن القطاعات الأخرى. على مستوى التعليم العالى جاءت مشروعات إرسال البعثات للخارج ، كأولوية أولى بهدف إعداد الكوادر العلمية لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية ، والمراكز البحثية فى المجالات الجديدة ، والنادرة التى تحتاج إليها المؤسسات بالدولة . وفى ضوء الاهتمام الكبير بنشر التعليم العالى فى محافظات الحدود سيتم خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ العمل على إنشاء فرع لجامعة الإسكندرية بمحافظة مطروح وفرع لجامعة أسيوط فى محافظة الوادى الجديد ، وفرع لجامعة قناة السويس فى مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء^(١).

توزيع الاستثمارات الخاصة بالتعليم فى أقاليم مصر وفقا لخطة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ على النحو الآتى:

أولاً: إقليم القاهرة الكبرى : يعد هذا الإقليم العاصمة السياسية للبلاد، ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية بمساحة إجمالية قدرها (٤٠١٧٣٩٣ كم^٢) يمثل نحو (١٠,٧%) من جملة مساحة مصر. ويضم الإقليم أربعة من الجامعات الكبرى ، وهى جامعة القاهرة ، وجامعة عين شمس ، وجامعة حلوان ، وجامعة بنها، بالإضافة إلى الكليات التكنولوجية فى المطرية ، وفى القاهرة الجديدة ، والمعهد العالى للصحافة ، والمستشفيات الجامعية الكبرى. ويبلغ استثمارات التعليم قبل الجامعى فى إقليم القاهرة الكبرى حوالى (٣,٦%) . أما التعليم العالى والجامعى فيبلغ حوالى (٣,٨%) ، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالى .

جدول (٤٦): الاستثمارات الخاصة بالتعليم فى إقليم القاهرة الكبرى فى خطة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ م (القيمة بالمليون جنيه)

جهة الإسناد	القاهرة	الجيزة	القليوبية	الإجمالى	%
وزارة التربية والتعليم	٢٨١,٢	٢١٦,٩	١٨٦,٥	٦٨٤,٦	٣,٦
وزارة التعليم العالى	٤٨٠,٥	١٤١	٩٨,٥	٧٢٠	٣,٨

• المصدر: وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ، متاح على الرابط التالى : www.mop.gov.eg.

(١) وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ، متاح على الرابط التالى : www.mop.gov.eg.

ثانيا: إقليم الإسكندرية : يشغل هذا الإقليم المنطقة الغربية من شمال الجمهورية؛ حيث يمثل شريطا ساحليا بطول (٥٦٠ كم) ، ويضم الإقليم محافظات الإسكندرية ، ومطروح، والبحيرة بمساحة إجمالية (١٧٨٦٨٩ كم٢) يمثل نحو (١٧،٩%) من جملة مساحة مصر، والذي يعد المدخل الشمالى الغربى لمصر. وبلغت استثمارات وزارة التعليم العالى، والتي تمثل (١٨،٣%) من إجمالى الاستثمارات. ويتمثل أهمها فى مشروعى استكمال مستشفى المواساة الجديدة ، واستكمال مستشفى سموحة الجامعى . كما سيتم البدء فى إنشاء فرع جامعة الإسكندرية بمطروح. أما التعليم قبل الجامعى فيبلغ استثمارات حوالى (٤،٨%)

جدول رقم (٤٧): الاستثمارات الخاصة بالتعليم فى إقليم الإسكندرية فى خطة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ (القيمة بالمليون جنية)

جهة الإسناد	الإسكندرية	البحيرة	مطروح	الإجمالى	%
وزارة التربية والتعليم	١٣٦,٢	١٧١,٨	٤٣,٦	٣٥١,٦	٤,٨
وزارة التعليم العالى	١١٩٧,٧	٩٠	٥٠	١٣٣٧,٧	١٨,٣

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ، متاح على الرابط التالى : www.mop.gov.eg.

ثالثا: إقليم الدلتا : يشغل هذا الإقليم المنطقة الوسطى من شمال البلاد؛ حيث يمتد من ساحل البحر المتوسط شمالاً بواجهة بحرية تصل إلى مائتين كيلومتر إلى حدود إقليم القاهرة جنوباً، ويضم الإقليم كل من محافظات الغربية والدقهلية ، ودمياط ، وكفر الشيخ ، والمنوفية بمساحة إجمالية (٢٣٥٦،٦ كم٢) تمثل نحو (١٠،٢%) من جملة مساحة مصر. وتمثل استثمارات التعليم قبل الجامعى والتعليم العالى والجامعى أهمية كبيرة فى الإقليم إذ تبلغ حوالى (٩،٨%) و (١٠،٣%) على التوالى . ويضم هذا الإقليم (٦) جامعات إقليمية هامة هى جامعة المنصورة ، وجامعة طنطا ، وجامعة دمياط ، وجامعة كفر الشيخ ، وجامعة المنوفية ، وجامعة مدينة السادات. كما تقدم المستشفيات الجامعية التابعة لها خدمات طبية متميزة إضافة إلى ذلك فإن الإقليم يضم كليات تكنولوجيا فى المحلة وقويسنا.

جدول رقم (٤٨): الاستثمارات الخاصة بالتعليم فى إقليم الدلتا فى خطة العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ (القيمة بالمليون جنية)

جهة الإسناد	الدقهلية	الغربية	المنوفية	دمياط	كفر الشيخ	الإجمالى	%
وزارة التربية والتعليم	٢٢٤,٥	١٥٩,٦	١٢٦,٤	٦٦,٢	١١٢,٣	٦٨٩	٩,٨
وزارة التعليم العالى	١٤٢,٥	١٣١	٢٤٢	٨٦,١	١٢١	٧٢٢,٦	١٠,٣

• المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ، متاح على الرابط التالى : www.mop.gov.eg.

رابعاً: إقليم القناة : يشغل إقليم قناة السويس الجزء الشمالى الشرقى للبلاد ، ويعتبر مدخل مصر الشرقى ، ويضم الإقليم كل من محافظات بورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس ، وشمال سيناء ، وجنوب سيناء ، والشرقية بمساحة إجمالية حوالى (٢،٧٩١٦١ كم^٢) تمثل نحو (٧،٩%) من جملة مساحة مصر. ويضم الإقليم منطقتين ذات أهمية استراتيجية كبيرة ، وهما قناة السويس ، وشبه جزيرة سيناء. وبلغت استثمارات التعليم قبل الجامعى فى هذا الإقليم حوالى (٤،٣%) أما التعليم العالى والجامعى حوالى (٤،٥%)^(١) .

جدول رقم (٤٩): الاستثمارات الخاصة بالتعليم فى إقليم القناة فى خطة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ (القيمة بالمليون جنية)

جهة الإسناد	بورسعيد	الإسماعيلية	السويس	الشرقية	شمال سيناء	جنوب سيناء	الإجمالى	%
وزارة التربية والتعليم	٦١,٩	٥٧,٤	١٦,٤	٢٥١,٢	٥٣,٤	٢١,٩	٤٦٢,٢	٤,٣
وزارة التعليم العالى	٩٣	١٧٢	١٠٥	١٠٦	٣	٠	٤٧٩	٤,٥

المصدر: جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، متاح على الرابط التالى : www.mop.gov.eg .

خامساً: إقليم وسط الصعيد : يشغل هذا الإقليم المنطقة الجنوبية الغربية من الجمهورية. ويضم الإقليم محافظتى أسيوط والوادى الجديد. ويعد أكبر أقاليم مصر مساحة؛ حيث تبلغ مساحته (٤٥٣٨١٨ كم^٢) يمثل نحو (٤٥،٥%) من جملة مساحة مصر. وأهم ما يميز الإقليم جغرافياً هو التنوع بين خصائص الموقع المنتمية لبيئة وادى النيل وخصائص الصحراء والمنخفضات. ويمثل استثمارات التعليم سواء التعليم قبل الجامعى والتعليم العالى والجامعى حوالى (٤،٨%) و(٣،٦%) من جملة الاستثمارات فى الإقليم على التوالى. وتتضمن إنشاء فرع لجامعة أسيوط بالوادى الجديد، وإنشاء فرع لأكاديمية السادات بمحافظة أسيوط^(٢) .

(١) جمهورية مصر العربية وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ ، الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية) ، مرجع سابق ، ص ١١٥-١١٦ .

(٢) جمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة للاستعلامات : أنظمة الاستثمار فى مصر، ٢٠١٤ على الرابط التالى www.sis.gov.eg :

جدول رقم (٥٠): الاستثمارات الخاصة بالتعليم فى إقليم وسط الصعيد فى خطة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤

جهة الإسناد	أسيوط	الوادى الجديد	الإجمالى	%
وزارة التربية والتعليم	١٧٥,٤	٢١,٩	١٩٧,٣	٤,٨
وزارة التعليم العالى	٨٦	٦٢	١٤٨	٣,٦

• المصدر: وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، متاح على الرابط التالى : www.mop.gov.eg.

سادسا: إقليم جنوب الصعيد : يشغل إقليم جنوب الصعيد المنطقة الجنوبية الشرقية من الجمهورية ، ويضم كل من محافظات سوهاج ، وقنا ، والأقصر ، وأسوان ، والبحر الأحمر . وتبلغ مساحة الإقليم (٢٠٥٨٨٣,٥ كم^٢) . يمثل (٢٠,٧%) تقريبا من جملة مساحة مصر ، ويحد الإقليم شرقا سلسلة جبال البحر الأحمر يتخللها عدد من الوديان ، وتمثل استثمارات التعليم قبل الجامعى (٧,١%) من إجمالى الاستثمارات. أما استثمارات التعليم العالى والجامعى فتبلغ حوالى (٤,٧%)^(١).

جدول (٥١): الاستثمارات الخاصة بالتعليم فى إقليم جنوب الصعيد فى خطة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤

جهة الإسناد	سوهاج	قنا	الأقصر	أسوان	البحر الأحمر	الإجمالى	%
وزارة التربية والتعليم	١٩٢,٥	١٩٩,٢	٥٦,٤	٦٨,٨	٢٢,٥	٥٢٩,٤	٧,١
وزارة التعليم العالى	١٤٢,٢	٨٤	٤	١٢٨	٠	٣٥٨,٢	٤,٧

• المصدر: وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية : خطة الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، متاح على الرابط التالى : www.mop.gov.eg.

ثالثاً : مدى استجابة سياسة التمويل للأبعاد المجتمعية :

تشبه الأبعاد المجتمعية التى تناولتها الدراسة بالتحليل فى الفصل الثالث جسداً واحداً يؤثر كل عضو ، ويتأثر بالأعضاء الأخرى . ويتضح ذلك فى تأثير عدم الاستقرار السياسى على البعد الاقتصادى ، مما أدى إلى ضعف كفاءته ، و حدوث زيادة فى معدل الفقر والبطالة ؛ مما أثرا فى إحداث تدهور فى النسق القيمى ، وظهور جرائم عنف ، وإرهاب لم يشهده المجتمع المصرى من قبل . إضافة إلى عدم توفير الإمكانيات المادية والمالية اللازمة لتطوير البحث

(١) سعد أحمد حسن محمد: ندوة عن "السكان وقضايا التنمية فى جنوب الوادى"، قسم الجغرافيا ،كلية الآداب ، جامعة جنوب الوادى، ٢٠١٤ ، ص ٦.

العلمى ، ومن ثم إقامة مجتمع معرفى علمى يحاول جاهداً - لا نقول اللحاق بالتطور العلمى العالمى ولكن - السير فقط خلف هذا التقدم. واتضح هذا الضعف العلمى فى :

- ١- ضعف البرامج الدراسية الجامعية .
 - ٢- ضعف المحتوى العلمى للمقررات .
 - ٣- إعتداد أعضاء هيئة التدريس على نظم وطرق تدريسية عقيمة ونظم امتحانات تقوم على الحفظ فقط وبشكل لا يتناسب حتى الآن مع التقدم التكنولوجى الذى يشهده العالم .
- مما سيؤدى فى النهاية إلى منتج متخلف ضعيف لا يملك المهارات - لا نقول اللازمة ولكن - المطلوبة لسوق العمل المحلى ، والعالمى.

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة التمويل للبعد السياسى :

فقد نصت كل الدساتير ، والتشريعات المصرية على التزام الدولة بمجانية التعليم العام والتعليم العالى والجامعى ؛ مما أدى إلى استيعاب المؤسسات التعليمية نسبة كبيرة من الطلاب مع استمرار تحمل الموازنة العامة للدولة العبء الأكبر فى تمويل العملية التعليمية فى جميع المراحل التعليمية ، وذلك كما جاء فى دساتير مصر كلها وآخرها دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ فجاء فى المادة (٢١): " بأن تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية ، وتوفير التعليم الجامعى وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى ، وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها وفقاً للقانون . وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن (٢%) من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية^(١).

وقد نتج عن المجانية زيادة فى أعداد الطلاب سواء المقيدىن أو الخريجىن ، وقلة فى أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بشكل لا يتناسب مع عدد الجامعات والمعاهد الموجودة فى مصر، والتي وصلت عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ إلى (٣٦٨) كلية ، ومعهد فى حين كانت عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ (٣٤٢) كلية ومعهد ، مما يتطلب وجود سياسة متطورة للتمويل فى مصر تعمل على زيادة قيمة الإنفاق العام على التعليم العالى والجامعى تحقيقاً لمبدأ (الإتاحة) لكافة الراغبين فى الحصول على فرص تعليمية ، ومبدأ (الجودة) فى العملية التعليمية

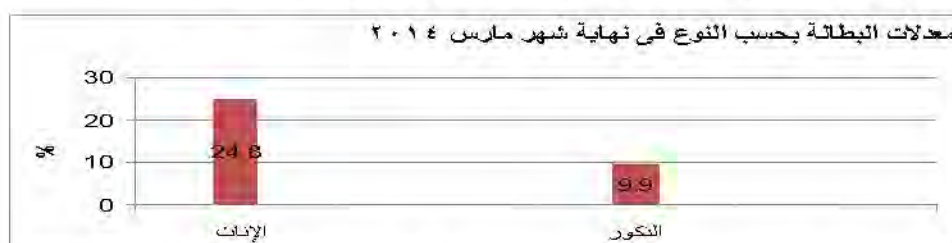
(١) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، ط (٢) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، المادة (٢١) ، ٢٠١٤م.

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة التمويل للبعد الاقتصادى :

فما زالت مصر تعاني من تدهور الاقتصاد ، وبالتالي اتجهت سياسة التمويل إلى تقليل الإنفاق على التعليم ؛ مما أثر على جودة العملية التعليمية .

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة التمويل للبعد الاجتماعى:

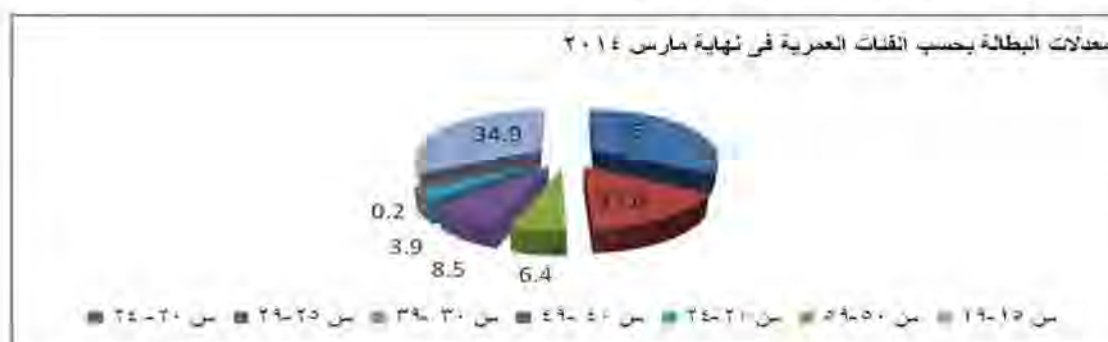
فقد زاد معدل الفقر المادى والبطالة عاما بعد آخر نتيجة ضعف الاقتصاد المصرى . فبلغ معدل الفقر عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ (١٩,٦%) ، وعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ (٢١,٦%) ، وعام ٢٠١٠ / ٢٠١١ (٢٥,٢%) ، وعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ (٢٦,٣%) . أما معدل البطالة فبلغ عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ (١١,٨%) ، وعام ٢٠١١ / ٢٠١٢ (١٢,٦%) ، وعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ (١٣,٣%) ، وعام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ حوالى (١٣,٤%) . كذلك بالنظر إلى معدلات البطالة بحسب النوع فى نهاية شهر مارس ٢٠١٤ نجد أنها تتضح فى الشكل البيانى الآتى :



شكل (٣٩): تطور معدلات البطالة بحسب النوع فى نهاية شهر مارس ٢٠١٤

• المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : مصر فى أرقام ٢٠١٤، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، إصدار مارس ٢٠١٤ .

نجد أن معدلات البطالة بين الإناث أعلى من الذكور حيث بلغت (٢٤,٨%) عند الإناث، فى حين بلغت عند الذكور (٩,٩%). ويتضح معدلات البطالة بحسب الفئات العمرية فى نهاية مارس ٢٠١٤ فى الشكل البيانى التالى



شكل (٤٠): تطور معدلات البطالة بحسب الفئات العمرية فى نهاية مارس ٢٠١٤

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : مصر فى أرقام ٢٠١٤، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، إصدار مارس ٢٠١٤ .

يتضح من الشكل السابق ارتفاع معدل البطالة بين الفئة العمرية من (٢٠-٢٤) فئة الشباب حيث بلغت (٣٥%). ويتضح أيضا معدل البطالة حسب الحالة التعليمية فى نهاية مارس ٢٠١٤ فى الشكل البيانى التالى :



شكل (٤١): تطور معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية فى نهاية مارس ٢٠١٤

• المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية : مصر فى أرقام ٢٠١٤، مطابع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، إصدار مارس ٢٠١٤ .

يتضح من الشكل السابق ارتفاع معدلات البطالة بين أصحاب المؤهلات الجامعية ، والمؤهلات فوق الجامعية ، والتي وصلت إلى (٢٢,٦%) ؛ مما يؤكد عدم ارتباط التعليم العالى والجامعى بسوق العمل حتى وقتنا الحاضر؛ مما يعد مشكلة تواجه المجتمع المصرى من حيث بعده الاقتصادى ، والاجتماعى^(١).

فهذه الزيادة فى معدلات الفقر والبطالة كما وضحت الدراسة أثرت بشكل سلبى فى النسق القيمى داخل المجتمع المصرى ، وأدت إلى ظهور جرائم العنف والإرهاب ؛ لذا يجب على الدولة وضع سياسات للتمويل تقوم على تشجيع القطاع الخاص ، ومؤسسات التمويل المختلفة على منح قروض دراسية ميسرة للطلبة الفقراء خلال فترة دراستهم بهدف مساعدتهم على سداد مصاريفهم الدراسية ، مع تقديم تعليم جيد يتناسب مع مهارات السوق العالمية . لربط التعليم العالى المقدم بسوق العمل ، وذلك من خلال توفير فرص العمل المناسبة بعد تخرجهم مباشرة ، مما يساعدهم على سداد قيمة القرض خلال مدى زمنى مناسب ، وبذلك يتم القضاء على الفقر من ناحية والقضاء على البطالة من ناحية أخرى . ولكن الواقع يشير إلى عدم وجود تطبيق فعلى لتلك السياسات .

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : المؤشرات الأولية للربع الثالث (يناير - مارس) والتسعة شهور

الأولى من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ ، يونيو ٢٠١٤ . على الرابط التالى : www.mop.gov.eg

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة التمويل للبعد الثقافى :

اتجهت سياسة التمويل إلى قلة الإنفاق على البحث العلمى ؛ بالرغم من اهتمام الدولة من خلال ما نص عليه دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ من زيادة الإنفاق على البحث العلمى . إلا أن الإنفاق مازال قليلاً .

من هنا نجد أن سياسة التمويل القائمة على قلة الإنفاق على التعليم العالى والجامعى أدت إلى العديد من السلبيات ، والتي تتمثل فى الآتى :

- ١- قِدم البنية التحتية للجامعات مثل الأبنية التعليمية ، والأجهزة ، والمعدات ، والمعامل ، وازدحام هذه المؤسسات بأعداد متزايدة من الطلبة لانخفاض الإنفاق على الصيانة.
- ٢- عجز الأبحاث العلمية على التأثير بصورة فعالة فى الأداء الاقتصادى مع تراجع جدى تلك الأبحاث على المستوى التطبيقى .
- ٣- توقف الجامعة منذ سنوات طويلة عن تقديم خريج بمستوى لائق ، يملك المهارات التى يتطلبها سوق العمل . وأصبح التحدى الذى يواجه جامعة اليوم هو كيف تستطيع أن توائم بين مواجهة الظروف المختلفة ، والضغط ، وبين القيام بالمسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتقها ، وكيفية مواجهة أعداد الطلاب الكبيرة ، والظروف المالية الصعبة ، والقيم المتصارعة . وكيف تستطيع الجامعة أن تتطور بسرعة مع الإمكانيات المادية الضعيفة لتساير الثورة المعرفية .
- ٤- أدى ضعف تمويل التعليم العالى والجامعى إلى عدم كفاءة النظام الاقتصادى ، المتمثل فى ضعف التنمية الاقتصادية ، وضعف الدخل القومى العام فى المجتمع ، نظراً لاسهام تمويل التعليم الجامعى فى تحقيق تلك التنمية من خلال الاستثمار فى التعليم .
- ٥- عدم حدوث التطوير ، والتقدم المطلوب باعتبار أن الإنفاق على التعليم يعد من المؤشرات ، التى تفيد فى تحديد المستوى الكيفى لنظام التعليم بمؤسساته ، وهياكله المالية ، والإدارية . إضافة إلى وجود ارتباط بين التعليم العالى والجامعى ، ومدى الإنفاق عليه ، وبين حضارة المجتمع ، وتقدمه ؛ حيث يعد استثمار هام يعود على المجتمع بمنتج بالغ الأهمية ، ألا وهو الإنسان المتعلم القادر على التعلم الذاتى ، واكتساب مهارات متعددة.

من هنا لم تستجب سياسة التمويل للأبعاد المجتمعية التى تضمنت العديد من التغيرات المستمرة .

المحور الثالث : سياسة تطوير البحث العلمى :

يعد البحث العلمى أساساً هاماً لإحداث التقدم ، والرقى ، ومواكبة ما وصل إليه الإنسان فى مجال الاكتشافات العلمية ؛ حيث أصبح تقدم الأمم ، ورفيها الحضارى يقاس بمدى ما وصلت إليه من نتائج علمية . فالدول المتقدمة ، حازت هذا الاسم بتفوقها العلمى والتقنى ، ليصبح سمة من سمات تفوقها السياسى ، والعسكرى ، والاقتصادى .

ويساعد البحث العلمى على دفع التنمية الاقتصادية من خلال دعم القدرات الابتكارية والبحوث العلمية ؛ لتوفير احتياجات قطاعات الإنتاج ، وحل المشكلات القائمة ، وتحسين جودة المنتجات ؛ لذا تتمثل رسالة البحث العلمى والتكنولوجيا فى التوظيف الفعال للطاقات العلمية ، والتكنولوجية ، وتوجيهها نحو خدمة القضايا التنموية ، وتدعيم الروابط ، وتقوية التلاحم بين مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى ، وجهات الإنتاج والخدمات ، وتنمية التعاون الثنائى ، والإقليمى ، والدولى فى مجال البحث العلمى ، وتنمية التكنولوجيا مع مراكز التميز العلمى والتكنولوجى ، وتنمية الابتكارات الوطنية لدعم الصناعات الصغيرة ، والمتوسطة فى إطار من حماية حقوق الملكية الفكرية .

من هنا ينظر للبحث العلمى على أنه خلاصة جهد إنسانى ، يسعى إلى الوصول إلى الحقائق ، والنتائج العلمية من خلال البحث ، والاستقصاء والتجربة معتمداً على مقاييس ، وأدوات علمية دقيقة ، ومع إتساع مجالات البحث العلمى ، وتعدد ميادينيه ، أصبح التفكير بالبحث العلمى الفردى تفكيراً محدوداً إذ تداخلت المعارف ، والاختصاصات ، بحيث تحتاج معظم البحوث إلى جهد جماعى متكامل خاصة مع التوسع فى استخدام الأجهزة التقنية الحديثة، بل لم يعد الجهد الفردى ممكناً فى هذا المجال لحاجة الباحثين إلى كثير من الوسائل المساندة ، التى لا يمكن تحقيقها بالجهد الفردى ، فأصبحت الجامعات ، ومراكز البحث ، والمنظمات ، والمؤسسات هى المكان الملائم لإعداد البحوث وتطويرها ، خاصة وأن البحث العلمى يسهم فى تطوير المعرفة ، وتقديم حلولاً لكثير من مشكلات المجتمع .

وأصبحت مؤسسات التعليم العالى عامة ، والجامعات من بينها بصفة خاصة مسئولة بشكل أساسى عن إجراء البحوث فى كافة مجالات العلم ، وفى شتى جوانب المعرفة ، وأصبح البحث العلمى وظيفة أساسية من وظائفها التى يتعين عليها القيام بها ، وأصبح لهذه المؤسسات كواردها من الباحثين والمتخصصين فى مجال البحث العلمى .

فالجامعة فى كل المجتمعات تعد محط أنظار العالم ، ومعقد الآمال لكل سبل النمو ، والتطور ، التى ينشدها أبناء ذلك المجتمع . وهناك من يرى أن الوظيفة الأساسية والوحيدة للجامعة ، تتمثل فى البحث العلمى . من هنا تشكل مؤسسات التعليم العالى والجامعى بالإضافة إلى مهمتها فى تزويد الأطر بالمهارات ، والمعارف أهم المراكز العلمية التى تقاطع بها مهمة البحث العلمى ، وقد مارست الجامعات هذا الدور فى جميع الدول التى حققت التقدم فى البحث العلمى . وينظر إلى الجامعة بأنها المؤسسة التى تقع على كاهلها مهمة مواكبة التقدم العلمى فى العالم ، والعمل على تطويره ، واستيعاب تطبيقاته ، وإجراء الأبحاث والدراسات فى مختلف ميادين المعرفة ، ومن خلاله يحظى بالتقدير والمكانة بين مؤسسات المجتمع الأخرى .

وأصبحت الجامعات ومؤسسات التعليم العالى هى المكان المناسب لحل جميع الصعوبات الاجتماعية ، والصناعية ، والزراعية ، والطبية ، والإدارية ، والاقتصادية ، وغيرها على المستوى الوطنى . وهذا يتطلب تأمين احتياجات البحث العلمى من مراكز بحثية ، وأدوات ، ومعامل ، وأجهزة تقنية متطورة ، وأموال كافية .

من هنا يهدف البحث العلمى بالجامعات إلى اكتشاف حدود المعرفة فى جميع المجالات التخصصية ، والعمل على تقدمها ، كذلك خدمة التوسع الفكرى . فتأتى الجامعات فى مقدمة المراكز ، والمؤسسات البحثية ؛ حيث أن الجزء الأكبر من النشاط البحثى فى مصر يتم داخل الجامعات .

وتتضمن البحوث العلمية بالجامعات المصرية ثلاث مستويات . يضم المستوى الأول : البحوث التى يقوم بها طلاب الدراسات العليا ؛ للحصول على الماجستير ، أو الدكتوراه . ويضم المستوى الثانى : البحوث ، التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس سواء فى إطار الخطط البحثية لأقسامهم الأكاديمية ، أو بمبادراتهم الخاصة ضمن آليات الترقية . ويضم المستوى الثالث : البحوث التى تقوم بها الجامعة بناء على طلب جهة خارجية قومية ، أو أجنبية . فنجد أن تكثيف وجود الثروة البشرية من العلماء ، والخبراء فى مصر يكون بالأساس فى الجامعات . فمصر تمتلك ثروة بشرية من العلماء ، والباحثين ، والخبراء - ما يقرب من ثلاثة أرباعها فى الجامعات غير مستغلة للاستفادة القصوى كما هو واضح من قلة إنتاجهم العلمى ، ومخرجات بحوثهم . وقد أثر ذلك على معدلات التنمية فى المجتمع ؛ مما يعد إهدارا للطاقات البشرية العاملة فى مجال البحث العلمى ، ومن ثم التنمية . كما يدل ذلك على أن نمط التنمية ، والوضع المتبع فى مصر لا

يستثمر تلك الطاقات البشرية بشكل فاعل^(١). ويتطلب تحليل هذه السياسة تناول الوضع الراهن للبحث العلمى ، والذى يتمثل فى طبيعة الإنفاق على البحث العلمى ، ومؤشراته ، ومعوقاته ؛ للوقوف على القواعد ، والخطوات المطلوبة لتطوير سياساته.

أولاً: الوضع الراهن للبحث العلمى فى مصر:

١- الإنفاق على البحث العلمى وتمويله:

يعد حجم الإنفاق على البحث العلمى أحد المؤشرات الهامة لقياس تقدم الشعوب فضلاً عن أن حجم الإنفاق يعكس مدى اهتمام ، وتقدير أى مجتمع من المجتمعات ؛ لتدعيم مسيرة العلم ، والتقدم التكنولوجى من جانب ، والارتقاء بمجالات التنمية ، وتحقيق الرفاهية للشعوب من جانب آخر. وهناك اتفاقاً دولياً حول نسبة الإنفاق على البحث العلمى والتطوير قيمته (١%) من الناتج المحلى الإجمالى باعتبار أن هذا المستوى من الإنفاق يمكن أن يحقق أثراً إيجابياً فى قطاعات الإنتاج^(٢).

وحدد دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ نسبة الإنفاق على البحث العلمى فى المادة (٢٣) ، والتي نصت : " على أن تكفل الدولة حرية البحث العلمى ، وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية ، وبناء اقتصاد المعرفة ، وترعى الباحثين والمخترعين ، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن (١%) من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية . كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلى ، وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمى "^(٣).

كذلك نصت المادة (٦٦) : " على أن حرية البحث العلمى مكفولة ، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين ، وحماية ابتكاراتهم ، والعمل على تطبيقها "^(٤).

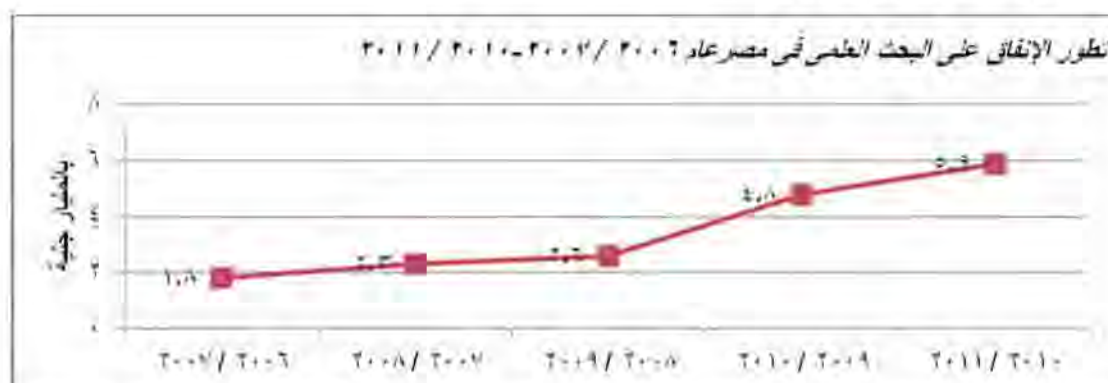
(١) محمد زكى عويس: سياسات البحث العلمى فى مصر، المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية ، بعنوان: التعليم العالى فى مصر، خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، من ١٤-١٧ فبراير، ٢٠٠٥، ص ٧٩.

(٢) جمال مرازة : الإرتقاء بجودة البحث العلمى فى ميدان التعليم العالى فى الوطن العربى (الواقع والحلول) ، ورقة بحث مقدمة فى جامعة الزيتونة ، الأردن ، ٢٠١٣، ص ٣١١.

(٣) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، مرجع سابق ، ص ١٢.

(٤) المرجع السابق، المادة (٦٦)، ٢٠١٤.

ويمكن توضيح تطور الإنفاق على البحث العلمى فى مصر عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ / ٢٠١١ فى الشكل البياني التالى :



شكل (٤٢): تطور الإنفاق على البحث العلمى فى مصر عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ / ٢٠١١

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية: مصر فى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس ٢٠١٤، ص ١٣٧.

يتضح من الشكل البياني السابق زيادة معدل الإنفاق على البحث العلمى . فكان معدل الإنفاق على البحث العلمى عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ (١,٨) ثم ارتفع إلى (٢,٣) عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، ثم إلى (٢,٦) عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، ثم إلى (٤,٨) عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، إلى أن وصل عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ إلى (٥,٩) .

وتوجد عدة أسباب تزيد من عجز التمويل الحكومى للبحث العلمى فى مصر منها غياب ، وضآلة التمويل الوارد من القطاع الخاص الخدمى ، أو الإنتاجى ، بالإضافة إلى غياب حسن التوظيف للموارد المحدودة ، والمتاحة للبحث العلمى ، والتنمية التكنولوجية^(١).

إضافة إلى عدم الاستفادة بالشكل المرضى من المنح ، والهبات ، والمعونات الخارجية ، مع وجود مشكلات مرتبطة بالتجهيزات ، والأدوات التى لاتوجد نظم مستقرة لصيانتها ، وإصلاحها ، والتأمين عليها. وبصفة خاصة الأجهزة والمعدات المرتفعة الثمن ، والانتفاض فى معدلات تشغيلها ، ومعدلات الاستفادة منها . كذلك عدم توافر رؤس الأموال لزيادة ، أو تحديث هذه الأجهزة المطلوبة للبحث العلمى^(٢).

(١) عصام توفيق قمر، وعبد الله شمت المجيدل ، وآخرون: البحث العلمى فى الوطن العربى إشكاليات وآليات لمواجهة ، المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، الإسكندرية ٢٠٠٨م، ص ١٢.

(٢) وزارة التعليم العالى : اللجنة الفرعية رقم (٥)، تقرير اللجنة عن اقتصاديات التعليم الجامعى والعالى وتمويله ، المؤتمر القومى للتعليم العالى ، القاهرة من ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠، ص ١١٩.

ف نجد أن التمويل المتاح للبحوث الجامعية منخفض جدا ؛ حيث بلغت نسبة الإنفاق على مدار الأعوام الماضية حوالي (٠,٢%) من الناتج القومي الإجمالي ، وهي نسبة قليلة جدا ؛ مما يحد من قدرة الجامعات على أن يكون لها دور مهم في إنتاج المعرفة ، ونشرها . فضعف التمويل المخصص للأبحاث ، والاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي من الأسباب الرئيسة في فشل الجامعات في تحقيق أهدافها .

٢- مؤسسات ومراكز البحث العلمي في مصر:

احتلت مصر المركز الـ (١١٣) عالميا من بين (١٤٢) دولة من حيث مؤشر جودة مراكز البحث العلمي عام ٢٠١١/ ٢٠١٢. أما إسرائيل ، فكانت على رأس قائمة دول العالم من حيث مؤشر جودة مراكز البحث العلمي بقيمة مؤشر بلغت نحو (٦,٣) نقاط ، ثم تأتي سويسرا في المركز الثاني ، والولايات المتحدة في المركز الثالث. ، وتأتي المملكة العربية السعودية في المركز الثاني عربيا بقيمة مؤشر بلغ (٤,٥) نقاط^(١). ويتضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:



شكل (٤٣): مقارنة مصر ببعض الدول من حيث مؤشر جودة مراكز البحث العلمي لعام ٢٠١١ / ٢٠١٢

• المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي : تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٢/٢٠١١.

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن البحث العلمي في مصر.. هل يكفل التقدم المنشود ، السنة الخامسة ، العدد (٥٩) ، نوفمبر ٢٠١١، ص ١١.

جدول (٥٢): أعداد المراكز البحثية والعلمية بالمحافظات المصرية عام ٢٠١١ / ٢٠١٢

المحافظة	عدد المراكز	العاملين		الإجمالى	
		ذكور	إناث	عدد	%
القاهرة	٥٦	٥٤٩٤	٣٣٥١	٨٨٤٥	٢٩,٨
الإسكندرية	٥	٩٠١	٣٥٤	١٢٥٥	٤,٢
الشرقية	٤	٢١١	٤٦	٢٥٧	٠,٩
القليوبية	١٤	٧٢٢	٢٦٧	٩٨٩	٣,٣
المنوفية	٤	٤٣٥	١٢٦	٥٦١	١,٩
الجيزة	٦١	١٠١٩٣	٧٤٨٤	١٧٦٧٧	٥٩,٦
أسيوط	٢	٤٤	٣٠	٧٤	٠,٢
الإجمالى	١٤٦	١٨٠٠٠	١١٦٥٨	٢٩٦٥٨	١٠٠

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية: "مصر فى أرقام ٢٠١٤"، إصدار مارس ٢٠١٤، ص ١٣٧

يتضح من الجدول السابق أن عدد المراكز البحثية فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية (١٤٦) ، وبلغ إجمالى العاملين فى هذه المراكز من الذكور والإناث حوالى (٢٩٦٥٨) ، وذلك عام ٢٠١١ / ٢٠١٢. وبالتالي نجد أن الإحصائية تعد قليلة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة .

وتتكون منظومة العلوم والتكنولوجيا فى مصر من مجموعة من المؤسسات الإدارية ، والبحثية التى تعمل تحت مظلة وزارة الدولة للبحث العلمى على رأسها كل من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، والمجلس الأعلى للمراكز ، والمعاهد البحثية ، وصندوق الاستشارات . وتتولى هذه المؤسسات عملية إدارة ، وتنظيم العلوم والتكنولوجيا فى مصر إلى جانب القاعدة العلمية البحثية ، وما تحتويه من مراكز، ومؤسسات بحثية هامة^(١). ومن هذه المؤسسات:

١- وزارة الدولة للبحث العلمى : تقوم الوزارة بإعداد وتطوير ، ومتابعة الاستراتيجية القومية ، والخطط التنفيذية للبحوث العلمية للموافقة عليها من قبل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

٢- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : تعمل على تطوير العلوم والتكنولوجيا فى مصر من خلال توظيف الطاقات العلمية والتكنولوجية بشكل فعال لخدمة العملية التنموية من خلال عدد من المجالس النوعية ، يبلغ عددها نحو (١٤) مجلساً من أمثلتها مجلس العلوم

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن البحث العلمى فى مصر.. هل يكفل التقدم المنشود ، مرجع سابق ، ص ٤.

الطبية والتغذية، ومجلس العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلس العلوم الاجتماعية والإنسانية ، والسكان ، وغيره.

٣- المجلس الأعلى لمراكز البحوث : تتركز رسالة المجلس فى تنسيق وتعظيم أداء مراكز ومعاهد البحوث ، وتعزيز التجانس والتكامل فيما بينها ، بما يساهم فى تحقيق أهداف التنمية على المستوى القومى .

٤- صندوق الاستشارات : يمثل آلية للتعاون بين مؤسسات العلوم والتكنولوجيا ، والجامعات ، والجهات الإنتاجية.

٥- المؤسسات والمراكز البحثية : تتسم القاعدة العلمية فى مصر بالتنوع والاتساع ، حيث تضم عدد كبير من المؤسسات والمراكز البحثية التى تعمل فى كثير من المجالات والقضايا البحثية المختلفة مثل؛ قضايا المياه والزراعة ، والطاقة ، والصناعة ، والتنمية التكنولوجية ، والبحوث الطبية .

٦- المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا : يختص بالتخطيط الإستراتيجى لاستخدام البحث العلمى فى التنمية ، ووضع الرؤى المستقبلية ، والمهام المنوط بها ، وأولوياته ، واعتماد الخطة الوطنية للبحث العلمى فى الدولة ، واقتراح السياسات المناسبة ؛ لضمان تنفيذها ، وتحقيق أهدافها.

٧- صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية : يهدف إلى تمويل الأنشطة العلمية والتكنولوجية ، وتطوير القدرة الابتكارية ، وكذلك التقييم المستمر لنظم العلوم والتكنولوجيا إلى جانب العمل على إيجاد آليات مناسبة ومرنة ؛ لتمويل منظومة العلوم والتكنولوجيا ؛ بما يضمن دعم الابتكار^(١).

٣- مؤشرات البحث العلمى: من أهم هذه المؤشرات:

أ- تنوع مصادر المعلومات:

تعد مصادر المعلومات بأوعيتها المختلفة ينابيع المعارف الإنسانية ؛ لأنها تمد الباحثين بما يحتاجونه من حقائق ومعلومات أساسية عامة ومتخصصة ، وهى تواكب اليوم أحدث التطورات

(١) المرجع السابق ، ص ٥ .

العلمية والتكنولوجية المتلاحقة فى ميادين التخزين والاسترجاع ، فيستخدم أفضل السبل ، وأنجح الوسائل فى تقديم المعلومات إلى المستخدمين بأقصر الطرق وأكثرها يسراً وسهولة^(١).

فتمثل مصادر المعلومات الوسائل التى يمكن عن طريقها نقل المعلومات إلى المستخدمين منها^(٢). باعتبارها نظام للاتصال فى أى وسط يعتمد على فئتين أساسيتين من مصادر المعلومات.

من أهم مصادر المعلومات:

مصادر المعلومات الإلكترونية :

قد تغيرت أشكال مصادر المعلومات المطبوعة الى مصادر معلومات إلكترونية ، نتيجة التطورات التكنولوجية الكبيرة . ومن خلال هذا التحول فى أنماط مصادر المعلومات ، نجد أن المستقبل سيكون لمصادر المعلومات الإلكترونية ، ستكون هي المسيطرة ، والغالبية خلال السنوات القادمة مع بقاء المصادر التقليدية (الورقية) ، وغير التقليدية كالسمعية ، والبصرية ، والمصغرات ، ولكن باستخدام أكثر محدودية.

وتعرف مصادر المعلومات الإلكترونية : بأنها كل ما هو متعارف عليه من مصادر المعلومات التقليدية الورقية ، وغير الورقية مخزنة إلكترونياً على وسائط سواء ممغنطة ، أو ليزرية بأنواعها ، أو هى المصادر اللاورقية ، والمخزنة أيضاً إلكترونياً حال إنتاجها من قبل مصدريها أو نشرها (مؤلفين أو ناشرين) فى ملفات قواعد بيانات وبنوك معلومات متاحة للمستخدمين عن طريق الاتصال المباشر ، أو داخليا فى المكتبة ، أو مركز المعلومات عن طريق منظومة الأقراص المكتتزة ، والمتطورة الأخرى مثل الأقراص المتعددة ، وأقراص DVD^(٣).

وظهرت العديد من المعوقات لاستخدام مصادر المعلومات فى التعليم الجامعى ومنها:

- ١- عدم وجود بيئة مجهزة بوسائل التقنية
- ٢- عدم وجود بيئة الكوادر المخصصة ، والمدربة .

(١) حسين بن إبراهيم الشقيفى وآخرون : مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الإنترنت ، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية على الرابط التالى:

[/http://uqu.edu.sa/files2/tiny-mce](http://uqu.edu.sa/files2/tiny-mce)

(٢) أنواع مصادر المعلومات - موقع المعرفة على الرابط التالى: [/www.marefa.org/index.php](http://www.marefa.org/index.php)

(٣) حسن عماد مكاوي : تكنولوجيا الاتصال الحديثة فى عصر المعلومات ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٤٢.



- ٣- نقص الدعم المادى من قبل وزارة التعليم العالى .
 - ٤- عدم وجود موارد تخدم الجامعة .
 - ٥- وجود أشخاص فى موقع المسؤولية يعيقون التقدم التعليمى والتقنى .
 - ٦- وجود بعض أجهزة الحاسب غير معربة ، وتحتاج إلى متخصصين فى اللغة ^(١)
- وترى الدراسة أن هذه المعوقات تعوق البحث العلمى فى مصر ، باعتبار أن هذه المصادر ، تمثل أهم أدوات الباحث الحديثة ؛ للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه ، أيًا كان تخصصه البحثى ، والعلمى .

ب- المنشورات العلمية :

تعد الإنتاجية العلمية ، والبحثية ، وإنتاجية الباحث فى كل الدنيا من المعايير المهمة التى تساعد على إعطاء صورة عن مدى تقدم ، أو تخلف البحث العلمى . ويتضح معدل الإنتاجية من خلال معرفة عدد الباحثين فى مختلف المؤسسات البحثية . فتوصل عدد الباحثين فى مصر عام ٢٠١٣م حوالى (٢٧٨٤٣) باحث . وبلغت نسبة الزيادة فى أعدادهم عن عام ٢٠١٢ (١٣،٦) % . كذلك بلغ عدد الباحثين فى جميع الوزارات الحكومية حوالى (٢٢١٣٣) ، وبلغت نسبة الزيادة فى أعدادهم عن عام ٢٠١٢ (٣،١) % ، وهكذا بالنسبة للجامعات الحكومية والذى يتضح فى الجدول التالى ؛ مما أثر على تطوير البحث العلمى ؛ حيث أصبح معدل الإنتاجية فى حدود (٠،٣) بحث/ باحث وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانيات العلمية ، إذ يبلغ (١٠) % من معدلات الإنتاجية فى الدول المتقدمة . إضافة إلى أن الوطن العربى لا يملك حتى الآن قاعدة بيانات عربية عن النشاط العلمى الجارى (المنشورات العلمية ، وبراءات الاختراع ... وغيره) ، وليست هناك قاعدة بيانات عن المراكز ، والهيئات التى تُجرى البحث العلمى . إضافة إلى عدم وجود وسائل مناسبة ، أو متوفرة لنشر النتائج ، التى يتوصل إليها العلماء ، أو نشر خبراتهم ^(٢)

(١) صالح عبدالله العمري : مدونة مقرر مصادر المعلومات ، على الرابط التالى:

sourmation.blogspot.com/2012/03/blog-post-15.html

(٢) سعيد حنا : المؤتمرات والبحث العلمى فى الوطن العربى ، جريدة المعلوماتية ، العدد (٢٦) ٢٠١٢ على الرابط التالى: www.informag.news.sy

جدول (٥٣): عدد الباحثين فى مختلف المؤسسات البحثية عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣

البيان	وزارة البحث العلمى	زيادة عن عام ٢٠١٢	جميع الوزارات الحكومية *	زيادة عن عام ٢٠١٢	الجامعات الحكومية	زيادة عن عام ٢٠١٢
عدد الباحثين عام ٢٠١٣	٢٧٨٤٣ باحث	١٣,٦ %	٢٢١٣٣ باحث	٣,١ %	٧٢٩١٤ باحث	٣,٤ %

• المصدر من إعداد الباحثة مأخوذ من مقال لـ محمد محسوب بعنوان: "أكاديمية البحث العلمى : ٤٦٥ براءة اختراع منها ٨٦ للمصريين"، جريدة اليوم السابع بتاريخ الإثنين ٢١ يوليو ٢٠١٤ على الرابط التالى: <http://www.youm.7.com>

ووصل عدد المنشورات العلمية للعلماء العرب فى الدوريات العالمية المحكمة من (٧٠٠٠) نشرة عام ١٩٩٥ إلى (٣٨٩٢٤,١٤) عام ٢٠١٣ بزيادة سنوية معدلها (١٠%) ، إلا أن هذه الزيادة كانت متواضعة مقارنة مع تلك التى حققتها بعض الدول كالبرازيل والصين، ومجموعة النمرور الآسيوية مثل كوريا ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وغيرهم^(١).

ت- براءات الاختراع:

تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية ، ومنها مصر ، قلة وضعف نشاط البحث والتطوير ، وتخلفه عن الدول المتقدمة ، وبلدان أخرى من الدول النامية . وقد أظهر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد الطلبات المقدمة للحصول على براءات الاختراع من مكتب البراءات المصرى خلال عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ بلغ (٢٢١١) من المصريين ، والأجانب.. حيث ارتفعت عدد طلبات المصريين بنسبة (١٠,٥ %) لتبلغ (٦٨٣) طلبا بنسبة (٣٠,٩ %) مقابل (٦١٨) طلباً عام ٢٠١١ . وذكر الإحصاء أن عدد براءات الاختراع الممنوحة للمصريين من مكتب البراءات ، وفقا للاتفاقيات الدولية بلغ (٩٢) براءة اختراع بنسبة ١٤,٥ % من الإجمالي لعام ٢٠١٢ مقابل (٦١) براءة اختراع عام ٢٠١١ بنسبة زيادة (٥٠,٨ %) ^(٢).

(٣) جميع الوزارات الحكومية ماعدا وزارة البحث العلمى

(١) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن البحث العلمى فى مصر.. هل

يكفل التقدم المنشود ، مرجع سابق ، ص ٢

(٢) أبوبكر الجندى : ارتفاع عدد طلبات براءات الاختراع للمصريين ، موقع بعنوان شعب مصر بتاريخ الأربعاء

١٧ يوليو ٢٠١٣ م

Available at: http://www.egyptianpeople.com/default_news.php?id=88490

فبلغ عدد براءات الاختراع ، التى منحت من خلال مكتب البراءات المصرى (٤٦٥) براءة منهم (٨٦) براءة للمصريين فى مجال النشر العلمى الدولى^(١).

أما فى عام ٢٠١١ كان عدد براءة الاختراع ، التى أصدرها مكتب براءات الاختراع المصرى حتى شهر نوفمبر ٢٠١١ حوالى (١٢,٢%) منها فقط صدرت للمصريين^(٢). ويتضح ذلك من خلال الجدول التالى :

جدول (٥٤): البراءات الممنوحة من مكتب البراءات المصرى ، والأهمية النسبية خلال الفترة (٢٠١٢ - ٢٠٠٧).

السنة	عدد البراءات الممنوحة للمصريين	عدد البراءات الممنوحة للأجانب	الإجمالى	معدل البراءات الممنوحة للمصريين	معدل البراءات الممنوحة للأجانب
	العدد	العدد		%	%
٢٠٠٧	٨١	٢١٨	٢٩٩	٢٧,١	٧٢,٩
٢٠٠٨	٨١	٢٨٠	٣٦١	٢٢,٤	٧٧,٦
٢٠٠٩	٥٥	٢٦٦	٣٢١	١٧,١	٨٢,٩
٢٠١٠	٣٨	٢٨٣	٣٢١	١١,٨	٨٨,٢
٢٠١١	٦١	٤٢٣	٤٨٤	١٢,٦	٨٧,٤
٢٠١٢	٩٢	٥٤٢	٦٣٤	١٤,٥	٨٥,٥

• المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس ٢٠١٤، ص ١٣٩

يتضح من الجدول السابق أن عدد براءات الاختراع الممنوحة للمصريين أقل من الممنوحة للأجانب. ففى عام ٢٠٠٧ كان عدد البراءات الممنوحة للمصريين (٨١) بنسبة (٢٧,١%) فى حين كان عدد البراءات الممنوحة للأجانب فى نفس العام (٢١٨) بنسبة (٧٢,٩%). أما فى عام ٢٠١٢ وصلت عدد براءات الاختراع (٩٢) للمصريين بنسبة (١٤,٥%)، و(٥٤٢) للأجانب بنسبة (٨٥,٥%). مما يدل على تفوق الأجانب عن المصريين فى عدد براءات الاختراع الممنوحة لهم، وزيادة معدلها عاما بعد آخر.

(١) محمد محسوب: أكاديمية البحث العلمى : ٤٦٥ براءة اختراع منها ٨٦ للمصريين ، مرجع سابق.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن البحث العلمى فى مصر.. هل يكفل التقدم المنشود، مرجع سابق، ص ٣

جدول (٥٥): البراءات الممنوحة من مكتب براءات الاختراع وفقاً لمجال التخصص، والتصنيف الدولي للبراءات والجنسية عام ٢٠١٢.

التصنيف	البيان	مصريون	أجانب	المجموع
A	الإحتياجات الإنسانية	٢٣	١١٤	١٣٧
B	عمليات التشكيل والنقل	١٦	٩٩	١١٥
C	الكيمياء والفلات	٢٤	١٤٩	١٧٣
D	النسيج والورق	١	٩	١٠
E	المباني الثابتة	٣	٥٢	٥٥
F	الهندسة الميكانيكية	٨	٤٣	٥١
G	الطبيعة والنوويات	١٠	٤١	٥١
H	الكهرباء والاتصالات	٧	٣٥	٤٢
	الإجمالي	٩٢	٥٤٢	٦٣٤

• المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية: مصرفى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس ٢٠١٤، ص ١٤٠.

يتضح من الجدول السابق أن تخصص الكيمياء ، والفلات يعد أكبر تخصص تم منح براءة اختراع له ، والتي منحت للأجانب بشكل أكبر من المصريين حيث بلغت (١٤٩) للأجانب ، و(٢٤) للمصريين فقط في نفس التخصص .

جدول (٥٦): براءات الاختراع المصرية ، وما تم تسويقه منها- أى تحويله إلى جهاز تنمية الابتكار والاختراع - عام (٢٠٠٨-٢٠١٢)

السنة	إجمالي الاختراعات	ما تم تسويقه	% تسويق
٢٠٠٨	٣٣	٧	٢١,٢
٢٠٠٩	٣٧	١١	٢٩,٧
٢٠١٠	٧٦	٣	٣,٩
٢٠١١	٧٢	٤	٥,٦
٢٠١٢	٤٦	١١	٢٣,٩

• المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية: مصرفى أرقام ٢٠١٤، إصدار مارس ٢٠١٤، ص ١٤١.

وبالمقارنة بالدول الأخرى ، نجد أن مصر مازالت قليلة في عدد البراءات. وتقدمت السعودية على الدول العربية من حيث عدد طلبات حقوق الملكية الفكرية ، التي قدمتها للمنظمة العالمية للحقوق الفكرية (ويبو) في عام (٢٠١٢). وطبقاً لأرقام أعلنتها المنظمة ، فإن عدد طلبات براءة الاختراع التي قدمتها السعودية بلغ ٢٩٤ طلباً ، لتتجاوز بذلك مجموع طلبات كل

الدول العربية ١٩٧ طلباً. فقد أظهرت أرقام (ويبو) أن السعودية سجلت زيادة ملحوظة في عدد الطلبات براءات الاختراع خلال العامين الماضيين، فمن ٨١ طلباً قدمتها في عام ٢٠١٠ إلى ١٤٧ طلباً في عام ٢٠١١، إلى ٢٩٤ طلباً في ٢٠١٢، لتسجل بذلك زيادة قدرها مائة في المائة في عدد طلبات ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢٠١١، وزيادة قدرها ٢٦٣ في المائة، مقارنة بين عدد طلبات ٢٠١٢، وطلبات عام ٢٠١٠. وجاءت قطر بعد السعودية مباشرة (٥٣ طلباً)، ثم الإمارات (٥٢)، ثم مصر في المرتبة الرابعة (٤١)، بعدها المغرب (٣١)، ولبنان (٦)، وتونس (٥)، والجزائر (٤)، والبحرين، والأردن (٢ لكل منهما)، واليمن (١). أما إسرائيل فتجاوزت في عدد طلبات حقوق الملكية الفكرية مجموع طلبات كافة الدول العربية بمقدار ثلاث مرات تقريباً؛ حيث بلغ عدد طلبات براءة الاختراع التي قدمتها إسرائيل (١٣٧٧) طلباً، مقارنة بـ ١٤٥١ في (٢٠١١) و (١٤٧٥) طلباً في (٢٠١٠). وقالت المنظمة إن طلبات براءات الاختراع على الصعيد الدولي بلغت ١٩٤،٤٠٠ طلباً في عام ٢٠١٢، بزيادة قدرها (٦،٦) في المائة عن العام الماضي. وتفوقت الولايات المتحدة، واليابان في عدد طلبات براءة الاختراع، حيث بلغت نسبتهما (٤٨،٨) في المائة من مجموع الطلبات العالمية. وأودعت الولايات المتحدة ٥١،٢٠٧ طلباً، لتتقدم بذلك على اليابان (٤٣،٦٦٠)، وألمانيا (١٨،٨٥٥)، والصين (١٨،٦٢٧)، وكوريا الجنوبية (١١،٨٤٨). وكان أكبر مودع لبراءات الاختراع في عام ٢٠١٢ شركة الاتصالات الصينية (٣،٩٠٦)، تلتها شركة باناسونيك (اليابان)، ثم شارب (اليابان)، وبعدها هواوي (الصين)، وبوش (ألمانيا). ومن حيث القطاع الصناعي، استحوذت قطاع الأجهزة الإلكترونية على ٧،٥ في المائة من مجموع طلبات براءات الاختراع، ليتقدم بذلك على أنظمة البرمجيات (٧ في المائة)، والتقنية الطبية (٦،٤ في المائة) (١).

من هنا نجد أن الجهود التي تبذلها، وبذلتها الحكومة في مصرفي مجال البحث العلمي لم تكن كافية لإيجاد حركة بحثية نشطة تواكب مثيلاتها في الدول الأخذ بأسباب التقدم، والعبرة ليست بعدد البحوث المنشورة فحسب، وإنما بكم النتائج التي تم الاستفادة منها، وأخذت طريقها إلى حيز التطبيق. فبالنظر إلى أعداد براءات الاختراع المصرية، ومقارنتها بتلك المسجلة في دول مثل الهند، وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، وإسرائيل ندرك حجم العمل المطلوب والمشكلات الرئيسية التي تعوق البحث العلمي سواء في مجال السياسات والبرامج، أو

(١) ماجد الجميل : أسواق المال ، مجلة الاقتصادية ، العدد (٧١٠٠) ، بتاريخ ٨ جمادى أول

١٤٣٤هـ / ٢٠ مارس ٢٠١٣م

Available at: http://www.aleqt.com/2013/03/20/article_740832.html

مستوى الباحثين ، وأساليب تأهيلهم ، أو التمويل والإمكانات البحثية اللازمة التى تؤدى غيابها ، أو نقصها فى النهاية إلى ضعف المردود ، وتدنى الطلب على خدمات البحث العلمى ، ووجود مناخ غير داعم لجهود التنمية التكنولوجية .

ث- تنمية روح الابتكار والإبداع فى مصر:

يتجسد الابتكار ، والإبداع فى تطوير منتجات وعمليات إنتاج ، وخدمات جديدة . ولا تتوافر بيسر مؤشرات ترتبط بالعمليات الابتكارية ، كأنشطة التصميم الهندسى للمنتجات ، وللعمليات الإنتاجية ، والبرمجيات ؛ لذلك تتمثل المؤشرات فى وجود نشاط قوى فى الابتكار ، وانتشار الابتكارات فى الأسواق الوطنية والخارجية بما يمكن من حصرها وتقييمها . وتعد المنشورات العلمية ، وبراءات الاختراع مؤشرين يدلان على نشاط البحث العلمى ، والتطور التقنى ، إلا أنهما لا يعبران تعبيراً صادقاً عن الابتكار ، والذى يعد أقرب صلة إلى الناتج الداعم للتنمية^(١).

ومن المعروف أن المجتمعات تتقدم بمدى قدرتها على تنمية روح الإبداع والابتكار، وبمدى نجاحها فى بناء المؤسسات والنظم التى تشجع القدرة على التطوير ، والتجديد . كذلك القدرة على التعرف على ما يحدث فى العالم من تقدم علمى ، وتكنولوجى ، وحضارى ، والقدرة على المشاركة فى هذا التقدم ، والمساهمة فى صنعه^(٢).

وقد نص دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤م فى المادة (٦٧) على أن: " حرية الإبداع الفنى والأدبى مكفولة ، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك " ^(٣).

وتحقيق النهضة الشاملة لا يمكن أن يتم بمعزل عن العلماء والبحث العلمى ؛ لأنهم هم الذين وضعوا الأولويات ، والخطط التى دفعت مسيرة التنمية فى كل دول العالم المتقدم . فالاستثمار فى الابتكار والإبداع ، والبحث العلمى هو أعلى استثمار فى العالم ، والذى يعد مطلباً أساسياً من مطالب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . خاصة مع وجود منافسة فى الأسواق الدولية ، والتى تتوقف على مدى التطور التكنولوجى الذى يعتمد على معايير ، ومقاييس جديدة لهذه المنافسة لم يألفها العالم من قبل . كما أن عنصر التكلفة التى تتحملها الدول المعتمدة على استيراد

(١) على مصطفى بن الأشهر: دراسة تحليلية عن تطور العلوم فى الوطن العربى ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الحولية العربية للعلوم ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٩ .

(٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : كيفية تنمية روح الابتكار والإبداع ، جمهورية مصر العربية ، العدد (١٢٧) ، يناير ٢٠١٤ ، ص ١١ .

(٣) جمهورية مصر العربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤م ، مرجع سابق ، المادة (٦٧) .

التكنولوجيا ، يزداد بسرعة فائقة ؛ نتيجة ظهور جيل جديد من التكنولوجيات المتقدمة ، التى تغير معالم وأساليب الإنتاج.

٤- معوقات البحث العلمى :

هناك العديد من التحديات والمعوقات ، التى يواجهها البحث العلمى فى مصر منها :

- ١- غياب التنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير فى مصر ، وتفكك الروابط فيما بينها ، وعدم توافر الآليات المناسبة لتسويق إنتاج المراكز البحثية ، ونقلها إلى مرحلة التطبيق التجارى ؛ مما يزيد من عزلتها ، ويضعف الروابط بينها ، وبين المستفيدين من خدماتها.
- ٢- ضعف إقبال قطاعات الإنتاج على منتجات مؤسسات البحث والتطوير فى مصر . كما تدنى استفادة القطاع الخاص من مخرجات هذه المنظومة ، إذ يعتمد رجال الصناعة ، والأعمال ، والمنتجون على استيراد التكنولوجيا ، والمعارف الفنية من الخارج.
- ٣- يُعانى قطاع البحث العلمى من انخفاض كفاءة الإدارة ، ويخضع بصفة رئيسية لرؤية الوزير المسئول ، الذى عادة ما يلغى خطط السابقين ، ويحرم هذا القطاع من الاستقرار ، والاستمرار لجنى ثمار جهد عديد من العلماء ، والخبراء المشاركين فى تنفيذ مهام علمية محددة فى ضوء ما هو متاح من إمكانيات . كما يُعانى القطاع من تدنى كفاءة الإدارة فى مؤسسات البحث والتطوير ، من حيث تطبيق مبادئ التخطيط الاستراتيجى ، وتفعيل موازنة الأداء ، والبرامج ، وتقدير ميزانيات محددة لهذه البرامج ، والتقويم الدورى للأداء^(١).
- ٤- عدم توافر التسهيلات اللازمة للبحوث ، والتطوير خاصة الأجهزة العلمية ، والمعدات ، والمكتبات ، ووسائل الاتصال الإلكتروني ، ومصاريف الصيانة فى كثير من المراكز ، والمعاهد القائمة مع تقادم العديد منها فى تلك المعاهد ، وتخلفها عن المستوى العالمى.
- ٥- تدنى المستوى العلمى والبحثى للعديد من أجهزة البحث العلمى، خاصة وأن العنصر البشرى فى تلك المؤسسات هو نتاج تعليم مؤسس على التلقين والحفظ لا على التحليل ،

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء : رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠ (الإطار العام) ، مركز الدراسات المستقبلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، ديسمبر ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥.

- والابتكار ، وتفعيل التفكير الناقد والإبداعى ؛ مما نتج عنه بناء كوادر لا تملك المهارات التى تتطلبها خطط التنمية^(١).
- ٦- انخفاض جودة مخرجات العملية التعليمية خاصة فى ظل تدهور البنية الأساسية لقطاع التعليم ، وتزايد أعداد المقيدى بالمرحل التعليمية المختلفة ، وارتفاع كثافة الفصول ، فضلاً عن انخفاض نسبة الملتحقين بالكليات العلمية بالنسبة للكليات النظرية .
- ٧- عدم الاهتمام بالتعليم الفنى ؛ مما أدى إلى عدم توافر العدد الكافى من الفنيين ، والمساعدى اللزمن للبحوث والتطوير، وذلك على الرغم من الأهمية الكبيرة التى يحتلها هذا النوع من التعليم فى الدول المتقدمة ؛ لقدرته على تخريج العمالة المدربة الماهرة ، التى يحتاجها أى اقتصاد ، لتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية.
- ٨- غياب ثقافة العمل الجماعى لدى الباحثين.
- ٩- عزوف العلماء عن العمل فى مواقع الإنتاج لبعض الوقت ؛ للاستفادة بالخبرات الصناعية ، والتعرف على مشاكل الإنتاج عن قرب^(٢) .
- ١٠- افتقار أغلب مراكز الإنتاج لوحدات بحثية متخصصة .
- ١١- عدم وجود ارتباط بين الشركات الصناعية والجامعة ، وبالتالي فإن البحث العلمى لا يوجه لخدمة الاقتصاد القومى.
- ١٢- عدم قدرة مؤسسات التعليم الجامعى على إحداث النقلة المعرفية والتكنولوجية المطلوبة فى ظل الاعتماد فقط على التمويل الحكومى.
- ١٣- ضعف توظيف البحث العلمى ، وتنمية القدرات العلمية فى تطوير المعرفة ، وتطوير التقنيات للمشاركة فى حل مشكلات المجتمع ، وإحداث التنمية القومية^(٣) .

(١) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: ورقة خلفية عن مشاكل التعليم الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٢.

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن البحث العلمى فى مصر.. هل يكفل التقدم المنشود ، مرجع سابق ، ص ٧

(٣) عصام توفيق قمر، وعبد الله شمت المجيدل ، وآخرون: البحث العلمى فى الوطن العربى إشكاليات وآليات للمواجهة، مرجع سابق ، ص ٤١.

- ١٤- اعتماد تدريس المقررات فى كثير من الأحيان على التلقين ، دون ممارسة لأسلوب التفكير العلمى ، والمنطقى فى معالجة المشكلات . كذلك نقص التجريب المعملى المتقدم ؛ مما يتعذر إجراؤه فى بعض الحالات ؛ لنقص الأجهزة ، والمعدات ^(١).
- ١٥- ضعف الخلفية المعرفية للدارسين ؛ حيث يكون التركيز على التخصص دون إدراك لأهمية متطلبات الدراسات العليا متمثلة فى المعرفة الجادة بإحدى اللغات الأجنبية الأساسية، وكذلك اللغة العربية، وعلوم الإحصاء والحاسب، ومبادئ الاقتصاد والاجتماع والبيئة...إلخ
- ١٦- قلة إيفاد أعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية إلى الخارج ، وتوثيق الصلة بين الجامعات المصرية ومراكز البحوث والجامعات فى دول العالم المتقدم ^(٢).
- ١٧- غياب البرامج المقننة لتكثيف الاتصال بالجامعات ومراكز البحث العالمية، وعقد الاتفاقيات ، وتبادل الاساتذة ، وحضور حلقات وورش العمل، والمشاركة فى المؤتمرات العلمية المحلية والعالمية.
- ١٨- ضعف العلاقة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج والخدمات، وضعف اهتمام كل منهما بالآخر. وترتب على ذلك ضعف الاهتمام بممارسة نشاط البحث والتطوير سواء فى الجامعات أو فى مؤسسات الإنتاج والخدمات.
- ١٩- غياب نظام يحرص على الاستفادة من المتميز من نتائج البحوث الهادفة التى قد ينتهى إليها طلاب الدراسات العليا فى رسائلهم العلمية لدرجتي الماجستير والدكتوراه ، وأعضاء هيئة التدريس فى أبحاثهم، وكذلك غياب نظام يكفل المحافظة عليها ^(٣).
- ٢٠- تكرار الأبحاث العلمية فى بعض الجامعات ، وافتقارها إلى التخطيط السليم، والقصور فى الإشراف الجاد على إجراء البحوث، وإعداد الرسائل العلمية، وهبوط مستواها.

(١) وضحى السويدى : الجامعة ودورها فى مجال البحث العلمى، مرجع سابق ، ص ١١٧.

(٢) عصام توفيق قمر، وعبد الله شمت المجيدل ، وآخرون: البحث العلمى فى الوطن العربى إشكاليات وآليات للمواجهة، مرجع سابق ، ص ٤٣.

(٣) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تقارير معلوماتية عن البحث العلمى فى مصر.. هل يكفل التقدم المنشود ، مرجع سابق ، ص ١٣.

- ٢١- محدودية مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة، وقلّة وجود فرص أو بدائل تمويلية إضافية-وقامت الدراسة بتوضيحه فى تمويل البحث العلمى - إضافة إلى عدم الاهتمام بتحديث المكتبات الجامعية بالصورة التى تواكب ثورة المعلومات^١.
- ٢٢- عدم وجود خطة شاملة ومستقرة للبحث العلمى على مستوى الجامعات،توجه الباحثين إلى القضايا ذات الأولوية فى البحث والدراسة؛ بحيث يكون تنفيذها ومتابعتها وتقويم نتائجها فى إطار الخطة العامة للبحث العلمى على المستوى القومى. مع غياب لمفهوم الخطة البحثية المتكاملة فى كل جامعة،والتي تتبع من حاجة الإقليم أو حاجات المجتمع الذى توجد فيه الجامعة،كما لا توجد خطة بحثية واضحة للاقسام العلمية المختلفة.من هنا تفتقر الجامعات لسياسة بحثية واضحة ومستقرة للبحث العلمى^(٢).
- ٢٣- ضعف الاهتمام بتوظيف البحث العلمى فى خدمة المجتمع .
- ٢٤- تقادم النظم المالية ، والإدارية المطبقة فى مجال الدراسات العليا والبحوث ، وإعمال قواعد إدارية لا تتناسب وطبيعة عمل المؤسسات التعليمية ، والعلمية ، والبحثية.
- ٢٥- قلة توافر الأجهزة المسئولة عن الإحصاءات وقواعد البيانات ، سواء على مستوى الجامعات ، أو على المستوى القومى ؛ بسبب غياب نظم المعلومات والإحصاء ، التى تعتبر من الآليات المهمة لجهود البحث العلمى^٣.
- ٢٦- انخفاض نسبة المقيدى بالدراسات العليا إلى إجمالى الطلاب المقيدى بالجامعات.
- ٢٧- ضعف الحوافز المادية للباحثين.
- ٢٨- ضعف إعداد وتأهيل الباحثين فى بعض المجالات الحيوية.
- ٢٩- عدم وجود ارتباط بين الشركات الصناعية والجامعات ، وبالتالي فإن البحث العلمى لا يوجه لخدمة الاقتصاد القومى^(٤).

(١) سعيد إسماعيل على : تعليمنا بين الأمس والغد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م ، ص ٧٠.

(٢) محمد زكى عويس: سياسات البحث العلمى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

(٣) إسماعيل سراج الدين : إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٢.

(٤) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: روعة خلفية عن مشاكل التعليم الجامعى فى مصر ،

مرجع سابق ، ص ٤.

٣٠- ضعف التأهيل العلمى للباحثين: حيث ينقص البعض الدراية الكافية ، والإلمام بالدراسات ، التى تتعلق بميدان عمله ، والمعرفة الدقيقة بأساليب إجراء البحوث وعملياتها المختلفة ، إضافة إلى عدم إجادته ، وإتقان التعامل مع مواقع المعرفة المختلفة داخليا وخارجيا من خلال الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) . مما أدى إلى ظهور مشكلات كثيرة يظهر آثارها فى التوثيق العلمى ، والمنهجية المستخدمة ، والإجراءات المتبعة وغيرها من مستلزمات البحث العلمى ومتطلباته ، وهو ما يعبر عن غياب العقلية الباحثة الناقدة القادرة على الابتكار، والتجديد ، والتحليل ، والتفسير، والرؤية الشاملة^(١).

٣١- عدم تمتع الباحثين فى اختيار موضوعات بحوثهم ، والتعبير عن أفكارهم ، ومناقشتها بحرية وموضوعية ، وكذلك فى عطائهم العلمى ، وفى مثل هذا الغياب يصعب عليهم الإبداع ، والعمل الجاد ، الذى قد يترتب عليه ، أو يتولد عنه شعور بالاغتراب ، وقلة الحيلة على التكيف والعطاء .

٣٢- عدم قدرة المكتبات داخل المؤسسات البحثية عن مواكبة التقدم العلمى ، والتكنولوجيا : يتلخص الدور التربوى ، والتعليمى للمكتبات فى توفير مصادر المعرفة ، وتوفير المعلومات ، وتدعيم الأنشطة البحثية ، وتنمية المهارات ، والقدرات ، التى تساعد على سرعة التعلم^(٢).

وتلعب المكتبات على مستوى الجامعة دورا محوريا فى النهوض بالتعليم والبحث العلمى ؛ حيث تشارك هذه المكتبات بفاعلية فى صلب العملية التعليمية ، وتمثل عصباً رئيسياً فى المنظومة الأكاديمية ككل ، وذلك ككيان تابع للأكاديمية ، أو الجامعة ، وخادم لأهدافها ، وداعم لسياستها التعليمية ، وفى الوقت ذاته ككيان له ذاتيته ، وتفرد ، واستقلاليته كشريك فعال للمكتبات الوطنية فى منظومة أكبر تتعدى الدور المؤسسى إلى الإطار القومى^(٣).

من هنا تلعب المكتبات دورا مهما فى التعليم بجميع مراحله ، ويطلق البعض على المكتبات اسم الجامعات المفتوحة ، فهى تتيح لجميع أفراد المجتمع - سواء فى المراحل التعليمية المختلفة ، أو فى غير مراحل التعليم - الوصول إلى المعلومات فى كافة صورها ، وأشكالها ،

(١) محمد زيان : البحث العلمى مناهجه وتقنياته ، دارالكتاب العربى ، مرجع سابق ، ص ٦٠.

(٢) حامد عمار، ومحسن يوسف : إصلاح التعليم فى مصر ، مكتبة دار الكتاب العربية ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م ، ص ٧٢.

(٣) إسماعيل سراج الدين : إصلاح التعليم فى مصر، مرجع سابق ، ص ١٤٤.

ومن أبسطها إلى أكثرها تعقيدا . كما تدريبهم على أساليب البحث ، وطرق استرجاع المعلومات ، بالإضافة إلى أنها تعلمهم كيفية الاستفادة من المصادر التى يحصلون عليها ⁽¹⁾.

ومع تزايد حجم المعلومات المتاحة خاصة فى الصورة الرقمية ، والإلكترونية ، والتقدم السريع لمعظمها ، والجدل حول جودة ، وموثوقية المعلومات على شبكة الإنترنت ، أصبح للمكتبة دور هام فى إتاحة مصادر المعلومات ، ومساعدة المترددين على المكتبات فى اكتساب المهارات اللازمة للبحث عن المعلومات ، وتحديد مصادرها ، وأماكن تواجدها ، وكيفية الاستفادة من المعلومات ، وتقييمها ⁽²⁾.

ونجد أن هناك فجوة بين حال المكتبات فى مصر ، وحالها فى الدول المتقدمة . فالمكتبات فى دول العالم المتقدم قد أكملت بنيتها الأساسية والتحتية منذ زمن بعيد ، وتوسعت فى خدماتها ، وتطورت فى أساليب وطرق تقديمها ، والتحديث فى كل جوانبها الفنية ، واستحداث أفضل الأساليب لإدارة الجودة الشاملة ، والنظم المعيارية المختلفة ، كما استفادت المكتبات فى الدول المتقدمة من التكنولوجيا الرقمية ، وتكنولوجيا الشبكات والحاسبات ؛ حتى أصبحت شريكا فعالا فى عصر المعلومات ، ويتضح ذلك من الطفرة المعروفة باسم المكتبات الرقمية ، والمكتبات التخيلية ، والمكتبات الإلكترونية . بيد أن المكتبات فى مصر لم تستطع اللحاق بنظيراتها فى العالم المتقدم ، كما أن البعض منها يعانى من تراجع الوعى بأهميتها ، وبمحدورية الدور الذى تلعبه فى قلب العملية التربوية ، والتعليمية ⁽³⁾.

من هنا نجد أن المكتبات فى مصر تعاني من الآتى :

١- الافتقار إلى الوسائل التى تمكنها من الاضطلاع بدورها فى العملية التعليمية ،

والتي تتمثل فى الآتى:

أ- عدم التطوير فى الخدمات المقدمة للمستفيدين.

ب- الافتقار إلى البنية التحتية من تكنولوجيا معلومات ، وشبكات وأجهزة الحاسب.

(1) McLoughlin, Carla , and Morris , Anne ; Uk Public Libraries : Roles in Adult Literacy provision, Journal of Librarianship and Information Science 36 (1) , 2004 , p . 37.

(2) Celano, Donna and Neuman, Susan ; The Role of Public Libraries in Children's Literacy Development: An Evaluation Report Harrisburg Pennsylvania Library Association, <http://www.statelibrary.state.pa.us/libraries/lib/libraries/Role%20of%20Libraries.pdf> accessed November 30 , 2004.

(3) Lonsdale, M ; Impact of school libraries on student achievement : a review of the research, a report for the Australian School Libraries Association Melbourne: Australian Council for Educational Research, <http://www.asla.org.au/research/research.pdf>, accessed November 29, 2004.

- ٢- عدم توفير التمويل اللازم ؛ مما يؤثر على حجم الاقتناء ، وتطوير الخدمات . وتتعاظم مشكلة التمويل حيث إن معظم الاقتناء ، وخاصة بالنسبة للدول النامية- ومنها مصر- يعتمد على توفير العملات الأجنبية بالنسبة للمصادر الأجنبية ، كما أن احتكار السوق المحلية بواسطة وكلاء الناشرين العالميين تؤثر هي الأخرى على أسلوب الاقتناء ، إضافة إلى الاستمرار فى ارتفاع أسعار الكتب ، والزيادة السنوية الكبيرة فى أسعار الدوريات ، وقواعد البيانات اللتين يمثلان عصب البحث العلمى .
 - ٣- تعنت الناشرين الإلكترونيين ، وفرضهم شروطا مجحفة فى اتفاقيات ترخيص استخدام المصادر الإلكترونية ؛ مما يخل بالحقوق المشروعة للاطلاع ، وتداول المعلومات.
 - ٤- قلة مجموعات الكتب ، والمراجع ، والدوريات العلمية ، والمصادر الإلكترونية ، التى يركز عليها البحث العلمى ، وتقادم مجموعاتها ، وعدم مواكبتها للنظريات ، والتطبيقات العلمية الحديثة ، وعدم تحديث المصادر ، وتوقف الاشتراك فى الدوريات العلمية ، التى تشكل قاعدة البحث العلمى.
 - ٥- نقص العمالة المدربة ، التى تمكن المكتبة من القيام بدور حيوى فى قلب المؤسسة التعليمية ، التى تخدمها.
 - ٦- عدم توفير أخصائيين فى المعلومات من المدربين ، الذين يملكون مهارات استرجاع المعلومات ، وتحليلها ، ومن لهم دراية كافية بمصادر المعلومات الأساسية فى المجالات العلمية التى تخصص فيها مختلف كليات الجامعة .
 - ٧- عدم التنسيق بين معظم المكتبات الجامعية سواء بالنسبة للعمليات الفنية - من فهرسة وتصنيف - أو فى تكوين مجموعاتها من أجل المحافظة على المصادر ، التى قد تضيق فى تكرار المجموعات ، وعدم ترشيد الاقتناء ^(١).
 - ٨- عدم تحديث المكتبات بما يواكب التطورات الحديثة من ثورة المعلومات ؛ مما يعد عقبة فى طريق الجامعة عن تأدية وظيفتها ، وتدهور الأداء بها ^(٢).
- ٣٣- ضالة تسهيلات البحث العلمى بصفة عامة فى معظم الجامعات.

(١) إسماعيل سراج الدين: إصلاح التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: روعة خلفية عن مشاكل التعليم الجامعى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥ .

ثانياً: دور الدولة فى تطوير البحث العلمى :

قامت الدولة بعدة محاولات لتطوير البحث العلمى ، ومنها الآتى :

١- قامت أكاديمية البحث العلمى فى فبراير ٢٠١٤ بإنشاء "المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار" ، والذى يعد المصدر الأول لبيانات العلوم والتكنولوجيا ، والابتكار لجميع الهيئات الدولية مثل اليونسكو ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وغيرها من المنظمات الدولية^(١).

ويهدف هذا المرصد إلى مساعدة متخذى القرار فى وضع السياسات فى مجالات العلوم والتكنولوجيا ، والابتكار اعتماداً على مؤشرات حقيقية للبحث والتطوير ، والابتكار ، ووفقاً للمعايير . فوظيفة هذا المرصد المصرى ، هو التدقيق فى البيانات ، والمعلومات ، التى من شأنها وضع مصر فى مكانها الصحيح من العلوم والتكنولوجيا خاصة ، وأن أية قرارات صحيحة تبنى على بيانات دقيقة ؛ مما يؤثر على فاعلية القرارات المتخذة ، وبالتالي يسهم هذا المرصد فى تحسين ترتيب مصر الدولى فى مجال العلوم والتكنولوجيا ، فضلاً عن دوره الرئيسى فى تقديم المعلومات الدقيقة ، التى تبنى عليها القرارات السياسية منها ، والعلمية . ويعتمد المرصد على معايير دولية من خلال التعاون مع منظمة اليونسكو ، والمرصد الأفريقى للعلوم والتكنولوجيا ، والابتكار ، ومنظمة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD) ، وذلك بتصميم ، وتنفيذ الاستبيانات المختلفة ، التى تقيس البحث ، والتطوير فى (التعليم العالى - القطاع الحكومى - القطاع الخاص - المنظمات غير القابلة للربح) ، وأيضاً الابتكار ، واحتياجات الصناعة من البحث العلمى^(٢).

٢- أصدر رئيس الجمهورية عام ٢٠١٤م قرار بإنشاء "المجلس الاستشارى لعلماء وخبراء مصر" ، يضم هذا المجلس كبار علماء مصر ، وخبرائها فى الداخل والخارج يتبع رئيس الجمهورية، ويشكل هذا المجلس فى المجالات الآتية :

أ- مجال التعليم العالى والبحث العلمى.

ب- مجال المشروعات الكبرى.

(١) محمد محسوب : أكاديمية البحث العلمى: ٤٦٥ براءة اختراع منها ٨٦ للمصريين ، جريدة اليوم السابع ،

بتاريخ الإثنين ٢١ يوليو ٢٠١٤، متاح على الرابط التالى : <http://www.youm.7.com>

(٢) المرجع السابق .



- ت- مجال الطاقة.
 - ث- مجال الزراعة .
 - ج- مجال الجيولوجيا.
 - ح- مجال تكنولوجيا المعلومات.
 - خ- مجال الاقتصاد.
 - د- مجال الطب والصحة العامة.
 - ذ- مجال الصحة النفسية والتوافق المجتمعى.
 - ر- مجال التعليم ما قبل الجامعى .
- ومن اختصاص المجلس كما جاء فى المادة الرابعة من القرار تقديم المشورة العلمية ، والفنية لرئيس الجمهورية فى كافة المجالات ، كما يختص بدراسة ما يقدم إليه من اقتراحات ، أو أفكار جادة ، وتحديد مدى ملاءمتها للتنفيذ من وجهة النظر العلمية ، وله على وجه الخصوص :
- أ- تقديم المقترحات اللازمة ؛ للارتقاء بمنظومة التعليم والبحث العلمى ، وعرضها على رئيس الجمهورية.
 - ب- اقتراح مخططات المشروعات القومية الكبرى ، والسياسات المستقبلية لكافة قطاعات الدولة على أسس علمية ، وعرضها على رئيس الجمهورية .
 - ت- إعداد تقييم علمى دورى عن مراحل تنفيذ المشروعات القومية الكبرى ، ومعدلات إنجازها ، وعرضه على رئيس الجمهورية .
 - ث- إطلاع رئيس الجمهورية على أحدث ما وصلت إليه العلوم الحديثة على مستوى العالم فى مجالات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، وبحث إمكانية الاستفادة منها على مستوى مؤسسات الدولة .
 - ج- تنفيذ ما يصدر إليه من تكليفات من رئيس الجمهورية ^(١).

(١) أحمد عماد دردير: قرار جمهورى بتشكيل مجلس استشارى لكبار علماء وخبراء مصر ، موقع المصدر، القاهرة ، الثلاثاء ٩ سبتمبر ٢٠١٤ ، متاح على الرابط التالى : www.almasdar.com

٣- تم إنشاء أول مجلس تخصصى للتعليم والبحث العلمى ، وهو أول المجالس التخصصية التى أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسى عن تشكيلها عام ٢٠١٤ ، ويتبع مباشرة رئيس الجمهورية . ومن مهامه تقديم حلول عملية للتغلب على التحديات ، التى تواجه قطاع التعليم والبحث العلمى فى مصر ، وحل مشكلات قطاع التعليم والبحث العلمى . إضافة إلى دوره فى تنمية المجتمع ، وتقديمه على كافة الأصعدة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعاون ، والتنسيق بين المراكز البحثية المصرية ، وتعظيم ، وتفعيل دورها للمساهمة فى مواجهة التحديات التى تواجه المجتمع المصرى . مع عرض مقترحات عملية قابلة للتنفيذ فى هذا الصدد ، فضلا عن التواصل مع علماء مصر بالخارج ، وتوثيق الصلة فيما بينهم وبين الجامعات ، والمراكز البحثية المصرية ؛ للتعرف على أحدث السبل ، والوسائل التعليمية ، والتكنولوجية، كذلك التنسيق مع الوزارات المختلفة من خلال مؤسسة الرئاسة ؛ لتقديم مقترحات ، وتوصيات تساهم فى حل بعض مشكلات قطاع التعليم والبحث العلمى^(١).

٤- وضعت الدولة خطة العام المالى ٢٠١٤ / ٢٠١٥ تتضمن عدد من البرامج ، والمشاريع المتعلقة بتطوير البحث العلمى منها الآتى:

أ- تشجيع البعثات بالخارج من خلال وضع برنامج للبعثات بخطة عام ٢٠١٤/٢٠١٥ يهدف إلى استكمال النقص فى هياكل التدريس فى التخصصات الجديدة ، والنادرة للوقوف على أحدث التطورات التكنولوجية ، والعلمية ؛ لرفع مستوى التعليم الجامعى فى مصر، وإرسال عدد (٣١٣٧) مبعوث إلى الخارج على نفقة الدولة ، وعدد (٢٧٩) مبعوث على منح مقدمة للدولة ؛ بالإضافة إلى تدريب عدد (٧٠٠) مدرس فى التربية والتعليم.

ب- إنشاء كليات تكنولوجية مصرية : يهدف هذا البرنامج إلى تحديث منظومة التعليم الفنى فوق المتوسط من خلال مجموعة من الكليات التكنولوجية ؛ لإكساب الطلاب فى هذه المرحلة مزيد من المهارات ، والمعارف ، والقدرات العلمية ، والعملية ، التى تمكنهم من التعامل مع متطلبات العمل ، ومواكبة تطوراتهِ ، وتمكين تلك الكليات من أداء دورها فى خدمة المجتمع ، والتكامل مع منظومة التدريب والتأهيل لخدمة الصناعة والسوق المحلى. وتنقسم الأنشطة الرئيسية بالمشروع إلى ثلاث مشروعات فرعية وهى:

(١) رضا صلاح الدين: السيسى يجتمع بأعضاء المجلس التخصصى للتعليم والبحث العلمى ، مرجع سابق .



- تطوير البنية الأساسية والأداء بالكليات التكنولوجية.
- إنشاء ، وتطوير ضمان الجودة بالكليات التكنولوجية.
- الربط بين الكليات التكنولوجية ، والمجمعات التكنولوجية.
- ت- إنشاء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا : سيتم البدء فى إنشاء المقر الدائم للجامعة بدءًا من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ وعلى أن يتم البدء فى المرحلة الأولى فى إنشاء شبكات تغذية للمرافق ، بالإضافة إلى أعمال موقع الخدمة ، وأعمال البناء للمرحلة الأولى بقيمة تقديرية نحو (١٠٠) مليون جنيه^(١).
- ث- قيام أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجى بوضع السياسات العلمية والتكنولوجية ، وإعداد الخطط التفصيلية لبرامج تطوير البحث العلمى ، والتنمية والتكنولوجية فى إطار الخطة الإستراتيجية القومية للبحث العلمى ، وتوفير مقومات ، وبرامج تنمية الموارد البشرية من العلماء ، والباحثين ، وذلك من خلال :
- تخطيط برامج ، ومشروعات البحث العلمى ، والتنمية التكنولوجية ، والعمل على توفير الموارد المالية ، والمادية اللازمة لتنفيذها .
- تشجيع البحوث فى الفروع الأساسية للعلم ، وتدعيم مراكز البحث العلمى التى تعمل فى مجالات العلوم الحديثة ، والمستقبلية ، أو البحوث الأساسية ذات الاحتمالات التطبيقية المتناسبة مع توجهات التنمية القومية.
- تخطيط ، وتشغيل نظام قومى للمعلومات العلمية والتكنولوجية ، وتنمية شبكات ، وقواعد المعلومات المتخصصة ، التى تصب جميعا فى النظام القومى ، وتنمية سبل تداول تلك المعلومات ، وتيسير الاستفادة منها.
- تخطيط ، وتنفيذ برنامج قومى لتسجيل تطور العلوم فى مصر، ورصد ، وتسجيل انجازات العلماء ، والباحثين المصريين فى مختلف فروع العلم ، وبيان الحاصلين منهم على تقدير عالمى ، والإعلام عن تلك المعلومات.
- حماية حقوق الملكية الفكرية فيما يخص براءات الاختراع ، ونماذج المنفعة ، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة مع تخطيط ، وتنمية برامج للإرتقاء بثقافة

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-٢٠١٥ الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية)، مرجع سابق ، ص ٩٥.

حماية حقوق الملكية الفكرية ، ودعم تنمية الابتكارات الوطنية لدعم الصناعات الصغيرة ، والمتوسطة^(١).

وتتمثل أهداف خطة البحث العلمى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ فى الآتى :

- ١- ربط الأبحاث العلمية المتمثلة فى رسائل الماجستير والدكتوراه والمشاريع التنافسية فى مجالات محددة بالإستراتيجية العامة للبحث العلمى فى مصر.
- ٢- إعداد وتبادل العلماء بين المراكز البحثية والدول.
- ٣- الاستفادة من المشاريع البحثية التى تنفذ فى معاهد البحوث بما يفيد دفع عملية التنمية فى مصر.
- ٤- نشر ثقافة البحث العلمى بين الشباب والأطفال من خلال وسائل الإعلام المختلفة ،والبدء فى تطوير قناة البحث العلمى (قناة المنارة).
- ٥- تدعيم المراكز البحثية بالأجهزة مثل مركز النانوتكنولوجى .
- ٦- تدعيم دور المجالس العلمية النوعية بأكاديمية البحث العلمى فى إعداد دراسات للتخطيط الإستراتيجى للعلوم والتكنولوجيا، وفى تحديد المجالات البحثية ذات الأولوية القومية، وفى التقييم الدورى لمستوى العلوم والتكنولوجيا فى المجالات البحثية المختلفة، وتقديم الاستشارات العلمية والفنية.
- ٧- دعوة القطاع الخاص ومجتمع الأعمال المصرى للمشاركة فى البحث العلمى من خلال الربط ما بين البحث العلمى والصناعة.
- ٨- الاستفادة من براءات الاختراع المسجلة.
- ٩- الاستفادة من المراكز البحثية القائمة ،والربط فيما بينها^(٢) .

ثالثاً: مدى استجابة سياسة تطوير البحث العلمى للأبعاد المجتمعية :

يعد البحث العلمى الوسيلة التى مكنت الدول المتقدمة من الوصول إلى ما هى عليه اليوم من تفوق تكنولوجى . وبالتالي اتجهت مصر إلى وضع سياسات ، وخطط ، وبناء جامعات ،

(١) جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٤-

٢٠١٥ الفصل الثالث بعنوان: العدالة الاجتماعية (التنمية البشرية)، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٨.

ومراكز بحثية ؛ للحاق بتلك الدول المتقدمة فى تطوير البحث العلمى . لكن بالنظر إلى الواقع نجد عدم قدرة الدولة المصرية على تحقيق التنمية المنشودة التى حققتها الدول المتقدمة ، ويتضح ذلك من خلال رؤية مدى استجابة سياسات تطوير البحث العلمى للأبعاد المجتمعية

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة تطوير البحث العلمى للبعد السياسى :

نجد أن مصر عانت من عدم الاستقرار السياسى ؛ مما أثر بدوره فى غياب ، وقصور أهداف واستراتيجيات البحث العلمى، أى غياب أهداف استراتيجية واستراتيجيات وبرامج وخطط واضحة ومحددة تحدد بدقة هدفه ودوره وعلاقته بباقى النشاطات والفعاليات فى الدولة والإسهام فى حل مشاكل المجتمع.

ونتيجة أيضا لعدم استقرار السياسات العامة لمصر من وقت لآخر، ومنها سياسات تطوير البحث العلمى افترقت مصر إلى سياسات واضحة للبحث العلمى ، والتى تتضمن تحديد الأهداف ، والأولويات ، والمراكز البحثية اللازمة ، وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية . كذلك عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية ، وعدم وجود نظرة شمولية لأدوار ، ومساهمات مختلف الهيئات بالدولة فى هذه التنمية ، وقصور الرؤية الاستراتيجية لدى القيادات المشرفة على البحث العلمى ، وغياب الاعتقاد بأهمية البحث العلمى ، ودوره فى التنمية ، وجعله دفة لقيادة جهود التنمية لدى بعض القيادات السياسية ، والإدارية مع غياب إجراءات المتابعة ، وتقييم أثر نشاط البحث على التنمية ، وعلى المجتمع . وبالتالي أصبح إنشاء مراكز للبحث ، وغيرها من الهيئات البحثية فى مصر غالبا ما يكون عبارة عن إجراءات شكلية ، أو مجرد تقليد لما هو موجود فى باقى الدول خاصة المتقدمة منها.

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة تطوير البحث العلمى للبعد الاقتصادى :

فنجد أنه نتيجة للتدهور الاقتصادى فى مصر حدث الآتى :

١- ضعف التمويل المالى للبحث العلمى ، والذى كان نتيجة للآتى :

أ- تدهور الاقتصاد فى مصر .

ب- عدم تحديد دور البحث العلمى فى الاستراتيجيات الخاصة بإحداث التنمية . وبالتالي

لا يمكن تقديم أموال كافية ، ومحفزة كما فى الدول المتقدمة .

ت- ضعف مشاركة القطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى ، والاعتماد فى ذلك على

ميزانية الدولة على خلاف ما هو سائد فى الدول المتقدمة ؛ مما يدل على عدم إدراك

القطاع الخاص أيضا لأهمية البحث العلمى . وبالتالي سيحرم الباحثين من إيجاد فضاء

لتطبيق نتائج أبحاثهم ، وتطويرها ، ويحرم البحث العلمى من مورد مالى يساهم فى تطوير هذا البحث .

٢- عدم حدوث التنمية المنشودة ؛ نتيجة لضعف البحث العلمى . فهناك علاقة طردية بين تطور البحث العلمى وتطور التنمية ، ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

أ- إهمال الآلاف من الأبحاث ، والدراسات القيمة فى رفوف المكتبات ، وفى طياتها الكثير من الكنوز العلمية ، لكن للأسف لم ترى بعد طريقها للتطبيق العلمى.

ب- عدم نشر الأبحاث ، والتى تتجز فى مراكز الأبحاث بالوطن العربى باعتبارها موجهه ، وبالتالي لا تجد طريقها نحو القطاعات الإنتاجية ، وتهمل ، ولا ترى النور .

ت- معالجة المشاكل والأزمات ، التى تواجه المجتمعات العربية بعيدا عن مراكز البحث .

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة تطوير البحث العلمى للبعد الاجتماعى :

فنجد أن هناك فجوة بين هيئات البحث ، والبيئة المحيطة ، ويتضح ذلك فى سير البحث العلمى فى اتجاهات بعيدة عن المجتمع ، ومن ثم عدم مساهمته بشكل فاعل فى حل مشكلاته ، وأزماته . وفى الوقت نفسه نجد أن الهيئات ، والمؤسسات التى لديها مشاكل لا تتصل بهيئات البحث من أجل معالجة مشاكلها ، وحلها بطرق علمية . وفى نفس الوقت نجد عدم وعى هيئات المجتمع بأهمية البحث ، ودوره فى حل مشاكلها. لكن ما يحدث فى الدول المتقدمة هو عكس ذلك تماما ، ويتضح ذلك من خلال الآتى :

١- يقضى رجال الصناعة فى فنلندا خاصة فى مجال الاتصالات ، وصناعة الأخشاب نسبة (٢٠%) من أوقاتهم مع طلاب الجامعات^(١).

٢- تقوم الجامعات الحكومية فى الصين بتدعيم البحث العلمى لصالح المؤسسات الصناعية فى القطاع الخاص مثل الصناعات البتروكيمياوية ، وتحسين الأنشطة التقليدية فى الزراعة^(٢).

(١) على بوكميش : معوقات توظيف البحث العلمى فى التنمية بالعالم العربى ، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

٣- إعتقاد الشركات فى الدول المتقدمة على البحث العلمى ، فأنشأت أقساما خاصة بذلك ؛ حتى تضمن لنفسها البقاء ، والاستمرار ، ولتضاعف أرباحها . أما فى مصر ، فإن الأمر على النقيض ، فالمؤسسات الصناعية وغير الصناعية عبارة عن مؤسسات تطبيقية للشركات الأم "الأجنبية" ، وليس للأبحاث ^(١) .

وبالتالى نجد أن هناك فجوة بين هيئات البحث ومختلف قطاعات المجتمع ؛ مما أدى إلى بعد البحث العلمى عن واقع المجتمع وتطلعاته ، وعدم استجابته لاحتياجات المجتمع ، وتطلعاته.

وفيما يتعلق بمدى استجابة سياسة تطوير البحث العلمى للبعد الثقافى :

فقد ظهرت العديد من التطورات العلمية والتكنولوجية خاصة الثورات المستمرة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والتى أدت إلى تضاعف المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وحدوث طفرة فى مجال تكنولوجيا الأقمار الصناعية ، والإنترنت ، والبريد الإلكتروني... وغيرها . مما تطلب وجود سياسات متنوعة ، ومستمرة لتطوير البحث العلمى لإقامة مجتمع معرفى علمى يتماشى مع هذا التطور العلمى المذهل . ولكن بالنظر إلى الواقع فى مصر نجد أن الإنتاج العلمى ضعيف ، أو شبه منعدم مقارنة بالإنتاج العلمى فى الدول المتقدمة ، والذى يتضح من خلال الآتى :

١- إحتلال إسرائيل المرتبة الأولى فى علوم الكمبيوتر، والمرتبة الثالثة فى الكيمياء ، والمركز الثالث فى العالم فى صناعة التكنولوجيا المتقدمة ، والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى فى العالم المنتجة للأبحاث ، والاختراعات . أما الدول العربية ، فإنها لا تحتل أية مواقع على مراتب التقدم هذه لكنها بالمقابل تحتل مراتب متقدمة فى الفساد الإدارى ... وغيرها من أنواع الفساد ^(٢).

٢- تم تصنيف دول العالم حسب الإنجاز التقنى إلى خمس فئات هى : القادة ، والقادة المحتملون ، والنشطاء ، والمهمشون ، والآخرين . وبلغ عدد الدول القادة (١٨) دولة من بينها إسرائيل ، وليس بينها دولة عربية ، أو إسلامية . وبلغ عدد القادة المحتملون (١٨) دولة من بينها ماليزيا . والناشطون (٣٦) دولة من بينها مصر، والهند ، وإيران ، وأندونيسيا ، وتونس ، وسوريا ، والجزائر . والمهمشون (٦) دول من بينها باكستان

(١) محمد ناهض القويز: البحث العلمى فى العالم العربى ، جريدة الرياض ، العدد (١٣٣٧٣)، ٢٣ / ٣ / ٢٠١٢ متاح على الرابط التالى : <http://www.alriyadh.com/2005/02/03/article36117.htm1>

(٢) محمد زكى عويس : سياسات البحث العلمى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٦٤.

، والسودان . أما باقى الدول العربية الأخرى بما فيها الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة ، فهى ليست ذات شأن فى الإنجاز التقنى^(١).

٣- وجود هوة بين البحث والإنتاج التكنولوجى ؛ حيث ما تزال مصر عاجزة عن توطين التكنولوجيا ، واعتمادها على الاستيراد ، والاستعمال فقط ، فى حين أن هناك دولاً أسيوية ، تمكنت من توطين هذه التكنولوجيا ، مثل ماليزيا ، وغيرها من دول جنوب شرق آسيا .

لذا فمن الأهمية أن تكون هناك تكامل بين العلم والتكنولوجيا ؛ لتحقيق الاستقلالية ، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين ، وهذا ما حققته الدول المتقدمة ، وعجزت عنه الدول العربية ومنها مصر .

خاتمة :

تناول الفصل الرابع تحليل سياسات التعليم الجامعى ، المتمثلة فى سياسة القبول ، وسياسة التمويل ، وسياسة تطوير البحث العلمى ؛ وذلك للوقوف على الوضع الراهن لكل سياسة خاصة عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، التى اتسمت بالعديد من التغيرات . كذلك الوقوف على دور الدولة فى تطوير هذه السياسات . وربط هذا التحليل بالأبعاد المجتمعية ، التى تضمنت تغيرات متلاحقة سواء كانت تغيرات سياسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية ؛ لمعرفة مدى استجابة سياسات التعليم الجامعى للأبعاد المجتمعية ، والتى تمثل نقطة البداية للقيام بتقويم علاقة سياسات التعليم الجامعى بتلك الأبعاد ، وهو ما سيتم تناوله فى الفصل التالى .

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣: نهضة الجنوب: تقدم بشرى فى عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٧٣.